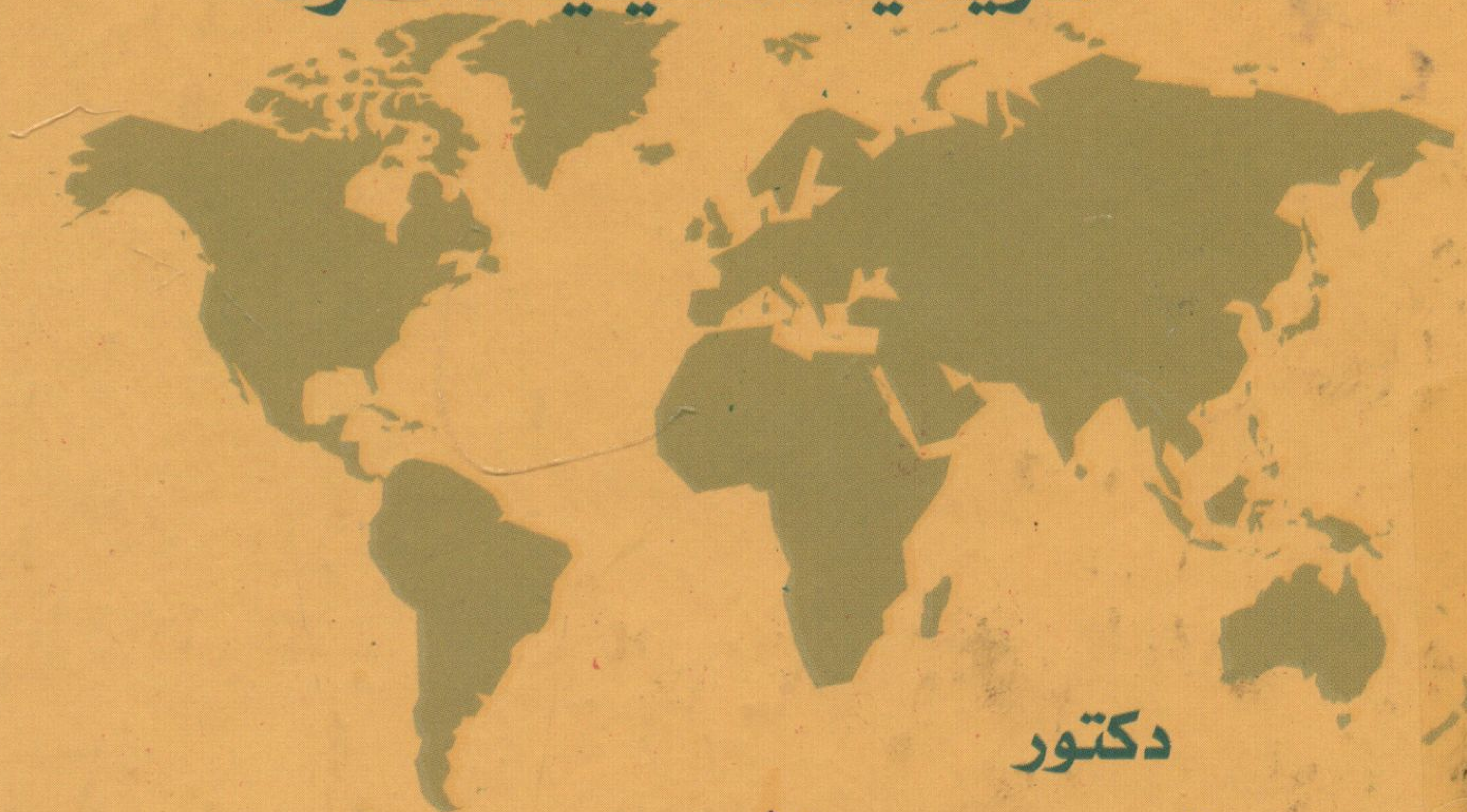
الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة

فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة

دراسة مقارنة فى الأنظمة السياسية المعاصرة

تاريخية - تحليلية - مقارنة



دكتور

ياسر بسيونى محمد مصطفى

دار الفكر الجامعى

أمام كلية الحقوق - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢

الحكومة العالمية
وحكومة الدولة المعاصرة
في ظل المتغيرات العالمية الجديدة

دراسة مقارنة في الأنظمة السياسية الوضعية

تاريخية - تحليلية - مقارنة

الدكتور

ياسر بسيوني محمد مصطفى

2013

دار الفكر الجامعي

٣٠ شارع سوتير - الاسكندرية

ت : ٤٨٤٣١٣٢

إســـم الـكـتــاب : الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة
المـــــؤلـــــف : د /ياسر بسيونى محمد مصطفى
الــنــــاشــــر : دار الفكر الجامعى
٣٠ شارع سوتير- الإسكندرية - ت : ٤٨٤٣١٣٢ (٠٣)
بريــد إلـكـترونـى : Email.: magdy_Kozman2010@yahoo.com

الـطـبـعـة : الأولى
سـنـة الـطـبـع : ٢٠١٣
رقـم الإيـــداع : ٢٠١٢/٢٣١٧٢
تـرقـيـم دولى : 978-977-379-094-3

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

﴿فَوَجَدَا عَبْدًا مِّنْ عِبَادِنَا آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِندِنَا
وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا (٦٥) قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ
أَتَّبِعُكَ عَلَى أَن تُعَلِّمَنِ مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا (٦٦) قَالَ
إِنَّكَ لَن تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا (٦٧) وَكَيْفَ تَصْبِرُ
عَلَى مَا لَمْ تُحِطْ بِهِ خُبْرًا (٦٨) قَالَ: سَتَجِدُنِي إِن
شَاءَ اللَّهُ صَابِرًا وَلَا أَعْصِي لَكَ أَمْرًا *﴾

* سورة الكهف من الآية (٦٤) حتى الآية (٦٩)



إهداء

إلي روح والدي برًا وإحسانًا كما ربياني صغيرًا

إلى زوجتي مودة ورحمة،

وإلى أبنائي محمد وعمر وسارة .

أهدي هذا البحث المتواضع

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

تتجه النزعة الحديثة ، نحو اللا محلية العالمية*، ونحن في مطلع الألفية الثالثة في كافة ميادين الحياة على سطح كوكبنا الأرضي ، هذه النزعة ستضفى على كل ما هو محلى طابع العالمية.(١)

ومهما كان فينا من وطنية مشتعلة فليس في مقدورنا في ظل هذه المتغيرات العالمية التي يشهدها عالمنا المعاصر(٢) أن نرفض المنافع التي قد تعود علينا من شعب لا ينطق بلغتنا أو يدين بغير ديننا، ولذا بدا وعي وإحساس بين حكومات الدول أن أي مجتمع سياسي لا يستطيع الحياة في عزلة

وفي تقديري:

أن هذه النزعة العالمية الحديثة أساسها العلمي يكمن في فكرة "الإنسانية الشاملة"(٣) التي نادى بها فلاسفة الغرب التقليديين إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية، والتي على أساسها أقام الرومان إمبراطوريتهم ، وكأن التاريخ السياسي يعيد نفسه كما ذهب بعض المؤرخين أمثال: "فرنسيس فوكاياما".

---

* ونعني بالنزعة اللامحلية في تقديري: إننا بصدد ميلاد دولة مركبة يحاول من يقود العولمة إصباغها على النظام العالمي خلال هذه الألفية لكن صورتها القانونية المحتملة لم تضح حتى الآن، هل هو اتحاد شخصي أو اتحاد حقيقي أو اتحاد كونفدرالي أو اتحاد فيدرالي؟

(١) المثال التطبيقي لهذه النزعة الحديثة ، اتفاقية التجارة العالمية – والعولمة .

(٢) المتغيرات العالمية الجديدة : ثورة الاتصالات الحديثة – التكتلات الاقتصادية الشركات متعددة الجنسيات – النظام العالمي أحادي القطبية .

(٣) أنظر الدراسات المتعمقة التي كتبت عن الفكر الفلسفي السياسي في العصر الروماني من أهمها دراسات abott الذي صاغ في كتابين هما:

1-" Roman Political "institution" (Boston 1901)

2- " Socicty and politics in ancient Rome (New York 1901)

والمشاهد بعين البصيرة لواقع عالمنا المعاصر اليوم يدرك ولأول وهلة ودون عناء في التأمل، أنه توجد قوى معينة بيدها زمام الأمر، وتستطيع أن توجه مسار حركة الأحداث من موقع قوتها، وتسعى بكل ما أتيت من قوى اقتصادية وسياسية وعسكرية وتكنولوجية إلى عولمة العالم وانصهاره في بوتقة واحدة بما يتفق مع تصورها المستقبلي للنظام العالمي المعاصر.[١]

وفي تصوري:

أن ما يتمخض الآن على الصعيد الدولي[٢] ما هو إلا تحضير لإقامة إمبراطورية أمريكية غربية عالمية*، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل يمكن إقامة إمبراطورية عالمية؟، وهل عالمنا المعاصر مهيأ لمثل ذلك؟ (هذا هو موضوع الباب الأول)

هذا ...

وقد ذهب اتجاه في الفقه السياسي والقانون المعاصر– إلى أن التعامل مع تلك المتغيرات العالمية الجديدة التي يشهدها العالم اليوم، يكون من خلال "التحديث" والتحديث يكون في كل شئ فهو منظومة متكاملة تمكن الدولي المعاصرة من الدخول إلى هذا العالم بقدر من الفهم للأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا كيف تتعامل الحكومات الوطنية مع تلك المتغيرات العالمية الجديدة لتحافظ على سيادتها ومصالحها القومية، وتواكب ذلك التقدم الحضاري؟ وأين تسير الدولة في ظل الألفية الثالثة. (هذا هو موضوع الباب الثاني).

---

(١) أنظر: د . مصطفى علوي " السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي " السياسة الدولية العدد (١٥٣) يوليو/ ٢٠٠٣/ ص ٦٦، وأنظر : د . صلاح الدين عامر " القانون الدولي في عالم مضطرب " السياسة الدولية العدد (١٥٣) يوليو/ ٢٠٠٣/ ص ٨٢/ فقرة ١٠ .

(٢) انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالزعامة الدولية– العولمة– اتفاقية التجارة العالمية– الثورة الكونية في الاتصالات الحديثة.

* نعني بالغربية : دول غرب أوروبا بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

وثمة مجموعة ظواهر عالمية ذات طبيعة خاصة، سنفرد لها باباً نشتم فيها رائحة قوى كبرى متقدمة تتربع على قمة العالم، تعمل من أجل مصالحها القومية ولو على حساب الدول الأقل منها تقدماً، وهي ظاهرة عالمية ذات صبغة أمنية، وظاهرة عالمية ذات صبغة اقتصادي، وظاهرة عالمية ذات صبغة علمية تكنولوجية. (هذا هو موضوع الباب الثالث).

وفي ضوء ما سبق الإشارة إليه جاء موضوع رسالتنا العلمية تحت مسمى:

(الحكومة العالمية وحكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة)

١- أهمية الموضوع:

تظهر أهمية هذا الموضوع من خلال محاور ثلاثة:

أولا: زيادة إدراكنا بالذي يمكن أن يحدث في المستقبل، وحتى نتلافاه أو نهيئ له الوسائل لنضمن الوصول إليه، وذلك من خلال دراستنا التحليلية للظواهر العالمية الجديدة، ووضع الحلول والمقترحات التي تمكن الدول من أن تلحق بركب التقدم الحضاري.

ثانيا: يحاول البحث أن يصل إلى الإجابة على التساؤلات التالية:

أ- هل يمكن إقامة إمبراطورية عالمية أو اتحاد فدرالي عالمي في عالمنا المعاصر؟ وهل الأوضاع العالمية مهيأة لمثل ذلك؟

ب- هل نحن في حاجة إلى تحديث الحكومات الوطنية ؟

ج- وهل أثرت الظواهر العالمية الجديدة على كيان الدولة القومية؟

ثالثا: محاولة الملاءمة بين الأصالة والمعاصرة في الفكر السياسي والقانوني، فيما يخص نطاق بحثنا هذا، لعلنا نقدم شيئاً نسهم به في تحقيق الرفاهية للإنسانية ونضيف فكراً جديداً للمكتبة القانونية.

٢ـ منهجية البحث:

تعتمد منهجية البحث على استقراء للفكر السياسي التقليدي والمعاصر، فيما يخص نطاق موضوع بحثنا، ثم نقوم بإجراء دراسة تحليلية متعمقة لكل جزئية من جزيئات البحث، ومع إظهار وجهة نظرنا الذاتية المتواضعة في إطار البحث العلمي، فهي دراسة تاريخية– تحليلية– مقارنة.

٣ـ خطة البحث:

سوف تكون خطتنا في بحث موضوع الرسالة مقسمة على أبواب ثلاثة وخاتمة.

- **الباب الأول: (الحكومة العالمية):**

تنقسم الدراسة فيه إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: العالمية في الفكر السياسي التقليدي.

الفصل الثاني: التطبيق العملي للعالمية المعاصرة.

الفصل الثالث: العالمية في الفكر السياسي المعاصر.

- **الباب الثاني: (حكومة الدولة المعاصرة)**

تنقسم الدراسة فيه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

الفصل الثاني: أيديولوجية الدولة في ظل المتغيرات العالمية.

الفصل الثالث: حكومة الدولة المعاصرة.

- **الباب الثالث: (المتغيرات العالمية الجديدة ذات الطبيعة الخاصة):**

تنقسم الدراسة فيه إلى ثلاث فصول:

الفصل الأول: الظواهر العالمية ذات الصبغة الأمنية المتشبعة بروح القوة العسكرية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.

الفصل الثاني: الظواهر العالمية ذات الصبغة الاقتصادية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.

الفصل الثالث: الظواهر العالمية ذات الصبغة العلمية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.

- **الخاتمة**: نتائج وتوصيات.



الباب الأول

الحكومة العالمية

الباب الأول
الحكومة العالميـــة

تقديم وتقسيم:

إن النزعة اللامحلية التي يشهدها عالمنا اليوم، لم تكن وليدة هذا العصر، بل تضرب بجذورها عمق التاريخ السياسي، فقد نادى بها فلاسفة الفكـر الـسياسي الـــرواقي، إبان إقامة الإمبراطورية الرومانيـة تحـت مـسمى "فكـرة الإنـسانية الشاملة"[(١)]. وقد انبثق عنها فكرة العالمية وما تبعها من أفكار أخرى رواقية[(٢)]، وظلت هذه الأفكار تنتقل مـن عـصر الحكـم الرومـاني إلى العـصور الوسـطى، وتتلاءم مع ظروف وتطورات العصر التي تزدهر فيه، حتى وصلت إلى مفكـري السياسة في عالمنا المعاصر. (هذا موضوع الفصل الأول).

إن عالمية اليوم، ليست أفكار نظرية من قبل المبشرين بها بل هي فكر نظري وتطبيق عملي، فها هـي "اتفاقيـة التجـارة العالميـة"[(٣)] وظـاهرة العولمـة وهـذه الأخيرة سنقوم بدراستها كتطبيق عملي للعالمية في صورتها المعـاصرة. (هـذا هـو موضوع الفصل الثاني)

ولم يكن الفكر السياسي المعاصر، بعيداً عـن أفكـار الـرواقيين التقليـديين الذين تحدثوا عن العالمية ونادوا بتطبيقها ، فنجد هذا الفكر في الجانـب الـسياسي للماركسية، وقد تحدث عنه المفكـر الـسياسي "انجلـز"[(٤)]، وفي وقتنـا الحـاضر

---

(1) Ebenstoin: Great Political Thinkers, P.139 (Oxford 1972).

(2) Ebenstoin: ذات المراجع ص١٣٩

(3) World Ponk, World Development Report 1997, The state a changing world. Washing ton. D, C, 1997.

(٤) انجلز: ضد دوهرينج- الشروح والتطبيقات ص (١٣٥) هـو فريـدريك انجلـز فيلـسوف سياسي ألماني عاش ما بين عامي (١٨٢٠ - ١٨٩٥) ومن أهـم مؤلفاتـه "ضـد دوهـرينج" (لودينج فورباخ)، انظر الترجمة د/ علي عبد المعطي محمد " السياسة وأصولها وتطورهـا في الفكر الغربي" طبعة ١٩٨٣ – الناشر دار المعرفة الجامعية- الإسكندرية ص٣٨١

(الألفية الثالثة) كان للفكر السياسي مواقف فكرية حيال ظاهرة العولمة المعاصرة بين مؤيد لها ومعارض، وقد ذهب البعض إلى أن العالم يشهد نظاماً سياسياً أحادي القطبية، له تصور مستقبلي لهيكلة النظام العالمي وفق ايدولوجيته.

وفي تقديري:

أن عالمنا المعاصر يشهد ميلاد إمبراطورية عالمية أمريكية يتم التحضير لها لتقود العالم على طوال القرن الحادي والعشرون. (هذا هو موضوع الفصل الثالث)

وفي ضوء ما تقدم نقسم الدراسة في هذا الباب إلى فصول ثلاثة على التقسيم التالي:

- **الفصل الأول:** العالمية في الفكر السياسي التقليدي.
- **الفصل الثاني:** التطبيق العملي للعالمية المعاصرة.
- **الفصل الثالث:** العالمية في الفكر السياسي المعاصر.



الفصل الأول
العالمية في الفكر السياسي التقليدي[1]

تمهيد وتقسيم:

تعتبر الفلسفة السياسية الرواقية[2] الغربية، وبحق هي أول من وجهت الدعوة إلى "إقامة جامعة إنسانية شاملة" وبالمصطلح المعاصر "العولمة".

هذه الجامعة كما يرها دعاتها التقليديون، إنها جامعة تجمع شمل البشر، وتطلق العنان لنظرة أوسع؛ فلا فرق بين إنسان وآخر في الجنس أو اللغة أو الوطن، وعلى إثر هذه الدعوة قامت الإمبراطورية الرومانية، وطبقاً لهذا التصور عاش الرومان معاً في مجتمع عالمي واحد، فكان الإنسان في الإمبراطورية الرومانية خاضعاً إلى قانونين الأول قانونه المحلي والثاني قانونه الكوني العام (قانون الطبيعة) والثاني يختلف عن الأول في أنه يتضمن مبادئ ثابتة دائمة تصلح في كل زمان ومكان[3]، ونحن نتتبع تصور العالمية في المفهوم الرواقي التقليدي إبان الحكم الروماني وكيف تصوروا الحكومة العالمية في عصرهم؟. (هذا هو موضوع المبحث الأول)

وقد انتقلت فكرة العالمية إلى العصور الوسطى ، بيد أن سيادة الديانة المسيحية، وسيطرة رجال الدين على زمام أمور الدولة اصطبغت العالمية بصبغة دينية فبرزت فكرة" (إقامة مجتمع عالمي خاضع لحكومة إلهية واحدة) تستمد سلطتها من القساوسة والأساقفة لرجال الكنيسة[4] إلى أن جاء عصر مفكرين

---

(١) الفكر السياسي التقليدي الذي سنتناوله بالبحث: يتناول فترتين: أولهما: الفترة الرومانية، والثانية: فترة العصور الوسطى.

(٢) يقصد بالرواقية: علم الأمور الإلهية والبشرية معاً.

(٣) انظر الدراسات المتعمقة في الفكر السياسي الفلسفي في العصر الروماني لـ (Abotte) في كتابيه وهما:

- Roman Political Insitution المرجع السابق الإشارة إليه

- Socicty and Politics In Ancient Rome المرجع السابق الإشارة إليه

(4) Duning: Ahistory of Political Theories Book, P. 157, 158.

سياسيون ينادون بإقامة حكومة عالمية لا تستمد سلطتها من الكنيسة وإنما من الله تعالى وحده"[1] (هذا هو موضوع المبحث الثاني) .

وفي إطار مبحثين سنتناول بالدراسة والتحليل تصور العالمية لدى رجال الفكر السياسي التقليدي على النحو التالي :

المبحث الأول: العالمية إبان الإمبراطورية الرومانية.

المبحث الثاني: العالمية إبان العصور الوسطى.



(1) Dante: De Monarching Translated. By F. C. Church London 1878.

المبحث الأول

العالمية إبان الإمبراطورية الرومانية [1]

تقسيم:

في إطار مطلبين سنتناول بالبحث والتحليل ، كيف تصور المفكرون السياسيون العالمية (الحكومة العالمية بالمصطلح الحديث) في عصرهم إبان الإمبراطورية الرومانية على النحو التالي:

- المطلب الأول: الإطار النظري للعالمية إبان الحكم الروماني.
- المطلب الثاني: التطبيق العملي للفكر الرواقي المنادى بالعالمية.

المطلب الأول

الإطار النظري للعالمية إبان الحكم الروماني

تقسيم:

تولدت فكرة العالمية لأول مرة من "فكرة الإنسانية الشاملة" التي نادى بها فلاسفة الفكر الرواقي الغربي إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية.[2]

وفي إطار فرعين نكشف عن جوهر العالمية لدى مفكري الرومان إبان إقامة إمبراطوريتهم على النحو التالي:

- **الفرع الأول:** المبادئ الرئيسية التي ارتكزت عليها الحكومة العالمية.
- **الفرع الثاني:** دعاة العالمية إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية.

---

(١) إن مقصودنا من " العالمية " دراستها من الناحية النظرية لدى دعاتها ، وأن الغاية من هذا المبحث الدراسة التاريخية ، نتتبع فيها مراحل تطوير العولمة المعاصرة، وبيان كيف تصور المفكرون التقليديون العالمية وذلك لمساعدتنا على استشراق فهم ومعرفة المستقبل العالمي في ظل الألفية الثالثة.

(2) Ebenstein : Great Political Thinkers (Oxford 1972) P.139.

الفرع الأول

المبادئ الرئيسية التي ارتكزت عليها العالمية التقليدية إبان إقامة الحكم الروماني

وضع الرواقيون السياسيون الرومانيون عدداً من المبادئ الرئيسية ترتكز عليها "الجامعة الإنسانية الشاملة التي تصوروها"، ودعوا إلى إقامتها وتتمثل هذه المبادئ فيما يلي، ولعل ما سأذكره هذا هو أهمها:

- **أولها**: أنه لا يجب ألا تعتبر أية أمة أنها بالطبيعة أسمى من أي أمة أخرى.(١)
- **ثانيها**: ليس هناك فوارق بين الناس ، فلا تمايز بين الأثيني والفارسي وهكذا... وذلك لأن كل فرد يمتلك عقلاً يمثل جزءاً من عقل عام وأشمل يسمى بالعقل الكوني الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها، وما ترتب على هذه الفكرة- من تمكن البشر لاشتراكهم في هذا العقل الكوني من أن يعيشوا معاً في مجتمع عالمي واحد.(٢)
- **ثالثها**: إن الإنسانية المشتركة، كفيلة بأن تمحو كل تفرقة عنصرية أو مجتمعية(٣)(٤) كانت هذه هي أهم المبادئ الرئيسية، التي ارتكزت عليها "الجامعة الإنسانية الشاملة" ونسجوا هيكلها وتصوروا دعاة الفكر الرواقي، والتي كان لها أعظم تأثير في صياغة وتوجيه القانون الروماني.

الفرع الثاني

دعاة العالمية إبان الإمبراطورية الرومانية

كان من أبرز دعاة العالمية في تلك الفترة، والتي وقفنا على تفكيرهم المفكر السياسي(شيشرون) (١٠٠- ٤٣ ق.م) درس القانون في روما

---

(١) انظر: ترجمة (لويس اسكندر)، مؤسسة سجل العرب. القاهرة- ص ٨٧ Delile Burns – "Political Ideals"

(2) Ebenstein: "Great Political Thinkers" (Oxford 1972)

(٣) أنظر: ترجمة (لويس اسكندر) OP.Cit ص ٨٧ وما بعدها.

والفلسفة في أثينا، والمفكر السياسي (سينيكا) الذي ولد عام ٤ ق.م ، وتوفي عام ٦٥م.

وفي إطار بندين نعرض أفكارهم حول العالمية:

أ- تصور العالمية عند شيشرون.

ب- تصور العالمية عند سينيكا.

- تصور العالمية عند شيشرون:

"شيشرون" مفكر رواقي نادى بالعالمية ودعا إلى إقامة جامعة إنسانية شاملة وقال بإمكانية تحقيقَ فكرة قيام دستور دولة العالم ، وهذا الدستور يكون واحد في كل زمان ويلزم الأمم والناس بأحكامه في كل مكان ، وكل تشريع يخالف أحكام هذا الدستور لا يستحق أن يسمى قانوناً.(١)

هذا ...

وقد توصل شيشرون إلى اقتناعه بإقامة الجامعة الإنسانية الشاملة (الحكومة العالمية) عن طريق دليلين:

أولهما: القانون الطبيعي:

ومصدره العناية الإلهية، هذا القانون هو دستور العالم ويكون واحداً في كل زمان ويلزم الأمم والناس جميعاً بأحكامه، ويعد كل تشريع يخالفه لا يسمى قانوناً، وفي ضوء أحكامه يتمتع الناس بالمساواة.(٢)

ومما يجدر الإشارة إليه هنا:

أن المساواة، التي يقصدها شيشرون المساواة التي تعني أن لكل إنسان الحق في قدر محدد من الكرامة والإنسانية والاحترام ، بوصفه بشراً يملك العقل والطبيعة الاجتماعية.

---

(١) أنظر: د/ على عبد المعطي محمد "السياسة أصولها وتطورها في الفكر الغربي" ط ١٩٨٣، الناشر (دار المعرفة الجامعية إسكندرية) ص ١٠٦

(٢) أنظر : د / على عبد المعطي محمد OP . Cit ص (١١٢)

ثانيهما: العقل الكوني الكلي وبمغزاه الإلهي:

ذلك أن الطبيعة أعددت البشر جميعاً ليؤلفوا أسرة واحدة، مهما اختلفت بلادهم ولغاتهم وأديانهم، وأن هذه الأسرة الشاملة تحقق "مملكة العقل"، وأفرادها هم أفراد الإنسانية، على اعتبار أنهم أتوا نصيباً واحداً من العقل، وعليه ليس هناك ثمة تمايز بين إنسان وآخر ما دام العقل واحد والقانون واحد، والعدالة واحدة وكلها تستند إلى قانون واحد، فالطبيعة واحدة والإله واحد، إذا نحن هنا أمام تجمع عقول وأمام قوانين كلية عامة طبيعية ذات سمات إلهية.[١]

- تصور العالمية عند سينيكا:

اعتنق (سينيكا) فكر (شيشرون) عن العالمية، فآمن بفكره العقل الكوني الكلي بمغزاه الإلهي، كما كان ينادي بالقضاء على التميز العنصري الذي كان سائداً في أحد فترات الحكم الروماني، وأن الناس جميعاً متساوون بحكم الطبيعة.

يقول (**سينيكا**):

"إن العبودية لا تقضي على المساواة الطبيعية بين الناس ويخطئ من يظن أن العبودية تنفذ إلى الإنسان، لأن الجزء الأسمى من الإنسان لا يتأثر بها، إن السيد إنما يتحكم في الأجسام ويعتبرها ملكاً له، أما العقل فهو طليق لا تقف دونه حواجز ولا تقوى على كبته حتى أسوار السجن التي تحبسه".[٢]

وبهذا يكون كلاً من (سينيكا) و (شيشرون): من دعاة العالمية التي ارتكزت على المبادئ الرواقية الرئيسية.[٣]

---

(١) أنظر : د. على عبد المعطي محمد OP. Cit ص (١١٠)

ترجمة (لويس اسكندر) مؤسسة سجل العرب القاهرة – ص ١٠٠ وما بعدها

(2) Delille Burns : "Political Ideals .

(٣) أنظر : ص ١٩ من هذا المبحث

المطلب الثاني

التطبيق العملي للفكر الرواقي المنادي بالعالمية

لقد كان للفكر السياسي المنادي للعالمية، تأثير على أنظمة الحكم القائمة إبّان إقامة الإمبراطورية الرومانية، وفيما يلي أهم التطبيقات العملية للفكر الذي ينادي بالعالمية:

(أ) أثر على صياغة وتوجيه القانون الروماني:

لقد كان للفقه السياسي الرواقي النصيب الأكبر في تقدم القانون الروماني وفي بقائه إلى الآن كأساس لمعظم الشرائع الوضعية، فالباحث في القانون الروماني يدهشه ذلك السمو في التفكير الذي كان عليه فقهاء الرومان.[1]

(ب) رفع من قيمة الانسان:

رفعت الأنظمة السياسية من قيمة الإنسان واعتبرته عنصراً إنسانيًا متميزًا يعيش في مجتمع إنساني شامل ينعم فيه الأفراد جميعاً بطبيعة مشتركة.

والدليل على ذلك:

صدور " الدستور الأنطونينيا" في سنة ٢١٢م، الذي أصدره الإمبراطور (كاراكالا) ومنح فيه حق المواطنة لكل رعايا الإمبراطورية الرومانية، والذي قضى فيه على الانفرادية العنصرية التي كانت سائدة في الإمبراطورية الرومانية.[2]

(جـ) أقام الرومان قانوناً عالمياً:

بفضل فكرة "العقل الكوني الكلي وبغزاه الإلهي" أقام الرومان قانوناً عالمياً يسمو على غيره من القوانين.

---

(١) د. محمد عبد المنعم بدر، عبد المنعم البدراوي "مبادئ القانون الروماني" ط ١٩٥٤ ص٤، ٥.

(2) "Delile Burns "Political Ideales مرجع سبق الإشارة إليه ص ٩٢، ١٠١

وتقضى فكرة "العقل الكوني الكلي"[1]:

بأن كل فرد يمتلك عقلاً يمثل جزءاً من عقل عام وأشمل يسمى بالعقل الكوني الذي يسيطر على الطبيعة وينظمها، وما يترتب على هذه الفكرة من تمكن البشر لاشتراكهم في هذا العقل الكوني من أن يعيشوا معاً في مجتمع عالمي واحد، وطبقاً لهذا الفكر عاش الرومان تحت حكومة عالمية واحدة.



(1) Ebenstein: Great Political Thinkers P.139.

المبحث الثاني
العالمية إبّان العصور الوسطى

انتقلت الدعوة إلى العالمية إلى مفكري العصور الوسطى، بيد أن سيطرة رجال الدين المسيحي وعلى وجه أدق أواسط العصور الوسطى من القرن الحادي عشر حتى القرن الثالث عشر على زمام الأمور ، فادعت الكنيسة أنها تملك السلطة الدينية والدنيوية وصبغ على الدعوة إلى العالمية صبغة الطابع الديني ، فظهرت فكرة "إقامة مجتمع عالمي خاضع لسلطة دينية"[(١)]

ولقد كان لهذه الدعوى معارضة لدى بعض المفكرين وتأييد من البعض الآخر ، واعتدال من الآخرين.

وفي إطار مطلبين سنتتبع بالبحث والدراسة كيف تصور المفكرون السياسيون في تلك الفترة العالمية.

- **المطلب الأول**: الإطار النظري للعالمية إبّان العصور الوسطى.
- **المطلب الثاني**: التطبيق العملي للفكر المنادي للعالمية في تلك الفترة.

المطلب الأول
الإطار النظري للعالمية إبّان العصور الوسطى

ظهر اتجاه[(٢)] إبّان العصور الوسطى ينادي بإقامة مجتمع عالمي خاضع لحكومة إلهية واحدة .

بيد أن الفقهاء المؤمنين بهذا الاتجاه، اختلفوا فيما بينهم حول استمداد سلطة الإمبراطورية هل تستمد من "الكنيسة" أم من الله تعالى مباشرة وأصبح لكلا الاتجاهين تصوراً للحكومة العالمية وفق تفكيره وفلسفته السياسية.

---

(1) Barker: E: " Principles of Social and Political Theory P.7:10

(٢) كان هناك اتجاه آخر ينادى بالدولة القومية

وفي إطار فرعين سنتناول بالبحث والتحليل تصور العالمية لدى مفكري العصور الوسطى.

- الفرع الأول: حكومة عالمية تستمد سلطتها من الكنيسة.
- الفرع الثاني: حكومة عالمية تستمد سلطتها من الله تعالى مباشرة.

الفرع الأول
حكومة عالمية تستمد سلطتها من الكنيسة

يعد القديس "أوغسطين" (٣٥٤م - ٤٣٠م) هو رائد الاتجاه المنادى بالحكومة العالمية التي تستمد سلطتها من الكنيسة.[1]

والعالمية عنده تعني:

المساواة الإنسانية، فلا فرق بين فرد وآخر بسبب الطبقة أو المنزلة الاجتماعية، ومما تجدر الإشارة هنا إلى أن القديس أوغسطين وهو ينادي بالحكومة العالمية نهل من فكر أفلاطوني، وفكر شيشرون، وصاغ المفكرين في صورة تزيد الاعتقاد بالديانة المسيحية.

- يقول "دانتج":

"إن الآراء التي نشرها أوغسطين في كتابه "مدينة الله" تحتوى على التاريخ الإنساني برمته ..... ولقد سار فيها على الخط الأفلاطوني المشبع ببعض أفكار شيشرون، وصبها بصورة تزيد الاعتقاد بالديانة المسيحية"[2] .

ويقول أوغسطين وهو يصور حكومته العالمية على النموذج الديني: "إن هذه الدولة السماوية تقبل مواطنيها من كل الأجناس، وتتألف جماعة الحجاج من أناس يتحدثون كل لغة، فهي لا تأبه باختلاف العادات أو القوانين أو نظام

---

(1) Augustine: The city of God (LONDON – NEW YORK 1931

وأنظر: د. أحمد محمود صبحي "فلسفة التاريخ "مؤسسة الثقافة الجامعية" اسكندرية ص١٦٦ (مدينة الله تعالى)

(2) Duning: History of Political Theories Book P.157 – 158.

الحكم، وبهذا تحقق السلام على الأرض أو تحافظ عليه، وهي لا تلغي هذه الأشياء، أو تقضي عليه بل تبقيها وتسمح بإتباعها لأن هذا الخليط من القبائل المختلفة، إنما يتجهون نحو غاية واحدة وهي السلام الدنيوي ما داموا لا يقفون في وجه تلك الديانة التي تنادى تعاليمها بعبادة الإله الحقيقي الوحيد". (١)

هذا...

ولقد ظل أوغسطين ينادى بأفكاره حول تحقيق إقامة حكومة عالمية دينية طيلة غزوات البرابرة على أوروبا حتى انتهى الغزو، وحقق فكره أثره في الحياة السياسية فلم يعد هناك جنس يعتزل غيره بسبب العنصرية سواء في الناحية النظرية أو التصرفات العملية على مستوى القارة الأوروبية، ومما هو جدير بالإشارة إليه "القديس توماس الإكويني" الذي كانت له بصماته في عالم السياسة في تلك الآونة. (٢)

الفرع الثاني

حكومة عالمية تستمد سلطتها من الله مباشرة

إن خير من يمثل الدعوة إلى إقامة حكومة عالمية يستمد الحاكم فيها سلطته من الله مباشرة بدون أي وساطة من كاهن أو قسيس أو أسقف أو بابا.

المفكر السياسي "دانتي" عاش ما بين عامي (١٢٦٥م – ١٣٢١م) هذا وقد وضع دانتي مجموعة من المبادئ الرئيسية ترتكز عليها الحكومة العالمية وفق تصوره لها تتمثل فيما يلي:

---

(١) Delile Burns : Political Ideal ٩٥ ، ٩٤ مرجع سابق ص

(٢) توما الإكويني: فيلسوف ولاهوتي اتجه اتجاهاً أرسطياً صرفاً ومزجه بتيار مسيحي عاش ما بين عامي (١٢٢٥ – ١٢٧٤) ويقول دانتج: لقد كان توما الإكويني من أكبر المدرسين وأعظمهم شأناً ومن خلال كتاباته ، دخلت السياسة مرة أخرى إلى دائرة العلوم لأنه اتخذ نفس طريق أرسطو: انظر في ذلك:

Dunning :Political theories : ancient and mediaeval : P.P . 190 – 191

أولا: أن يكون الحاكم "موناركي"[(١)] فيقول: "يجب أن يكون هناك فرد يوجه ويحكم، ويحسن تسميته باسم المونارك"* أو "الإمبراطور"[(٢)] ومن ثم فيتضح أن الشكل الموناركي ضروري ليتحقق رفاهية العالم".

ثانيا: أن يكون الحاكم الموناركي روماني الجنسية:ليس معنى تولى الرومان قيادة الحكومة، لأنه جنس بشري يتميز عن غيره أو أفضل منه، إن "دانتي" مؤمن بفكرة الإنسانية الشاملة التي نادى بها الفكر الرواقي، وفكرة العقل الكوني الكلي، وإنما هو يفضل الروماني لخبرته السياسية، فالرومان وحدهم هم الذين سبقوا في إقامة الإمبراطورية الرومانية العالمية والتي سادت العالم بضعة من القرون.

ثالثا: فصل الكنيسة عن الدولة: فقد قال بان لكل منها نسق مستقل عن الآخر، ولا مانع من أنْ يتولى القيادة للحكومة العالمية حاكم علماني.

رابعا: يصل دانتي إلى نتيجة هامة تتحقق من إقامة الحكومة العالمية: "إن الإنسان في ظل هذه الحكومة ينعم بالسعادة الأرضية وبالسلام والعدالة والحرية"[(٣)] هذه هي الحكومة العالمية كما تصورها "دانتي" وفق الأسس الأربعة السابق ذكرها بالإضافة إلى الفكر الرواقي الذي نادي بالعالمية إبّان الإمبراطورية الرومانية.

---

(١) الحكومة الموناركية: هي حكومة الفرد الواحد، ولا يعني أن دانتي يرغب في حكومة الطغيان، فهو أكد مراراً على العدالة والحرية، فهو يرغب في حاكم موناركي يتعالى على الدوافع الشخصية.

* الحاكم المونارك الذي يقصد دانتي : ذلك المونارك الذي يتعالى على الدوافع الشخصية ويتساوى مع النزعات الإقليمية

(2) Dante: de Monarcinis, Translated by F.C Church London 1878

(3) Dante: de Ibid (المرجع السابق) انظر كتاب الموناركية لدانتي في السياسة

المطلب الثاني

التطبيق العملي للفكر السياسي المنادي بالعالمية إبّان العصور الوسطى

ترجمت أفكار الفقه السياسي المنادى بالعالمية إبّان العصور الوسطى إلى واقع عملي ومن أبرز التطبيقات العملية تتمثل فيما يلي:

أولاً : فصل الكنيسة عن الدولة:

فذاع صيت العبارة القائلة "أعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله" وبذلك كان المسيحي خاضعاً لنوع من الالتزام الثنائي بين الله وبين الحاكم ، فظهر مذهب الغايتين، غاية دنيوية متصلة بالدولة وغاية متصلة بالكنيسة[١].

ثانياً : إقامة القومية الأوروبية:[٢]

كان للفكر المنادى بالعالمية الفضل في إقامة القومية الأوروبية ، وما زالت هذه الوحدة الأوروبية قائمة إلى يومنا هذا.[٣]

ثالثاً : القضاء على التميز العنصري من الناحية النظرية والتصرفات العملية:

بفضل هذه الأفكار التي نادت بها الكنيسة منذ سيطرتها على زمام السلطة والناس فيها جميعاً متساوون، لا فرق بين فرد وآخر بسبب الطبقة أو المنزلة الاجتماعية، قضى على التميز العنصري داخل القارة الأوروبية جميعها.[٤]

---

(1) Barker: Principles of Social and Political Theory P.7

(2) Delile Burans Political Ideales مرجع سبق الإشارة إليه : انظر ص ١١٨ ، ١٢٠

(٣) أماني محمود فهمي "الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة" "السياسة الدولية" العدد (١١٦) ابريل ١٩٩٤ ص ٢٣

(٤) Barker أنظر ذات المرجع السابق الاشارة اليه ص ١٠

نتائج هذا الفصل

في ختام هذا الفصل الخاص بدراسة العالمية في الفقه السياسي التقليدي والتي حددنا الفترة التي بحثنا فيها عن العالمية (الإمبراطورية الرومانية– العصور الوسطى) ويمكننا أن نلخص النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

أولا: إن النزعة المحلية التي يشاهدها عالمنا اليوم والتي ستضفى الطابع العالمي على كل ما هو محلى، ليست وليدة اليوم بل تضرب بجذورها عمق تاريخ الفكر السياسي إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية فقد نادى بها المفكرون السياسيون الرومانيون التقليديون، تحت مسمى: "إقامة جامعة إنسانية شاملة"، كما نادى بها مفكري العصور الوسطى تحت مسمى "إقامة حكومة عالمية تستمد سلطتها من الكنيسة عند البعض أو إقامة حكومة عالمية تستمد سلطة الحاكم ليس من الكنيسة وإنما من الله تعالى.

وعليه ...

فإن العولمة التي يبشر بها الغرب اليوم هي مرحلة من مراحل تطور العالمية التقليدية التي نادى بها المفكرون السياسيون الرواقيون إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية.

ثانيا: أوجه التميز بين العالمية التقليدية والعولمة المعاصرة:

- العالمية التقليدية:

انصب جل اهتمامها على الجانب الإنساني، من حيث المساواة الإنسانية للقضاء على التميز بسبب الدين أو الجنس أو اللغة.

- العولمة المعاصرة:

هي عولمة العالم وانصهاره في بوتقة واحدة في كافة نواحي الحياة ، وفق تصور قوى عالمية مهيمنة على النظام العالمي، وتحاول بكل ما أتيت من قوى قتالية وسياسية واقتصادية وتكنولوجية فرضها على الكرة الأرضية لخدمة مصالحها الأمنية والقومية.

ثالثا: أسهم الفكر السياسي الرواقي المنادي بالعالمية، في التحضير لإقامة الإمبراطورية الرومانية، حيث اقتنع الناس بفكرة العقل الكوني– من أن يعيشوا معاً في مجتمع عالمي واحد كما ساهم في صياغة وتوجيه القانون الروماني العالمي الذي كان يطبق على أرجاء الإمبراطورية الرومانية ومازال القانون الروماني إلى اليوم هو أساس معظم الشرائع الوضعية، وعلى أثر الفكر الرواقي قامت فعلاً الإمبراطورية الرومانية وظلت بضعة قرون تحكم العالم . كعمل تطبيقي لهذا الفكر.

وتقديري:

أظن إن ما يشهده عالمنا اليوم من ظاهرة العولمة واتفاقية التجارة الدولية، وغيرها من ظواهر عالمية ما هي إلا تحضير لإقامة إمبراطورية أمريكية غربية تقود العالم في الالفية الثالثة .



الفصل الثاني

التطبيق العملي للعالمية

١ـ العولمة المعاصرة

تقديم وتقسيم:

خلصنا من خلال دراستنا للعالمية في الفقه السياسي التقليدي في فترتي (الحكم الروماني– العصور الوسطى) إلى أن العولمة المعاصرة التي يبشر بها الفقه السياسي الغربي والتي ستصبغ على كل ما هو محلى طابع العالمية، هي تطور للعالمية التقليدية التي نادى بها الفكر السياسي التقليدي أبان إقامة الإمبراطورية الرومانية (جامعة إنسانية شاملة)[١]، هذه الجامعة تجمع شمل البشر، وتطلق العنان لنظرة أوسع فلا فرق بين إنسان وآخر في الجنس أو اللغة أو الوطن.

وها هي العالمية التقليدية، تصل إلى مراحل نضجها السياسي في مرحلة من مراحل تطورها السياسي وتظهر لنا في ثوبها الجديد لتجسد لنا واقعاً عملياً (ظاهرة العولمة) والتي عرفها البعض من المفكرين المعاصرين بأنها تعني:

"انصهار العالم كله في بوتقة واحدة وتساوي بين الجميع دولاً وجماعات وأفراد في المميزات والتحديات"[٢] فهل هي كذلك؟، هذا ما سنبحثه في "المبحث الأول"

هذا ...

وقد استحوذت هذه الظاهرة العالمية بتداعياتها الحالية والمستقبلية على حياة مختلف الدول، والشعوب والمحليين والرأي العام العالمي ، وقد قامت احتجاجات في مختلف بقاع الأرض، وخاصة في الدول الغربية خوفاً من

---

(١) انظر ص٦ من رسالتنا هذه.

(٢) السفير: أحمد حجاج "العولمة والوحدة الإفريقية" السياسة الدولية العدد (١٥٤) اكتوبر ٢٠٠٠م ص ٤٤.

أخطارها وتداعياتها على حياة الأفراد والدول، فما مدى شرعية هذه الظاهرة لدى الفقه القانوني والسياسي (هذه هو موضوع: "المبحث الثاني")

وفي ضوء ما تقدم سوف نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري للعولمة.

المبحث الثاني: مدى شرعية العولمة.



المبحث الأول
الإطار النظري للعولمة

تقسيم:

ليس للعولمة تعريف محدد متفق عليه، وإنما للعولمة تعريفات بقدر عدد المؤلفين الذين كتبوا عنها ، وفق رؤية كل باحث فيها والزاوية التي ينظر بها إليها، وهذا ما سوف نعرض لأهم التعريفات في "المطلب الأول".

بيد أن هناك قاسم مشترك بين جميع الذين كتبوا عن العولمة هو أن العولمة المعاصرة لا تقتصر على جانب واحد من نواحي الحياة بل هي في السياسة والاقتصاد والثقافة، وهذا ما سنتناوله بالبحث والتحليل في (المطلب الثاني)

وفي ضوء ما تقدم سوف نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: تعريف العولمة.

المطلب الثاني: التحليل التأصيلي للعولمة.

المطلب الأول
تعريف العولمة

كما سبق وأن ذكرنا انه ليس هناك تعريف واحد متفق عليه للعولمة، ومرجع ذلك أن تعريفات العولمة تتأثر بانحيازات الباحثين الايدولوجية وموقفهم من العولمة رفضاً أو قبولاً.

وفي هذا المطلب سنعرض لأهم تعريفات العولمة لعلنا نصل إلى بلورة تعريف يبين لنا حقيقة العولمة.

وفيما يلي عرض لأهم التعريفات للعولمة على النحو التالي:

التعريف الأول: العولمة هي: "اختفاء الحدود بين الدول وانتشار المعلومات وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات"[(١)].

العولمة بهذا المعنى تتجسد في عمليات ثلاثة:

الأولى: تتحصل في انتشار المعلومات.

الثانية: زيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والمؤسسات.

الثالثة: وهي تنصرف إلى إخفاء الحدود بين الدول.

التعريف الثاني: العولمة: "هي عبارة عن تنازل الدول الوطنية أو حملها على التنازل عن حقوق لها لصالح العالم أو لصالح المتحكمين فيه"[(٢)].

وهي بهذا المعنى تعني: التفريط في حق السيادة بما تعنيه من سلطات مطلق للدولة على إقليمها ومواطنيها في الداخل واستقلال كامل في الخارج والتنازل عن هذا الحق لمؤسسات فوق قومية هي مؤسسات العولمة.

التعريف الثالث: العولمة يقصد بها: "التداخل الواضح بين الاقتصاد والسياسة والثقافة والإدارة وحتى السلوك ولربما الأخلاق على مستوى كوكب الأرض دون اعتداء يذكر بما ينقسم إليه ذلك الكوكب من تقسيمات جغرافية وسياسية"[(٣)].

التعريف الرابع: العولمة تعني: "بلورة العالم الكلي بوصفه مكاناً واحداً أو نشوء الظرف الإنساني العالمي أو" الوعي بالكرة الأرضية بما هي كذلك"[(٤)].

---

(١) جيمس روزناو "ديناميكية العولمة": نحو صياغة عملية، قراءات إستراتيجية، (القاهرة) مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٦م.

(٢) محمد عابد الجابري "قضايا في الفكر المعاصر": العولمة– صراع الحضارات بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٧ ص ١٣٥

(٣) أ.د/ صلاح الدين فوزي "قانون المناقصات والمزايدات" ١٩٩٨ ط ٢٠٠٠، دار النهضة العربية – القاهرة ص٦

(٤) رولاند روبرتسون Roland Robertson. انظر في "كينج الثقافة والعولمة "ترجمة "هالة فؤاد"، "محمد يحي "سلسلة الفكر مكتبة الاسرة ٢٠٠٥م. ص ٢٦ .

التعريف الخامس: العولمة تعني: "إزالة الحواجز واقتصاد السوق الحر" وهي بهذا المعنى سوف تكون الفلسفة التي تحكم الحياة الإنسانية ولا بديل لها في القرن الحادي والعشرين"[١].

هذه هي بعض التعريفات عن العولمة:

والملاحظ أن كل تعريف يعبر عن العولمة من زاوية معينة لكل باحث

وفي تواضع جم:

أقترح تعريفا يعتبر قاسما مشتركا بين جميع التعريفات:

العولمة: تعنى انصهار العالم كله في بوتقة واحدة، وعولمته اقتصادياً وسياسياً وثقافياً وفق نموذج مدروس ومتقن.

المطلب الثاني
التحليل التأصيلي للعولمة

تقسيم:

خلصنا من المطلب السابق و استقر لدي عقيدتنا القانونية و السياسية إن العولمة تعني "انصهار العالم كله في بوتقة واحده و عولمته اقتصاديا، وسياسيًا، وثقافيًا وفق نموذج مدروس ومتقن".

وفي هذا المطلب سوف نتناول البحث والتحليل معني العولمة وفق التعريف السابق و ذلك من خلال فروع ثلاثة:[٢]

الفرع الأول: العولمة الاقتصادية.

---

(١) د. سعيد اللاوندي، جريدة الاهرام، عدد (٣) يوليو ٢٠٠١ ص ٦ .

(٢) ومما يجدر الإشارة إليه قبل القيام بالتحليل التأصيلي للعولمة نلفت نظر القارئ إننا قد أفردنا مطلباً مستقلاً أكثر تحليلاً وتأصيلاً عند الكشف عن جوهر العولمة من منظور الحضارة الغربية في هذا الباب لذا نحيل القارئ إليه لاستكمال بيان مكنون العولمة وهل هي ستحقق المساواة بين الدول في المميزات والتحديات كما يرى البعض ؟ انظر ص ٥٧ ولذا يرجى الإطلاع على هذا المطلب لمزيد من الإيضاح.

الفرع الثاني: العولمة السياسية.

الفرع الثالث: العولمة الثقافية.

الفرع الأول
العولمة الاقتصادية

ماذا نعني بالعولمة الاقتصادية؟

"إزالة الحواجز واقتصاد السوق الحر"(1)، وفق السياسات الليبرالية الحديثة والمقصود بالليبرالية الحديثة تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المنفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية(2)، وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها الدول الغربية لتوجيه العالم نحو تبنى الديمقراطيات الليبرالية في كافة ميادين الحياة وعلى رأسها الاقتصاد ومعها وسائلها التي تساعدها في ذلك، مثل البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي.

ولقد بات واضحاً في الألفية الثالثة، بعد انتصار الرأسمالية على الاشتراكية أن النظام العالمي أصبح يعيش "العولمة الاقتصادية وفق النموذج الليبرالي الأمريكي" التي ترغب في تطبيقه على جميع دول العالم وأصبح لازماً على كافة دول العالم أن تصحح من هيكلها، الاقتصادي بما يتماشى مع اتفاقيات الجات كما عليها أن تقبل بما توصي به المؤسسات المالية الدولية، من وصفات طبية للإصلاح الاقتصادي وإلاّ وجدت كل دولة على حدها أنها أمام خيارين كلاهما مـرّ، أما مقاومة ضغوط هذه المؤسسات مما يعرضها لإعلان إفلاسها أو الاستسلام لهذه الضغوط وقبول "الوصفة" الطبية للإصلاح الاقتصادي التي تنصح بها، مما

---

(1) د. سعيد اللاوندي، جريدة الاهرام عدد (3) يوليو 2005 ص 6

(2) هورست أفهيلد "اقتصاد يغرق فقراً" ترجمة د. عدنان عباس. عالم المعرفة، العدد (335) يناير 2007 المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت

يؤدي إلى مواجهة توترات اجتماعية وسياسية حادة لا قبل للدولة بتكاليفها الاجتماعية.[1]

الفرع الثاني

العولمة السياسية

ماذا نعنى بالعولمة السياسية؟

"التغير في قواعد إدارة العلاقات الدولية، وتغير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر "مبدأ الحرية" الذي اتخذته الولايات المتحدة معياراً لسياستها منذ لحظة انخراطها في شئون العلاقات الدولية"[2].

هذا..

وتسعى الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفائها إلى تطبيق هذه العولمة الساسية وفق نموذج إيديولوجي ليبرالي غربي معاصر ، لتوجيه العالم نحو تيني الديمقراطيات الليبرالية ومما يجسد هذا الواقع العملي التي ترغب فيه القوى المهيمنة عالميًا:

١ - التدخل الأمريكي للقضاء على نظام ميلوسوفيتش في صربيا.

٢- التدخل الأمريكي للقضاء على نظام طالبان في أفغانستان.

٣- التدخل الأمريكي للقضاء على نظام صدام في العراق.

وترى الإدارة الأمريكية أن هذه التدخلات العسكرية قد حققت أهدافها، إذ انه أصلح كثيراً من أوضاع المجتمع الدولي في البلاد الثلاثة، وادي إلى تحقيق

---

(١) أنظر: د. رمزي زكي "الليبرالية المستبدة" سينا للنشر- القاهرة ١٩٩٣ ص ٦٢ ، ٦٣ - انظر: د . رمزي زكي "فكر الأزمة"، مكتبة مدبولي، القاهرة ١٩٨٧ ص ١٥٤ ، ١٥٥

(٢) انظر: د. مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي" و السياسة الدولية العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ ص ٦٦

وتحسين واضح في سجل احترام حقوق الإنسان وحقوق والمرأة، وإزاحة الأنظمة التي كانت ضد الحرية الديمقراطية وتأوي الإرهاب الدولي ومازالت تمضي الولايات المتحدة الأمريكية في العولمة السياسية وفق تصورها المستقبلي فا هي تناشد كوريا الشمالية وإيران بأن تتخلى عن المضي في حيازة الأسلحة النووية وأن تغير من نظامها السياسي بما يتفق مع إستراتيجيتها السياسية، والتلويح بين الحين والآخر لدولة سوريا، بأن تتبنى الديمقراطيات الليبرالية الأمريكية ومازال الصراع قائماً ولا ندري ما هو يدور في أروقة السياسة الأمريكية لدى صانعي القرار السياسي.

لكن هناك بوادر تلوح في الأفق إلى فكرة شرق أوسط جديد:

- والسؤال المطروح كيف سيكون؟

نعتقد أنه سيكون وفق الرؤية الأمريكية وتمكين ربيبتها الصغرى في المنطقة سيكون لها النصيب والحظ الأوفر من الاستفادة من الشرق الأوسط الجديد إذا ما طبق مستقبلاً هذا... وقد نستشف بعض ملامحه.[(١)]

الفرع الثالث

عولمة الثقافة

ماذا نعني بعولمة الثقافة؟

سيادة ثقافة واحدة، يعبر عنها في مجال السياسة الغزو الثقافي أو التنميط الثقافي، وهذه الثقافة بلا شك هي ثقافة الدول المهيمنة عالمياً على النظام الدولي العالمي، وتعني الثقافة في ذاتها: هي مجموعة المعارف والمعتقدات والقابليات والتطبيقات التي تميز جماعة دون أخرى.[(٢)]

---

(١) أنظر ص١٣٣ من الرسالة العلمية

(٢) الطاهر لبيب "ثقافة بلا مثقفين من الملحمي إلى التراجيدي" المستقبل العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية عدد ٢٨٢ ص ٢٥ .

وتعتبر الثقافة هي أداة الاتصال بين الشعوب بعضها البعض ذلك أن الاتصال يعنى نقل وتبادل الأفكار والرموز والمعلومات.

"وبما أن الثقافة هي أداة الاتصال والاتصال يعني نقل وتبادل للأفكار والرموز والمعلومات"، فإن الدول المتقدمة المهيمنة على النظام العالمي وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية قد استفادت الثورة الكونية الحديثة للاتصالات التي يشهدها عالمنا اليوم وتحاول تسخيرها لسيادة ثقافتها واتهام الثقافات الأخرى بالتخلف والرجعية.(١)

والأمر الذي لا شك فيه أن الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية– اليابان– الاتحاد الأوروبي) تحتكر التكنولوجيا في ثورة الاتصالات.

تتمثل فيما يلي (الفضاء– تحسين إمكانات تخزين البيانات والأصوات، والصورة بفضل ذاكرات الحسابات الالكترونية، واسطوانات الفيديو، وتزايد إمكانات الإرسال عبر الفضاء بفضل الأقمار الصناعية للاتصالات على سطح الأرض أو تحت البحار مع استخدام الموجات ذات التردد العالي.

ومن مزايا هذه الثورة:

١ – هذه الثورة الحديثة قد أحدثت تحولاً ضخماً في ثقافة شعوب العالم وفي تكوين الفكر العالمي والثقافات العالمية ، حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة ويومية في حياتهم بثقافات أخرى غير ثقافاتهم ويكتشفون قيماً مغايرة ويتعرفون على قيم إنسانية متعددة الوجوه، ولا شك أن ذلك يترك تأثيراته المختلفة في حياة الشعوب وفي العلاقات الدولية بصفة عامة.

٢ – كان لهذه الثورة الكونية للاتصالات أثر فعّال ومباشر على تكوين الفكر العالمي والثقافات العالمية.

---

(١) انظر: أنطوني كينيج "الثقافة والعولمة والنظام العالمي" ترجمة "هالة فؤاد"و "محمد يحي" ص ٥٣ وما بعدها ص ٥٤، ٥٥ الناشر مكتبة الأسرة ط ٢٠٠٥

لأجل هذا... صاغت هذه الدول إستراتيجية ثقافية شاملة للنهضة بشعوب العالم:

أولى: مقومات هذه الإستراتيجية الشاملة النظر في التعليم باعتباره أداة مهمة في تنمية قدرة الأفراد على الاتصال ومن هنا تنمو العلاقات المتبادلة وحرية الوصول إلى المعرفة وتلاشى المسافات، وكلها عوامل تؤدي إلى تحقيق الديمقراطية الثقافية والتعليمية.(١)

ثاني: مقومات هذه الإستراتيجية إعادة تدريب وتأهيل جميع فئات ومستويات رجال التربية والتعليم.(٢)

وختاما لهذا المطلب:

نصل إلى نتيجة مؤداها أن العولمة ليست مجرد فكرة نظرية بحتة بل هي تطبيق عملي ملموس وهي عملية مستمرة ولا يمكن إنكارها أو رفضها فهي مستمرة في جميع مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية ...الخ .

وعلى الدول أن تتفاعل معها بايجابياتها وسلبياتها ، وأن تأخذ من العولمة ثمراتها وأن تتجنب سلبياتها وان كنا نعتقد أن كثير من الدول ستنضر من هذه الظاهرة.

لكن ماذا تفعل الدول، وهذه الظاهرة باتت حقيقة رضينا أم كرهنا؟



(1) Gaveriel Solomon, Communication and Education Sage Publication, Beverly Hills, London, 1981 P. 9, 10

(٢) انظر: د. عزت عبد الموجود "أمريكا عام ٢٠٠٠ استراتيجية للتنمية" (ترجمة ودراسة مركز البحوث التربوية) الدوحة ص ٢٢-٢٣ .

المبحث الثاني
مدى شرعية العولمة

تقسيم:

توصلنا من خلال المبحث السابق إلى أن العولمة المعاصرة ليست مجرد فكرة نظرية بحتة، بل هي تطبيق عملي واقعي ملموس على الصعيد الدولي.

وكما سبق وأن ذكرنا في مقدمة هذا الفصل، إن هذه الظاهرة لها تداعياتها الايجابية والسلبية على دول العالم وشعوبه، لذا قد تبلورت مواقف الفقه السياسي المعاصر منها بين ثلاث تيارات سياسية، **التيار الأول** يتحيز لظاهرة العولمة ويعتبرها قدراً حتمياً لا مفر منه بدون تحفظ وأنه عمل مشروع قانوناً وسياسياً **والتيار الثاني** يرفضها رفضاً مطلقاً على اعتبار أنها هيمنة ليبرالية على النظام العالمي، **والتيار الثالث** يدعو إلى نوع من التفاعل الواعي مع العولمة في اتجاه تعظيم المنافع التي تبشر بها.

وفي إطار مطالب ثلاثة ندرس حدود الشرعية القانونية لظاهرة العولمة:

- **المطلب الأول:** شرعية ظاهرة العولمة.
- **المطلب الثاني:** عدم شرعية ظاهرة العولمة.
- **المطلب الثالث:** التفاعل الواعي مع العولمة.

المطلب الأول
شرعية ظاهرة العولمة

يرى جانب من الفقه السياسي أن العولمة المعاصرة، تعتبر قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ.[1]

---

(١) من دعاة العولمة أيضاً "هيجل" الذي دافع عن مشروعية هيمنة السيد الغربي على الإنسان الشرقي الغارق في أوهام تعصبه الديني والمذهبي والعرفي، وقد تبنى فكر هيجل=

وذلك لان النظام العالمي المعاصر أفرز مجموعة من الظواهر العالمية الجديدة، لم يسبق للعالم أن عايش مثل هذا الزخم من التحولات وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغير التي أخذت تؤسس لما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي لا زال لم يتبلور بعد.

وعلى أية حال فقد وجدت عدة حقائق على الصعيد الدولي غيرت من سمات ذلك العصر في كل شئ في السياسة والاقتصاد... الخ، وقد تحدثنا عن بعضها في المبحث الأول، هذه الحقائق تدعو إلى الإسراع بتطبيق نظام قانوني واحد يصبغ طابع العالمية على كل ما هو محلي، وذلك لمواجهة تلك التداعيات التي تواجهه دول العالم اليوم.

وأهم هذه الحقائق تتمثل فيما يلي:

أولاً: التقدم التكنولوجي العالمي:

هذا التقدم أفرز ثورة للمواصلات والاتصالات أدت إلى إزالة الحدود واختصار المسافات ولا شك أن هذه الثورة أحدثت تحولاً ضخماً في ثقافة شعوب العالم، وتعرف الناس على قيم مغايرة ومتعددة لحياة شعوب ودول متقدمة وذلك على شاشات التليفزيون عبر الفضائيات.

وقد ترتب على هذا التقدم الهائل في وسائل التكنولوجيا الحديثة عدة آثار سلبية إذا لم تعالج بقانون واحد عالمي ترضاه دول العالم سوف يحدث خلل استراتيجي في النظام السياسي العالمي.(١)

="هانتجون" فدعا إلى استغلال الغرب كل التحايزات العلاقية والدينية والطائفية والصراعات العرقية- لتحقيق هيمنة مطلقة لليبرالية وفرضها على دول العالم وتقديمها كنموذج يحتذي به.

(١) د. عبد التواب شرف الدين " التعليم في عصر المعلومات " مجلة اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم ، العدد (١٠٥) للسنة الثانية والعشرون يونية ١٩٩٣ ص ١١٦، ١١٩.

وتتجلى ملامح هذا الخلل في الآتي:

أ- اتساع الفجوة بين الدول الفقيرة والدول الغنية[٣] هذه الفجوة على مستوى الأمم والشعوب والتي باتت مضفة إلى دول قوية ومتقدمة في الشمال، ودول فقيرة وضعيفة في الجنوب أو حتى على مستوى الدولة الواحدة فالأغنياء يعانون من تخمة الثراء والفقراء لا يجدون ما هو دون الكفاف.

ب - إن الفقر والتخلف والحقد الذي قد يتولد من جراء ثورة التقدم التكنولوجي التي تعود على أصحابها بالثراء والغنى، وإذا لم يعالج سيولد الإرهاب الدولي حقداً على الأغنياء، بسبب حرمانهم من متع الحياة التي يتمتع بها الغني وأعنى الدولة الغنية.

ولا سبيل لحل هذا التحدي، إلا عن طريق استفادة الدول الفقيرة من تلك، التكنولوجيا ولا يتم ذلك إلا بعولمة هذا التقدم التكنولوجي.

ونعني بعولمة التقدم التكنولوجي: عدم احتكار أسرار التكنولوجيا لدى مجموعة محدودة من الدول بل ينبغي استفادة الجميع من هذا التقدم العلمي بالتساوي كما يزعم المبشرين بالعولمة.

ومن الملاحظ عمليا: أنه يوجد مجموعة من الدول على الصعيد الدولي تحتكر التكنولوجيا بكل أسرارها، وهيكلة النظام العالمي على أساس تكنولوجي، واستبعاد الآخرين من الاستفادة بالتكنولوجيا الأمر الذي ترتب عليه الفجوة الواسعة في الثراء بين هذه الدول والدول المستبعدة ودول الفقر والإرهاب بسبب الحرمان.[٢]

---

(1) Walden Bello and Stephanie Rosenfeld , Dragons in Distress , ASIA'S Miracle Economies in Crisis , institute for Food and Development Policy , san Francisco , U.S.A 1992 , PP ,113 – 118

(٢) انظر: د. محمد عبد الشفيع عيسى "النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية" السياسة الدولية، العدد (١٢٤) ابريل ١٩٩٦ ص ٢٠٨.

ثانياً: نشوء التكتلات السياسية والاقتصادية الكبرى:

من سمات هذا العصر نشوء التكتلات السياسية، والاقتصادية الكبرى، الوحدة الأوروبية أو الاتحاد الأوروبي والنافتا والآسبان والأبيك، لتحقيق مصالح اقتصادية للدول الأعضاء[1] كما تزايدت من ناحية أخرى العلاقات متعددة الأطراف التي لا تلقى بالاً إلى مسألة الحدود الجغرافية كشركات المتعدية الحدود، إذ أن ميزانية كل شركة من هذه الشركات الكبرى مثل: (ميكروسوفت)، (T.B.M) تزيد على الدخل القومي للعديد من الدول الآسيوية والأفريقية كما سيزداد تدخل هذه الشركات في الشئون الداخلية للدول، واختراق سيادتها عن طريق قوانين التجارة الحرة ولا حل لهذه الدول التي تستطيع أن تكون اتحاد سوى بالخضوع لنظام العولمة والتي يفترض فيها أن تكون النموذج الأمثل يحقق الرفاهية.

ثالثاً: تصاعد نفوذ الدول الكبرى:

هنا في الألفية الثالثة على الساحة الدولية ، يوجد قوى كبرى مهيمنة على النظام العالمي (الولايات المتحدة الأمريكية) ويتبعها حلفاؤها الغربيون[2] تسعى لتوجيه العالم نحو تبنى الديمقراطية الليبرالية وتدخل بالقوة العسكرية في شئون الدول الصغرى لتغير أنظمتها التي لا تتفق مع إيديولوجيتها التي ترغب في فرضها على دول العالم ، كما حدث في نظام "ميلوسوفيتش" في صربيا، نظام طالبان في أفغانستان، ونظام صدام في العراق، ولا حل لذلك إلا بالخضوع للعولمة السياسية وإلا وجدت نفسها في عزلة عن المجتمع الدولي.

(تلك هي حجج الذين يؤيدون ظاهرة العولمة ويبشرون بها)

---

(١) انظر: "نزيرة الأفندي" "ماذا تعني اتفاقية نافتا للولايات المتحدة الامريكية" السياسة الدولية ، العدد (١١٦) ابريل ١٩٩٤،ص ١٢٩ .

(2) Charles Krauthammer "The Unipolar Moment", Foreign Affairs No.1, Vol. 70, 1991 .

المطلب الثاني
عدم شرعية العولمة

على النقيض من الاتجاه الأول، يذهب اتجاه آخر في الفقه السياسي إلى رفض ظاهرة العولمة رفضاً مطلقاً.

يرى أن العولمة المراد فرضها على الجميع دون مراعاة الفوارق الجادة والكبيرة بين مجتمعات الفقر والجوع يتجاهلون مجموعة من الحقائق المؤكدة التي تقف وراء تفاقم حدة الغضب والاحتجاج عاماً بعد عام .

وأهم الحقائق التي يستند إليها الرافضون لظاهرة العولمة وتتمثل في عدة تداعيات خطيرة على النظام السياسي العالمي وهي:

١ـ أولاً: انتزاع السيادة الوطنية[١]

إن العولمة قادت الدولة الوطنية، في اتجاهين يهددان بانتزاع سيادتها الوطنية لصالح كيانات جديدة فوق وطنية أو تحللها إلى كيانات إثنية عصبية دون وطنية تفقد الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة وتنفرط فيها حقوق المواطنة ويبدأ ولاء الناس للدولة، والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع.

٢ـ ثانياً: خطورة العولمة على قيم وعادات الشعوب[٢]:

إن أخطر ما في أجندة العولمة ليس الأطماع السياسية التي تريد عودة الاستعمار القديم بمسمى جدي، كما أنها ليست أيضاً في السياق الاقتصادي الرهيب الذي لا تقدر خلاله الدول الفقيرة أو النامية على مواجهة أو منافسة القدرات الهائلة للشركات العملاقة متعددة الجنسيات:

---

(١) انظر: "هورست أفهيلد": (التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه) عالم المعرفة، العدد (٣٣٥) يناير ٢٠٠٧ الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت وهو يتحدث عن انعكاسات السوق العالمية الحرة على الاقتصاد الألماني ص١٦٩ ترجمة د. عدنان عباس علي

(٢) انظر: "أنطوني كينج" (الثقافة والعولمة والنظام العالمي) الناشر مكتبة الأسرة ٢٠٠٥ ترجمة شهرت العالم " هالة فؤاد " ص ٥٣ والى ما بعدها ص٥٧

وإنما الخطر الأكبر يكمن في البعد الثقافي للعولمة الذي تروج للإباحية في السلوك الأخلاقي، بدعوى أن ذلك يمثل حرية فردية يندرج تحت أجندة حقوق الإنسان.

٣ـ ثالثاً: تغييب معظم آليات النظام العالمي:

إن هناك إحساس لدى دول العالم، بوجود مخطط تقوده الولايات المتحدة الأمريكية لتغيب وتهميش آليات النظام العالمي الذي اعتادته البشرية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية والتي تعبر عنها الأمم المتحدة والهيئات والمؤسسات الدولية التابعة لها.

وأنه في الوقت الذي تطلع فيه معظم شعوب العالم لتطوير المنظمة الدولية وتعديل ميثاقها ووظائفها وسبل بسط نفوذها باعتبارها الملجأ الذي يتساوى أمامه الجميع حيث لا فارق بين دولة كبرى ودولة صغرى، فان متطلبات الهيمنة الأمريكية تتجه لشل إرادة الأمم المتحدة كمقدمة للاستغناء عن صيغتها تماماً، وهو ما برز بوضوح في إعطاء حلف الناتو وقمة الدول الثماني الكبرى صلاحيات البت في أمور وقضايا عالمية تمثل صلب وجوهر وظيفة المنظمة الدولية(١).

لذا ينبغي على هؤلاء المبشرين بالعولمة أن يدركوا عيوب وسلبيات النظام الليبرالي الذي يسود العالم اليوم (العولمة في كافة جوانبها).

---

(١) انظر "كريستين عبدا لله اسكندر" (قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الكبرى) وما اسند إليها. السياسة الدولية، العدد (١٥٣) يوليو ٢٠٠٣ ص ٢٨٠ وانظر: د. عماد جاد (حلف الأطلنطي والحرب في البلقان) البحث عن مفهوم استراتيجي جديد. السياسة الدولية، العدد (١٣٧) يوليو ١٩٩٩ ص ١٠١.

المطلب الثالث

التفاعل الواعي مع العولمة

يرى جانب ثالث في الفقه السياسي والقانوني، إلى انه لا يجب تأييد المطلق ولا الرفض المطلق، بل يجب التفاعل الواعي مع العولمة في اتجاه تعظيم المنافع التي تبشر بها، ونأخذ من العولمة ثمراتها وان نتجنب أشواكها .

وعلينا إن نجهد أنفسنا وعقولنا، بحثاً عن حلول ومقترحات صادقة لتحديات الغد تحت ظلال ظاهرة العولمة التي باتت حقيقة– رضينا أم كرهنا– نتيجة لثورة الاتصالات والمعلومات التي حولت هذا العالم الفسيح على امتداد قاراته الست إلى قرية صغيرة مفتوحة على جميع الاتجاهات.

ولعل من الظلم إن ينظر أحد إلى العولمة على أنها (شر كلها) لأن فيها بالقطع جوانب ايجابية عديدة.

لكن جوهر التحدي يكمن في أن شرور العولمة لو تركت بغير حصار وبغير ضوابط يمكن أن تتحول إلى شرارات لهب قد يصعب السيطرة على تداعياتها وآثارها الخطيرة.

على الدول والمجتمعات قد لا تستطيع أن تجاري تلك التحديات التي تفرضها هذه الظاهرة التي ما زالت لم يكتمل بنيانها السياسي والاقتصادي...الخ.

ولعله يستغرق فترة من الزمن، قد لا تمتد بعيداً وحتى قبل نهاية النصف الأول من القرن الحالي.



* هذا هو الاتجاه الغالب في كثير لدى حكومات الدول ونحن نؤيده.

الفصل الثالث

العالمية في الفكر السياسي المعاصر

تقديم وتقسيم:

ليكن معلوماً منذ البداية أن الغرض من هذا الفصل هو محاولة الوصول إلى إثبات أن عالمنا اليوم هل هو مؤهل لاستقبال حكومة عالمية ؟، وما موقف إيديولوجيات الشعوب من العالمية المعاصرة؟ (**الحضارة الغربية المعاصرة والإسلامية**)

وفي تقديري:

أن عالمنا اليوم يشهد بعض الظواهر العالمية التي تمهد لقيام حكومة عالمية (**امبراطورية أمريكية غربية**) وهذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل العلمي، في (**المبحث الأول**)

هذا وقد ذهب البعض أن فكرة الحكومة العالمية مثالية وأنه يصعب تحقيقها في عالمنا المعاصر، نظراً لإيديولوجيات الحضارات التي تتمسك بها الشعوب[1] وخصوصاً أن هناك تيار سياسي يذهب إلى أن هذا العصر سيشهد صراعاً للحضارات بين الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية[2] على الأخص.

لذا فنحن سنتناول بالبحث والتحليل إيديولوجية الحضارة الغربية والحضارة الإسلامية من العالمية المعاصرة، وذلك في (**المبحث الثاني**).

وفي ضوء ما تقدم نقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: إمكانية قيام حكومة عالمية.

المبحث الثاني: موقف الحضارة الغربية والإسلامية من العالمية المعاصرة.

---

(١) انظر: ترجمة (لويس اسكندر) ص ٢٤٣ مرجع سابق Delile Burns "Political Ideals"

(٢) أنظر: صراع الحضارات "الشكل الجديد للصراع لصمويل هانتجتون

Forign Affairs, Summer 1993 the Clash of Civilization "SAMUEL HUITNGTON"

المبحث الأول
إمكانية قيام الحكومة العالمية

تقديم وتقسيم:

يشهد عالمنا المعاصر اليوم تحولات جذرية عميقة في النظام السياسي العالمي، لم يسبق للعالم في أي وقت من الأوقات، إن عايش مثل هذا الزخم من التحولات، وهذا القدر من تداخل وتشابك قوى التغير التي أخذت تؤسس لما أخذ يعرف بالنظام العالمي الجديد الذي يختلف عن سابقه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

وفي تقديري: كما سبق أن ذكرت:

إن هذه التحولات ما هي إلا مؤشرات لإقامة إمبراطورية أمريكية غربية تسيطر على النظام العالمي في الألفية الثالثة اللهم إلا إذا حدث تغير في هذا التصور وعدول إلى أن يكون العالم ثنائي القطبية حينئذ فقط يحدث توازن استراتيجي عالمي كما كان موجوداً حال إقامة الاتحاد السوفيتي السابق.

وسوف نتناول بالبحث ثلاثة ظواهر عالمية جديدة، أحدثت هذا التغير في مسار التاريخ السياسي وهي في ذات الوقت مقدمات لإقامة حكومة عالمية مستقبلية وفق نموذج القوى المهيمنة عالميا، وهذه الظواهر العالمية تتجسد في الآتي:

أـ وجود قطب واحد:

ويتبعه حلف أوروبي مؤمن بفكرة هو يتحكم الآن فعلياً في النظام العالمي المعاصر على كل بقعة من بقاع الكرة الأرضية.

بـ ثورة الاتصالات الحديثة:

التي تنقل الخبر في التو والحال صوتاً وصورة.

ج- وجود كيانات فوق الوطنية:

ذات التأثير السياسي العالمي والتي لها دور فعال ونشط في كافة ميادين الحياة السياسية، والاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي والتي تتجسد في المؤسسات التالية (صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- منظمة التجارة العالمية)، وهي آليات لتنفيذ سياسات القوى المهيمنة على النظام العالمي.

تقسيم:

في ضوء ما تقدم يمكن أن نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطالب ثلاثة:

المطلب الأول: النظام العالمي المعاصر أحادي القطبية.

المطلب الثاني: ثورة الاتصالات الحديثة.

المطلب الثالث: آليات التحكم في النظام السياسي العالمي.

المطلب الأول

النظام العالمي المعاصر أحادي القطبية*

تحديد وتقسيم:

هنالك في هذه الآونة من بدايات القرن الحادي والعشرون ، قوة عظمى منفردة تتربع على قمة النظام العالمي لا ينازعها فيه أحد هي (الولايات المتحدة الأمريكية) يتبعها حلف أوروبي وهذه القوة هي بكل المقاييس السياسية والعسكرية والاقتصادية بالإضافة إلى المقاييس الثقافية والعلمية، القوة الحاكمة والمسيطرة، والتي تمكنت حتى الآن من تطويع كل المحولات والمستجدات الدولية الحالية لتعزيز قيادتها الأحادية للنظام العالمي.

---

* وفي تصوري أن هذه الأحادية القطبية بكل معاييرها تشبه السلطة التنفيذية في الحكومات الوطنية.

هذا...

وقد ذهب اتجاه كبير في الفقه السياسي، إن من يمتلك معايير القيادة الدولية ويحسن استغلالها يستطيع أن يقود النظام العالمي ويحدد نمط هيكلة الدول وتتمثل هذه المعايير الدولية فيما يلي:

أ- القوة العسكرية والقتالية

ب- الثروة وامتلاك مصادر الطاقة والمواد الأولية اللازمة لنمو الصناعة سواء كانت في المجال المدني أو العسكري.

ج- المعرفة سواء كانت معرفة علمية أو تقنية أو ثقافية.

د- التصور المستقبلي للنظام العالمي.

ويرى جانب من الفقه السياسي(1) أن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة التي تمتلك هذه المعايير وتنفرد بها ومن ثم تستطيع أن توجه مسار حركة الأحداث على الكرة الأرضية من مركز قوتها.

وفي ضوء ما تقدم نقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فروع أربعة لبيان أن النظام العالمي أحادي القطبية:

الفرع الأول: القوة القتالية والعسكرية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثاني: اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث: المعرفة التكنولوجية للولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الرابع: التصور المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية.

---

(1) Charles Krauthammer, "The Unipolar Moment" Foreign Affairs, No .1. VOL 70, 1991.

وانظر: د. مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية" "هيكل النظام الدولي" السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ ص ٦٦.

الفرع الأول
القوة العسكرية للولايات المتحدة

إن القوة العسكرية الأمريكية، هي قوة مهيبة عالمياً والذي قد يجعلها مهيبة وفي حالة دائمة من الاستعداد للقتال عدة أسباب تتمثل فيما يلي:

أ- الإنفاق العسكري السنوي الذي لا يضاهيه إنفاق أية دولة أخرى.

ب- أدوات الردع المطلقة والجبارة النووية القادرة على تدمير العالم بكل ما عليه.

ج- الثورة العلمية التكنولوجية المسخرة للقوة العسكرية .

وسنعرض فيما يلي تلك الأسباب الثلاثة والتي تبرز لنا مدى القوة العسكرية لأمريكا اليوم:

(أ) الإنفاق العسكري السنوي للولايات المتحدة:

إن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق من خزائنها المالية على قوتها العسكرية والقتالية إنفاقا مالياً لا يضاهيه أي دولة أخرى في العالم فهي الدولة الوحيدة في العالم القادرة على تخصيص ٢٧٠ مليار دولار سنوياً للأغراض العسكرية أي ما يوازي ٣٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي يقدر بحوالي ٩٠٠ مليار، لا توجد دولة أخرى في العالم حالياً سوى الولايات المتحدة قادرة على الاستمرار في مثل هذا الإنفاق العسكري الذي يتضمن تخصيص أكثر من مليون دولار في كل دقيقة من دقائق الساعة على مدار السنة من أجل الأغراض العسكرية.(١)

تشير آخر الدراسات المتخصصة في هذا المجال إن الإنفاق العسكري وصل إلى ٤٠٠ مليار دولار تباعاً في عامي ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣ وأنشأت وزارة للأمن الداخلي تبلغ موازنتها حوالي ٦٠ مليار دولار سنوياً، والإنفاق العسكري الأمريكي الراهن يعادل ٥٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري لكل دول العالم.(٢)

---

(١) أنظر: Andrew L. Shapiro, "We Are Number One" Vintage, New York, 1991

(١)، (٢) أنظر: د. مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي" السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣ ص ٦٨

ومما تجدر الإشارة إليه ويثير الدهشة!

إن الإنفاق العسكري الأمريكي على النحو السالف ذكره الخطير لا يمثل شيئاً ضخماً على الاقتصاد الأمريكي إذ أنه لا يمثل سوى ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي بينما كان يمثل نسبة ٧٪ في الستينات والسبعينات من القرن العشرين .

ومعنى هذا انه لو أرادت الولايات المتحدة إن تزيد إنفاقها العسكري ليصبح ٤٪ بدلاً من ٣٪ من ناتجها المحلي الإجمالي فإن ذلك الإنفاق سيصل إلى ٥٠٠ مليار دولار وهو رقم لا يمكن أن تجاريه أي دولة أخرى وإذا أرادت الولايات المتحدة العودة إلى معدل ٧٪ من إجمالي الناتج المحلي فيصل إنفاقها العسكري إلى ٨٥٠ مليار دولار[١] إن هذا أمراً حقاً خطيراً يجعلها قوة مهيمنة عسكرياً والخضوع لسياستها الليبرالية.

(ب) أدوات الردع القتالية لدى الولايات المتحدة الأمريكية:

تتمثل أدوات الردع الأمريكية والتي تتفوق فيها على جميع دول العالم فيما يلي:

جيش أمريكي مجهز بأحدث الأسلحة الذكية قادرة على خوض معركتين حربيتين في نفس الوقت وفي موقعين مختلفين من العالم والخروج منتصراً في كليهما.

قوة نووية مطلقة وجبارة وقادرة على تدمير الكرة الأرضية بكل ما عليها وهي بكل تأكيد أضخم من القوة العسكرية لأية دولة أخرى في العالم فهي الأولى في العالم من حيث عدد الرؤوس النووية التي تقدر بحوالي ١٥ ألف رأس نووية وهي الأولى من حيث عدد الصواريخ الإستراتيجية والتي يبلغ عددها أكثر من ١٠٠٠ صاروخ وهي الأولى من حيث عدد الغواصات النووية الذي تقدر

---

(١) أنظر: د. مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي" السياسة الدولية، العدد ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣ ص ٦٨ .

بحوالي ٧٠٠ غواصة نووية وهي الأولى من حيث عدد القاذفات الإستراتيجية البعيدة المدى الذي يزيد عددها على ٥٠٠ قاذفة إستراتيجية[١].

تتمتع الولايات المتحدة بقوة نقل وإسقاط لقواتها ومعداتها وقدراتها العسكرية في محيطات العالم وبحاره وتملك أكبر عدد من حاملات الطائرات العملاقة المتطورة فضلاً عن أسطول النقل الجوي الأضخم في العالم الذي تمتلكه[٢].

(ج) الثورة العلمية التكنولوجية المرتبطة بالأسلحة:

تتميز الولايات المتحدة الأمريكية عن دول العالم كافة في تكنولوجيا أسلحتها إذ ارتفعت نسبة الأسلحة الذكية لديها من ٣٠٪ من مجموع أسلحتها عند حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١ إلى ٧٠٪ في الحرب على العراق في مارس ٢٠٠٣ كما يظهر التقدم التكنولوجي الكبير في منظومة القيادة والسيطرة والاتصالات والاستخبارات العسكرية الأمريكية هي المنظومة التي لعبت دوراً محورياً في الحرب على العراق وبشكل غير مسبوق عام ٢٠٠٣ هذه الثورة هي أهم الأسلحة المستقبلية وهي التي ستبقى على زعامة الولايات المتحدة الأمريكية العلمية والعسكرية والمعلوماتية للعالم خلال العصور القادمة[٣]، ومما يجدر الإشارة إليه أن الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك أكبر جهاز مخابرات عسكرية في العالم ذات هيكل تنظيمي دقيق.[٤]

---

(1) IISS, "The Military Balance (1993 – 1994)", London, 1994 .

(٢) أنظر: د. مصطفى علوي، المرجع السابق الإشارة إليه، ص ٦٨.

(3) Josephs . NYE JR, "Bound lead" Basic Books, NEW YORK, 1990 .

(٤) انظر: د. لواء. محمود خلف "أجهزة المخابرات الأمريكية" (الهياكل التنظيمية) السياسة الدولية، العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٣٣٦.

الفرع الثاني

اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية

إن الاقتصاد الأمريكي المعاصر هو الأضخم ولا يجاريه من حيث الحجم على الأقل أي اقتصاد آخر في العالم[١].

تقود الولايات المتحدة الأمريكية الاقتصاد العالمي عقب الانتهاء من الحرب العالمية الثانية وهب في استمرار ونمو اقتصادي في العالم وتحتل المرتبة الأولى في الاقتصاد منذ عام ١٩٦٠ وتشير الإحصاءات أنها في الستينات كانت قد حققت نمو اقتصادي عالمي بلغ نحو ٤٠٪ من مجموع دخل العالم بأسره[٢] وتشير آخر الدراسات عن الاقتصاد الأمريكي في الألفية الثالثة إن الاقتصاد الأمريكي ما زال يحتل مكان الصدارة على دول العالم من حيث القوة الاقتصادية مقاسه بالناتج المحلي الإجمالي الذي يبلغ في الوقت الراهن اكسر من ١٠ تريليون دولار بما يعادل ٢٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للعالم كله[٣].

إن ضخامة الاقتصاد الأمريكي تتجسد في كافة المجالات الاقتصادية بما في ذلك المجالات الزراعية حيث تنتج الولايات المتحدة الأمريكية محاصيل زراعية تكفي لإطعام نصف سكان العالم علاوة على ذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الأولى في العالم من حيث عدد الأغنياء ومن حيث عدد الأفراد الذين يملكون ثروة تقدر بأكثر من مليار دولار ، ومن حيث عدد رجال الأعمال وعدد المدراء الذين يتقاضون أعلى الرواتب في العالم، وهي الأولى في العالم من حيث عدد الشركات المتعددة الجنسيات حيث تمتلك ١٦٤ شركة من أصل ٥٠٠ شركة في العالم تقريباً وذلك في مقابل ١١١ شركة من هذه الشركات اليابانية الجنسية[٤].

---

(١) أنظر: Richael Dertouzos , "Made in America " Mit Cambridge Press 1989

(٢) انظر: د. وحيد غيبة " ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية " ص ٣٢ Op.cit

(٣) انظر : د. مصطفى علوي ، مرجع سبق الإشارة إليه، ص ٦٩.

(٤) أنظر في ذلك : Andrew L ,Shapiro "WE ARE NUMBER ONE" Vintage NEW YORK 1991 .

في عالمنا المعاصر تقود الولايات المتحدة الأمريكية العالم نحو تبني الإيديولوجية الليبرالية والتي تصب في النهاية لصالح الدول المتقدمة واستفادة بسيطة للدول النامية.

ومما هو جدير بالإشارة إليه بأن الولايات المتحدة الأمريكية منذ مطلع يونيو ٢٠٠٩م، وحتى تاريخه ٢٠١٠م، تمر بأزمة مالية انطلقت منها لم تترك أيا من الدول السياسية في بعض الدول الغنية مع الفقيرة لدرجة أن هذه الأزمة حولت مسارات وكان من أكثر الدول تضررًا الولايات المتحدة الأمريكية ومن خلفها انجلترا، وتتابع ذلك إفلاس البنوك والشركات بإعداد ومنذ بدء الأزمة تجاوز المائة وأربعون بنكً، وغيرها من شركات السيارات، والعقارات... الخ.

هذا...

وتبارى الاقتصادية ويشتى بقاع المعمورة، وانكب الباحثون وبذلوا الغالي والرخيص من أجل الوصول إلى حل لهذه الأزمة المالية.

وفي تقديري:

إنه لو طبق النظام الاقتصادي الإسلامي، بناء على فهم جيد وموضوعية، وبمرونه بما يتفق مع أصوليات الاقتصاد الإسلامي[(١)].

الفرع الثالث

المعرفة التكنولوجية للولايات المتحدة

يعيش عالمنا المعاصر اليوم الثورة العلمية الثالثة ، وهي لا تركز على التحكم في العقل الإنساني وتنميته فضلاً عن تقليده بمخترعات الالكترونيات الدقيقة وتعتمد على مصدر متجدد هو التدفق اللامتناهي واللامحدود للمعرفة والأفكار.

---

(١) انظر "العولمة الاقتصادية من المنظور الإسلامي" من هذه الرسالة من ص ٨٥، حتى ص٩٢.

وهنا تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالثورة العلمية والتكنولوجية الثالثة وتحتفظ بكل أسرارها، هذه الثورة هي أهم أسلحة الولايات المتحدة المستقبلية وهي التي ستبقى على زعامة الوليات المتحدة العلمية والعسكرية والمعلوماتية للعالم خلال العقود القادمة(١).

ويتمثل جوهر التكنولوجيا في السعي إلى نقل معظم النشاط الذهني للإنسان إلى الإله وباختصار وضع ألآت ذكية تحاكي الذكاء البشري بل وتفوقه في وظائف جزئيه معينة مع إعادة صيغة المعرفة البشرية ككل إنتاجًا وتوزيعًا وتوصيلاً واستهلاكًا.

وأبرز تكنولوجيا الثورة الثالثة (تكنولوجيا القمة) ما يلي(٢):

- تكنولوجيا المعلومات ومعها تكنولوجيا الاتصالات.
- التكنولوجيا الحيوية ، وخاصة الهندسة الوراثية.
- تكنولوجيا الطاقة المتجددة والجديدة: تكنولوجيا المواد الجديدة وخاصة المواد الفائقة القادرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة.
- تكنولوجيا الطاقة الذرية.

ومما تجدر الإشارة إليه في مجال الإنفاق على البحوث العلمية للتكنولوجيا أن الولايات المتحدة الأمريكية تنفق في هذا المجال الخاص بالبحث العلمي التكنولوجي بما يعادل ٣٧٪ من مجموع إنفاق العالم كله، يليها في الإنفاق أوروبا ٢٨٪ ثم اليابان ١٨.٦٪ خلال الأعوام التالية لعام ٢٠٠٠ وحتى وقتنا الحاضر وهذا الإنفاق في ازدياد مستمر وعدم توقف كما ان التطور العلمي في استمرار(٣).

---

(١) انظر: Joseph S.Nye Jr , "Bound to lead" , Basic Books , NEW YORK 1990

(٢) انظر: د. محمد عبد الشفيع عيسى "النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية" السياسة الدولية ، العدد ١٢٤ ابريل ١٩٩٩، ص٢٠٧ .

(٣) انظر: سلمان رشيد "نقل التكنولوجيا بين خرافة الماضي وأزمة الحاضر" شئون عربية، العدد ٨٤ ديسمبر ١٩٩٥، ص ١٣٤ .

الفرع الرابع

التصور المستقبلي للنظام العالمي من المنظور الأمريكي

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية، وحدها دون بقية دول العالم الكبرى تصور مستقبلي لهيكلة النظام العالمي المعاصر يكرس لها أحادية القطبية والسيطرة على النظام الدولي.

هذا وتنطلق رؤية السياسة الأمريكية من أحداث ١١ سبتمبر نقطة انطلاق من أجل التغير في النظام الدولي، والتغير المتصور للنظام العالمي للولايات المتحدة الأمريكية يتمثل في عدة محاور رئيسية أهمها:

- تغير في قواعد إدارة العلاقات الدولية.
- تغير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي.
- نشر مبدأ الحرية التي اتخذته الولايات المتحدة كمعيار لسياستها منذ لحظة انخراطها في شئون العلاقات الدولية(١).

وفي ٩ مارس سنة ١٩٩٢م، نشرت صحيفة النيويورك تايمز والهيرالدتربيون وثيقة سرية كانت قد أعدتها البنتاجون حول الإستراتيجية خلال العقد الأخير من القرن العشرين.

وأهم عناصر هذه الوثيقة تتمثل فيما يلي :

١- التأكيد على دور الولايات المتحدة كقوة عظمى في العالم والحيلولة دون تمكن قوى أخرى من منافستها على هذه المكانة.

---

(١) أنظر: د . مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي " السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يولية ٢٠٠٣ ص٦٦، وانظر: د . حسن نافعة "وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي" السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣ ص٧٩، وانظر: د. أحمد إبراهيم محمود "العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط" السياسة الدولية ، العدد ١٥٤ أكتوبر ٢٠٠٣، ص ٩٢.

٢- استمرار احتكار الولايات المتحدة الأمريكية للتفوق العسكري النووي في العالم، مع الاحتفاظ بقوات عسكرية في المراكز المتقدمة في أوروبا وأفريقيا وآسيا والشرق الأوسط.

٣- يمكن للولايات المتحدة استخدام القوة العسكرية عند الضرورة لتدمير أسلحة الدمار الشامل في بعض بلدان العالم الثالث.

٤- خلق ترتيبات أمن أوروبية واحدة في إطار الأطلنطي وعدم السماح لأوروبا بالاستقلال في مجال الأمن(١).

ويلاحظ:

إن هذه الوثيقة أثارت ردود فعل عنيفة حيث انتقدها السيد "رولان روما" وزير خارجية فرنسا- في ذلك الوقت وأمام ذلك اضطرت "البنتاجون" لإصدار وثيقة أخرى في ٢٣/ ٥/ ١٩٩٢ وقع عليها السيد "تشيني" وزير الدفاع الأمريكي في ذلك الوقت تضمنت بعض التراجع عما جاء في الوثيقة السابقة فيما يتعلق بالهيمنة العسكرية.

خاتمة المطلب:

إن ما توصلنا إليه من نتائج من بحثنا في هذا المطلب، إن هذه القدرات النووية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية ومما تمتلكه الولايات المتحدة الأمريكية من تصور مستقبلي للنظام العالمي قدرات لا تجاريها أية دولة أخرى في العالم اليوم.

كل هذه المعطيات المادية والموضوعية تجعل من أمريكا حقيقة عالمية كما تجعل منها الدولة التي تتمتع بمعظم المواصفات إن لم يكن بكل المواصفات للقوة العظمى التي أصبحت تستفرد بالشأن العالمي حالياً.

---

(١) انظر: د. صلاح الدين فوزي "المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية" ط ١٩٩٩، دار النهضة العربية، ص٩٦.

وإن ما توصلت إليه ليس مجرد ضرب من الخيال بل هو حقيقة علمية وعملية فلقد بدأ العالم بكل دولة القوية منها والضعيفة يعترف بأن الولايات المتحدة هي بكل المعايير الاقتصادية والعسكرية والسياسية ، القوة الحاكمة والمسيطرة لشئون العالم المعاصر ، وأنها تمارس سيطرة وزعامة شاملة على النظام العالمي المعاصر، إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم اليوم التي تبدو حاضرة وفاعلة ومؤثرة في كل بقعة من الكرة الأرضية الأمر الذي يؤكد أن العالم قد أصبح يعيش حالياً اللحظة الأمريكية[١].

المطلب الثاني

ثورة الاتصالات الحديثة*

إن الثورة التكنولوجية في الاتصالات، تعد أحد التحولات الكونية الضخمة ، مكنت كل شخص على سطح كوكبنا الأرض من أن يتلقى الخبر في التو والحال صوتاً وصورة في أي بقعة من بقاع الأرض– الأمر الذي حدا بالبعض أصباغ وصف العالم اليوم بأنه أصبح عبارة عن قرية صغيرة.

وفي تقديري:

إن هذه الثورة التكنولوجية تعد من أهم آليات القوى المهيمنة والتي تساعد وتهيئ العالم لقبول قيام إمبراطورية عالمية في عالمنا المعاصر.

ويرجع ذلك إلى ثلاثة أسباب:

- الاتصال هو أساس الترابط في المجتمع الإنساني.
- تحقق ثورة الاتصالات فوائد عظيمة ومتعددة على الإنسانية.
- إن من يحتكر الثورة الكونية للاتصال يستطيع إن يغزو العالم فكرياً.

---

(١) أنظر في ذلك: Horles Krauthammer, "The Unipdar Moment", Foreign Affairs No1 Vol 70, 1991.

* وفي تصوري بأن هذه الثورة الاتصالات الحديثة بكل مقوماتها ، تشبه وزارة الإعلام في الحكومات الوطنية .

سنتناول هذه الأسباب الثلاثة لإبراز أهمية الثورة التكنولوجية:

(أ) الاتصال هو أساس الترابط في المجتمع الإنساني:

الاتصال: هو أساس الترابط في المجتمع الإنساني، وهو الحقل الشاسع لتبادل المعلومات والأفكار بين بني البشر، وتسيطر وسائل الاتصالات الحديثة في عالمنا المعاصر على كافة ميادين المعرفة كلها، مما يعطي لها دوراً متزايد الشأن في تكوين الفكر العالمي(١) والثقافات العالمية فالتلاقي الكامل بين التكنولوجيا المختلفة في مجال الاتصالات (كاستخدام الفضاء- وتحسين إمكانات تخزين البيانات والأصوات والصور بفضل ذاكرات الحسابات الالكترونية واسطوانات الفيديو- تزايد طاقات المعالجة الحسابية بمعدلات ضخمة جداً بفضل أجهزة المعالجة الدقيقة- تزايد إمكانات الإرسال عبر الفضاء بفضل الأقمار الصناعية للاتصالات على سطح الأرض أو تحت البحار مع استخدام الموجات ذات التردد العالي) كل ذلك سيؤدي إلى إنشاء شبكات معقدة الربط بينهما مما يتيح معالجة البيانات ونقلها فوراً بالوقت الحقيقي صوتاً وصورة لحظة بلحظة(٢).

ومن أهم التطبيقات التي أفرزتها هذه الثورة الاتصالية احتكار المعلومات أو ما يسمى بالغزو الثقافي الذي يضر بالعادات والتقاليد والقيم الموروثة والثابتة وتوحيد متزايد للعالم بوصفه مكاناً للاتصال والتبادل بين البشر والثقافات حيث يلتقي الناس بصورة متزايدة في حياتهم اليومية عبر الفضائيات.

(ب) تحقق ثورة الاتصالات الحديثة فوائد للإنسانية(٣):

تحقق ثورة الاتصالات الكونية ، فوائد كثيرة ولا يعني أنها ليست لها سلبيات على المجتمع الإنساني، وعلى أية حال فإن هذه الثورة أدت إلى تقدم الأمم

---

(١) انظر: د. عزت عبد الموجود "أمريكا عام ٢٠٠٠ إستراتيجية للتنمية" ترجمة دراسة مركز البحوث التربوية ، الدوحة ص ٢٢ ، ٢٣

(٢) انظر: - Alvin Toffler , The Third Wave (NEW YORK: Pan Books, 1980) , PP 47 and 186.

(٣) انظر في ذلك :

Abdulhay Y.Zalloum, the Globalization Gospel (NEW YORK: Rex Publishing House, 1998), PP 89, 99.

لكننا نتحدث هنا عن الجانب الايجابي، لثورة الاتصالات الحديثة فقط والتي نرى أنها يمكن أن تكون أداة في يد الحكومة العالمية المستقبلية.

وتتمثل هذه الايجابيات فيما يلي:

أولا: التفاعل بين الحضارات، والثقافات معاً بفضل قرب المسافة التي اختصرتها الثورة الكونية للاتصالات.

ثانيا: تسهيل التعاملات التجارية والاقتصادية بين دول العالم.

ثالثا: مساندة السلطة في عملية وضع واتخاذ القرار والوحدة والتماسك بين دول العالم الخاضعة للحكومة العالمية التي يتصور أقامتها.

رابعا: تعزيز القيم الإنسانية العليا المشتركة كقيم السلام والأمن والحرية والديمقراطية.

خامسا: خلق الوعي المشترك بالمشاكل المشتركة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والحروب والبيئة والجريمة المنظمة والمخدرات والأمراض، وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وعلى رأسها حقه في الاتصال والتعبير والعلاقات بين الشمال والجنوب.

سادسا: كما يساهم الاتصال بكثير في عملية نقل وتبادل الأفكار والمعلومات والثقافة وكذلك حركة البضائع ورأس المال وهي مكونات مترابطة لنظام اتصالات واحدة، كل ذلك قد تحقق بفضل ثورة الاتصالات الحديثة.

(جـ) احتكار ثورة الاتصالات الحديثة:

إن من يحتكر هذه الثورة، يتمكن من تنميط الثقافة ومعنى تنميط الثقافة أن تسود ثقافة واحدة في العالم وهي بلا شك ثقافة القوة المهيمنة عالمياً، حسبما تريد وترغب لخدمة مصالحها، والواقع المعاصر اليوم يقضى بأن الدول المتقدمة والشركات غير الوطنية أو متعددة الجنسيات هي التي تحتكر تملك هذه الرسائل التكنولوجية وأسرارها وهذا يعنى تدفق الرسائل الثقافية منها إلى الآخرين في

اتجاه واحد والدول النامية والمتخلفة هي الأكثر ضرراً وتأثراً بما يسمى بالغزو[(١)] الثقافي الوافد واستغلال مواردها[(٢)].

خاتمة المطلب:

في تقديري:

أن ثورة الاتصال تعد من أهم الآليات التي تساعد وتهيئ النظام العالمي لقبول الحكومة العالمية فهي التي عملت على تكوين الفكر العالمي، لقبول الأفكار الخاصة بالعولمة، وانتشار الفكر الليبرالي الخاص بالتجارة العالمية والسياسة الدولية وهي التي تسعى إلى بلورة العالم وانصهاره في بوتقة واحدة وفق النموذج الغربي.

المطلب الثالث

آليات التحكم في النظام السياسي العالمي المعاصر[(*)]

تقديم وتقسيم:

برزت الولايات المتحدة أثر انتهاء الحرب العالمية الثانية كقوة عسكرية واقتصادية وسياسية لا تنازع فقد جمعت في المجال العسكري أدوات التدمير التقليدية إلى وسائل الإفناء النووية وكانت بكل المقاييس عملاقاً اقتصادياً تتناثر حولها بلدان أصابها الخراب، وتتطلع من أجل استعادة قوتها الاقتصادية إلى دعم العملاق الاقتصادي.

---

(١) انظر :

United Nations Center on Transnation Corporations, Transnational Corporations and the Transfer of New Emerging Technologies to Developing Countries, U.N.NEW YORK, 1990, P.50

(٢) بول بايروك "مأزق العالم الثالث"، بيروت، دار الحقيقة، ط١٩٧٣، ص٦.

* وفي تصوري أن آليات التحكم في النظام السياسي العالمي المعاصر والمتمثلة في صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية تشبه وزارة المالية في الحكومات الوطنية.

ثم أن تفوقها التقني كان عاماً في كل المجالات حيث كانت المنبع الأساسي لمعظم الإبداعات والاختراعات التقنية ثم مكنها ذلك التفوق العسكري والعظمة الاقتصادية من حشد قوة سياسية ضخمة لم تتردد لحظة في استخدامها لوضع قواعد جديدة في أكثر من مجال لتحكم أنماط السلوك الدولي.

وكان من أبرز هذه القواعد، المؤسسات الاقتصادية التي تمخضت عن اتفاقية "وودز" وهما (صندوق النقد الدولي) وهو ما سوف نبحثه في الفرع الأول (البنك الدولي) وهو ما سوف نتناوله في الفرع الثاني.

هذا وفي تطور لاحق لهيمنة القوى الكبرى على النظام العالمي وبعد مرور أكثر من نصف قرن تدعم الولايات المتحدة الأمريكية قيام إنشاء منظمة للتجارة الدولية العالمية بجوار تلك المؤسستين السابقتين لتتحكمان في مصير النظام السياسي العالمي وهو ما سوف نتناوله في الفرع الثالث.

وفي تقديري:

أن هذه المؤسسات الثلاثة تمهد لقيام إمبراطورية أمريكية غربية تحكم العالم في الألفية الثالثة أو على الأقل تهيئ النظام العالمي لقبول مثل إقامة هذه الحكومة العالمية.

وقد أصبغ البعض على هذه المؤسسات الثلاث (الكيانات فوق الوطنية) كمصطلح معاصر لها، وفي ضوء ما تقدم وما سبق سنبحث بالدراسة دور هذه المؤسسات في توجيه النظام السياسي العالمي نحو تبني أفكار معينة وبعض أفكار أخرى وهي بلا شك أفكار القوة المهيمنة عالمياً في عالمنا المعاصر، وذلك في فروع ثلاثة:

الفرع الأول: صندوق النقد الدولي.

الفرع الثاني: البنك الدولي.

الفرع الثالث: منظمة التجارة الدولية.

الفرع الأول

صندوق النقد الدولي

أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية صندوقي النقد الدولي والبنك الدولي في السنة الأخيرة للحرب العالمية الثانية ، وذلك بمبادرة منها، والتي أيقنت أنها ترث عالماً متباعد الأطراف من دول استعمارية أنهكتها الحرب ودمرتها بينما تملك تفوقاً عسكرياً واقتصادياً لا مراء فيهما.

هذا وقد تمخضت هاتان المؤسستان من اتفاقية "بريتون وودز" ١٩٤٤م وقد حددت لهاتين المؤسستين أهدافاً محددة تسعى كل مؤسسة لتحقيق الأهداف المحددة لها ، وفي هذا الفرع سنحدد بإيجاز الغاية من هذه المؤسسة:

(صندوق النقد الدولي)

مرت وظيفة الصندوق بمرحلتين:

المرحلة الأولى: وهي الوظيفة المحددة مبدئياً بقيامه بالدور المنوط منه في بداية نشأته وتتمثل فيما يلي:

(أ) تحقيق نمو متوازن في التجارة الدولية للارتفاع بمعدلات الدخل والاستخدام والطاقة الإنتاجية:

(ب) العمل على استقرار أسعار الصرف للعملات وإمكانية تحويلها، وهي أهداف أساساً تخص مجموعة من البلدان الصناعية.

مما هو جدير بالإشارة إليه:

إن هذه الأهداف لم تكن ذات أهمية للبلدان الصناعية حينذاك بقدر إعادة التعمير والبناء الذي أحل بدول أوروبا، ولذلك كان هاجسها الأول هو ذلك البناء والتعمير، ولذا ألقت قواعد الصندوق الموضوعة لتحقيق هذه الغاية ، جانباً وحتى تتمكن هذه البلدان من تجاوز مشاكلها فمنحت الاتفاقية

لهذه الدول فترة انتقالية أعقبتها لسنوات عديدة من التقيد بقواعد الصندوق وأحكامه[1].

ومما هو ملفت للنظر في هذا الخصوص أمرين:

أولا: إن اهتمام الصندوق أنصب في الأساس على البلدان الصناعية.

ثانيا: لم يهتم الصندوق بمشاكل أو مديونيات دول العالم الثالث.

المرحلة الثانية: تبدأ في مطلع السبعينات، فقد جد حدثان أثرا بشكل جذري على توجهات الصندوق:

(أ) الحدث الأول:

أعلنت الولايات المتحدة عدم التزامها بتعهدها بتحويل الدولار إلى ذهب عند الطلب بعد أن اشتد الضغط على الدولار، وأدى هذا القرار إلى اضطراب الأسواق النقدية ، وتعرض الدولار لمضاربات أدت إلى تخفيض قيمته أكثر من مرة، وبهذه الطريقة انهارت الأعمدة الأساسية التي قام عليها نظام الصندوق الدولي[2].

(ب) الحدث الثاني:

لقد ترتب على الحدث الأول موجات من التضخم في البلدان الصناعية توجت بارتفاع أسعار النفط عام ١٩٧٣م ونجم عن سلسلة التضخم هذه تعرض موازين المدفوعات في البلدان النامية النقدية لهزّات خطيرة، فبعث في الصندوق حياة جديدة بالالتفات إلى مشاكل البلدان النامية النقدية.

وبذا تركز اهتمام صندوق النقد الدولي على معالجة مشاكل العجز في موازين مدفوعات البلدان النامية الناجمة عن التزايد في مديونياتها، وجاءت

---

(١) أنظر: د. رمزي زكي "بحوث في ديون مصر الخارجية" الناشر مكتبة مدبولي أغسطس ص٢٧٠.

(٢) أنظر: د. جورج قرم "أحوال النفط والديون والغزو الثاني للدول الفقيرة" (نظام النهب العالمي) ترجمة "غازي أبو عقل"ص٦٦ ، ص٨٧ .

الفرصة الحاسمة في عام ١٩٨٢م، لأحكام البلدان الصناعية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية هيمنتها وتشديد قبضتها على البلدان النامية من خلال المؤسستين الدوليتين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي[١].

الفرع الثاني

البنك الدولي

كما سبق وأن ذكرنا أن هاتين المؤسستين، قد تمخضت من اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٤م، وفي هذا الفرع سوف نبحث وظيفة هذه المؤسسة وأثرها على النظام السياسي العالمي.

(البنك الدولي)

من خلال محورين نعرض أهداف هذه المؤسسة:

(أ) **وظيفته**:

كانت وظيفة البنك الدولي في مطلع نشأته إعادة إعمار البلدان الأوروبية التي أصابها الخراب من الحروب، وضمان الاستثمارات في تلك البلدان التي لحقها التدمير[٢].

بيد أنه عند الممارسة العملية للقيام بدور البنك في وظيفته المنوط بها ظهر عمق المشاكل وضخامتها في بلدان أوروبا وفيما يتعلق باحتياجها الكبير لرؤوس الأموال وبسبب محدودية قدرات هاتين المؤسستين فقد عجزت عن معالجة الأوضاع حيث لم يتمكن البنك الدولي من الوفاء بمتطلبات إعطاء البلدان الأوروبية ، ومن ثم بقى الأمر في يد الولايات المتحدة الأمريكية تملى شروطها وتضع سياستها لهاتين المؤسستين.

توسع نشاط البنك الدولي لمصلحة الدول الكبرى وفي مقدمتها أمريكا، لقد انتزع من مشروع مارشال الأولوية في إعمار أوروبا إلى الاهتمام بدول العالم الثالث.

---

(١) أنظر: د. رمزي ذكي، مرجع سابق الإشارة إليه ص٨ ، ص٤١ .

(٢) انظر: د. زكي العابدي "التاريخ السري للبنك الدولي" سينا للنشر، ١٩٩٢ ص٣٥.

ومن ثم أصبح نشاط البنك الدولي يشمل جهتين:

أولا: دول أوروبا التي أصابها الخراب بسبب الحروب.

ثانيا: الاهتمام بدول العالم الثالث.

انعكاسات توسع دور البنك الدولي على أمريكا:

لقد تحقق من هذا التوسع نتيجتين ايجابيتين للولايات المتحدة الأمريكية استفادت منها:

الأولى: ازدهر اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية فقد بدأت تدور عجلات مطابعه للوفاء باحتياجات الأعمار في أوروبا.

الثانية: فتحت أسواق أوروبا على مصراعيها لدخول الاستثمارات حتى كادت أن تسيطر خلال فترة الستينات على عصب الاقتصاد في أوروبا مما أدى إلى ارتفاع صرخات الإنذار من التحدي الأمريكي[(٢)].

هذا ...

وقد استغل البنك الدولي الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانت البلدان النامية خلال عقد السبعينات في تقديم قروضه مشروطة بتنفيذ برامج التكيف الهيكلي الرامية إلى دعم موازين المدفوعات لتمكين البلدان النامية من تسديد ديونها، كما قد تحقق هما تحرير الأسعار والخصخصة، والثانية فتح الأسواق وزيادة التصدير.[(١)]

(ب) الغاية من أنشطة البنك الدولي في أفريقيا:

أن أنشطة البنك الدولي جميعها يقصد منها : تسهيل تغلغل رأس المال الأجنبي في البلدان النامية والسيطرة على مواردها وفتح أسواقها ولتحقيق هذه

---

(١) زكي العابدي: المرجع السابق، ص٣٦.

(٢) أنظر: د. رمزي صالح "أنماط الإنتاج والاستهلاك السائد في الوطن العربي" وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية ورقة مقدمة إلى ندوة التنمية– القاهرة في يومي ٦، ٩ كانون الأول عام ١٩٩٢، ص١٢.

الغاية، نجد البنك يمنح قروضه الأساسية من خلال ثلاث مسارات أساسية مدعمة بتوجهات سياسية.

تتمثل فيما يلي:

- **المسار الأول:** تقديم القروض القطاعية التي توجه النشاط الاقتصادي وجهة معينة أو تمنع أو تحد من قيام نشاط اقتصادي محدد .
- **المسار الثاني:** تمكين رأس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية .
- **المسار الثالث:** إفساح المجال للبنك للتأثير على السياسات والتوجهات العامة للبلدان النامية، سواء بإعطاء القروض المقيدة بكل أنواع الشروط الصريحة والضمنية أو حجبها، وذلك وفق ما ترتئيه البلدان الصناعية المتحكمة في البنك وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية.

الفرع الثالث
منظمة التجارة الدولية "الجات"

إلى جانب المؤسستين سالفي الذكر تقف مؤسسة التجارة الدولية بدور مكمل لدور الصندوق والبنك الدولي في كونهما الحارس على بقاء أسواق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية ولضمان استمرار البلدان تابعة في توجهاتها العامة للبلدان الصناعية.

هذا...

وتعد منظمة التجارة العالمية ، تطوراً تاريخياً في مجال التجارة الدولية حيث تخلق نظام للتجارة والاستثمار تستطيع الدول النامية الاستفادة منه[1] فميلاد المنظمة العالمية للتجارة في يناير ١٩٩٥ يعنى إعادة ترتيب مؤسسة الإنفاق العام

---

(١) انظر: Sirnivasan, N., WTO and The Developing Countries, Journal of Social and Economic Development volume 11, Number 1 (January. Jun 1999)

للتعريفة الجمركية بما يتلاءم والظروف والمستجدات على الصعيدين الإقليمي والدولي.

ومما يسمح لها بتحقيق الأهداف التالية:

- **أولا**: توسيع دائرة مجال تدخل القوانين الخاصة بالمبادلات التجارية.
- **ثانيا**: إدماج اقتصاديات دول أوروبا الشرقية والدول النامية في فلك الاقتصاد العالمي والاستفادة من الإمكانيات المتاحة.
- **ثالثا**: فتح أسواق الدول الأعضاء أمام المنتجات الوافدة إليها وإلزامها برفع كل الحواجز.
- **رابعا**: إعداد وتحضير سياسات اقتصادية مالية وتجارية تعرضها على الدول المعسرة حالياً في إطار ما يسمى بسياسات وبرامج التعديل الهيكلي[1].

اختصاصات منظمة التجارة العالمية

أولاً: فحص السياسات التجارية:

ومعنى ذلك إظهار مدى احترام الدولة العضو لالتزاماتها المتعددة الأطراف، كتحرير تجارتها الخارجية من القيود الكمية والرسوم الجمركية وكذلك شفافية القوانين الداخلة المرتبطة بالتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية ويتولى هذه المهمة جهاز فحص السياسات التجارية، وهو المجلس الأعلى العام للمنظمة انطلاقاً من تقريرين يقدم التقرير الأول من قبل الدولة المعينة ويقدم التقرير الثاني من قبل الأمانة العامة للمنظمة، ثم يقوم ذلك الجهاز بتحرير تقريره الخاص وتوزع هذه التقارير على جميع أعضاء المنظمة ويجرى الفحص كل مدة معينة حسب اتفاق بين الدول وما هو منصوص عليه[2].

---

(١) انظر: WORLD BANK , World Development Report 1997 ,The state in a changing World . Washington D.C,1997.

(٢) انظر: صباح نعوش "الوطن العربي ومنظمة التجارة العالمية" المستقبل العربي، العدد ٢٨٢ أغسطس ٢٠٠٢م ، مركز دراسات الوحدة العربية .

ثانياً: فض المنازعات التجارية:

يوجد منهجان لتسوية المنازعات سلمياً أحدهما يقوم على علاقات القوة بين الطرفين، والآخر يستند إلى الاحتكام لقواعد عامة معروفة سلفاً من الجانبين طرفي النزاع.

الأسلوب الأول:

في تسوية المنازعات على لجوء الطرفين محل النزاع إلى المفاوضات والتنازلات في ضوء علاقات القوة بينهما، ساد هذا الأسلوب تسوية المنازعات في ظل "الجات".

الأسلوب الثاني:

يقوم على تسوية المنازعات من خلال المفاوضات في ضوء مرجعية قانونية متفق عليها من الجانبين، وتعكس آلية فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية تحولاً من الأسلوب الأول (المفاوضات التي تحكمها علاقات القوة من الجانبين) إلى الأسلوب الثاني (المفاوضات التي تستند إلى مرجعية قانونية محل اتفاق عام)[1].

خاتمة:

إن ما سبق إن بيّناه في هذا المطلب من آليات التحكم في النظام السياسي العالمي هو واقع عملي ملموس تم إنشاؤه بفضل القوة العالمية المهيمنة على النظام العالمي، وكان الهدف منها هو التحكم في النظام العالمي، وتشديد قبضتها على البلدان النامية من خلال المؤسسات الثلاثة (صندوق النقد الدولي البنك الدولي– المنظمة التجارية) وما زالت هذه المؤسسات تقوم بدورها الفعال وفق ما تمليه عليه القوة المهيمنة على النظام العالمي لمصالحها القومية فقد باتت مؤسسات فوق القومية، تتسرب بمقتضاها السلطة رويداً من يد الدولة القومية إلى هذه

---

(1) Jackson. John. The world Trade, Organization Constitution and Jurispruclence London, Chatham House Papers, 1998 .

المؤسسات، وأصبح لزاماً على الدولة الوطنية أن تقبل بما توصي به المؤسسات المالية الدولية من وصفات للإصلاح الاقتصادي وإلا وجدت نفسها أمام خيارين كلاهما مر إما مقاومة ضغوط هذه المؤسسات مما يعرضها لإعلان إفلاسها أو الاستسلام لهذه الضغوط وقبول الوصفة للإصلاح الاقتصادي التي تنصح بها مما يؤدي إلى مواجهة توترات اجتماعية وسياسية حادة لا قبل للدولة بتكاليفها الاجتماعية.

لأجل ذلك: أرى وبكل تواضع أن هذه المؤسسات الثلاثة مؤهلات لقيام إمبراطورية عالمية تقودها القوة المهيمنة عالمياً على النظام الدولي المعاصر (الولايات المتحدة الأمريكية).



المبحث الثاني
موقف الحضارة الغربية والإسلامية من العالمية المعاصرة

تقديم وتقسيم:

لقد استقر لدى عقيدتنا السياسية والقانونية من خلال ما سبق عرضه في هذا الباب، إن العولمة المعاصرة والتي هي امتداد لفكرة العالمية التقليدية التي نبعت إبّان إقامة الإمبراطورية الرومانية هي عبارة عن انصهار العالم كله في بوتقة واحدة ، وعولمته سياسياً واقتصادياً وثقافياً وربما أخلاقياً وفق نموذج ليبرالي غربي لقوة مهيمنة عالمياً[(١)].

كما استقر لدينا من ناحية ثانية أن هذه النزعة اللامحلية التي يشهدها عالمنا اليوم ما هي إلا تمهيد لإقامة إمبراطورية عالمية غربية تتحكم فيها وتتربع على قمتها قوة مهيمنة عالمياً على النظام الدولي وان هناك ما فيه الكفاية من الشواهد الموضوعية والمادية التي تشير إلى أن هذه القوة تتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفاؤها الأوروبيون.

في تقديري:

إن العولمة المعاصرة هي ذات الإرهاصات التي سبقت إقامة الإمبراطورية الرومانية حيث دعا آنذاك مجموعة من المفكرين الرواقيين إلى فكرة العالمية فنادوا بفكرة الإنسانية الشاملة والتي بنوها على فكرة العقل الكوني وكان لهذا أثر كبير في تهيئة الماس إلى قبول فكرة الخضوع للحكومة العالمية الرومانية.

وفي هذا المبحث سوف نتناول بالتحليل والبحث موقف الحضارة الغربية وتصورها للعولمة المعاصرة في (المطلب الأول)، ثم نتناول بالبحث والتحليل موقف الحضارة الإسلامية من العولمة المعاصرة في (المطلب الثاني).

---

(١) إن العولمة المعاصرة هي خليط من الحضارة الأمريكية والحضارة الأوروبية والجانب الغالب فيها الفكر الأمريكي المعاصر.

تقسيم:

وفي ضوء ما سبق نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: الحضارة الغربية والعولمة المعاصرة.

المطلب الثاني: الحضارة الإسلامية والعولمة المعاصرة.

المطلب الأول
الحضارة الغربية والعولمة المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

تعتمد الحضارة الغربية الأوربية على التراث الحضاري الكلاسيكي متمثلاً في الفلسفة الإغريقية والقانون الروماني كما أنها تنطلق من الفكر المسيحي الذي يفصل بين الدين والدولة[1] ومما هو غني عن البيان أن الحضارة الغربية سبقت الحضارة الإسلامية وان الدعوة إلى العالمية وجدت إبان إقامة الإمبراطورية الرومانية كما سبق وان أوضحنا في هذه الرسالة.

ومما لا شك فيه أن مفكري وساسة الحضارة الغربية المعاصرين هم الذين يقودون التبشير بالعولمة المعاصرة في كافة مناحي الحياة.

وقد استقر لدينا أن العولمة المعاصرة تعنى "انصهار العالم كله في بوتقة واحدة ،وعولمته سياسياً واقتصادياً وثقافياً وفق نموذج ليبرالي غربي لقوة مهيمنة عالمياً، وفى إطار هذا المفهوم نحن نعرض بالبحث والتحليل العولمة المعاصرة في المنظور الغربي، وذلك في فروع ثلاثة:

تقسيم:

- **الفرع الأول:** العولمة السياسية في المنظور الغربي.
- **الفرع الثاني:** العولمة الاقتصادية من المنظور الغربي.
- **الفرع الثالث:** العولمة الثقافية من المنظور الغربي.

---

(١) د. صوفي حسن أبو طالب "تطبيق الشريعة في البلاد العربية" ط١٩٩٥، الناشر مطبعة جامعة القاهرة ص٣.

الفرع الأول

العولمة السياسية من المنظور الغربي

يقصد بالعولمة السياسية:

إصباغ نظم الحكم الخاصة بالدول، وقواعد إدارة العلاقات الدولية بصبغة أمريكية غربية معاصرة على النحو الذي يكرس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي وينشر "مبدأ الحرية" الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية كمعيار لسياستها.

هذا ومن خلال ثلاثة محاور ندرس العولمة السياسية من المنظور الغربي:

(أ) العولمة السياسية الخاصة بأنظمة الحكم للدول.

(ب) العولمة السياسية المتعلقة بقواعد إدارة العلاقات الدولية.

(ج) آليات تنفيذ العولمة السياسية.

وفيما يلي عرض لكل محور على حدة على النحو التالي حتى تبرز لنا العولمة السياسية بوضوح:

(أ) **العولمة السياسية الخاصة بأنظمة الدول:**

إن خير تطبيق عملي للعولمة السياسية من المنظور الغربي، يظهر جلياً في الرؤية الأمريكية لعراق ما بعد صدام، فلقد تعددت تصريحات المسئولين الأمريكيين على أن العراق الديمقراطي الحر سيكون نموذجاً يحتذي به للدول المجاورة[1].

---

(١) وقد عبرت عن هذه مبادرة "كولن باول" بشأن الديمقراطية في المنطقة- شرق الأوسط بشأن الديمقراطية التي أطلقت في ديسمبر ٢٠٠٢ وتضمنت تخصيص مبلغ ٢٩ مليون دولار ووجدت سبيلها نحو التطبيق من خلال الملف الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية لتضعه أمام المسئولين في الدول العربية ومنها مجلس التعاون الخليجي وتحتوي على مضمون الرؤية الأمريكية للإصلاح السياسي في العالم العربي فضلاً عن الإصلاح الاقتصادي وإصلاح التعليم.

وتلك هي ملامح العولمة السياسية الخاصة بالأنظمة الداخلية للدول وكما سبق أن ذكرنا أن العراق هي النموذج الذي يحتذي به في هذا الشأن توضح القراءة التحليلية للخطاب السياسي الأمريكي والدراسات المتعددة التي قدمتها مراكز البحوث الأمريكية ذات الصلة بدوائر صنع القرار الأمريكي أن هناك اهتمام واضح بإعادة الدولة في العراق وفقاً لنموذج معين ترسم إطاره الولايات المتحدة الأمريكية[1].

وفيما يلي عرض للأفكار الأمريكية لهذا النموذج الحر التي ترغب في أن:

يحتذي به:

أولا: بناء نظام ديمقراطي تمثيلي في العراق يستند إلى دستور ومن خلال انتخابات حرة.

ثانيا: نظام اقتصاد حر يقوم على آليات السوق.

ثالثا: تحديد حجم القوات المسلحة العراقية، بحيث يقتصر دورها على الأمور الدفاعية دون أن تمثل أي تهديد لمنطقة الخليج ودول الشرق الأوسط.

رابعا: فصل واضح للدين عن الدولة.

خامسا: إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني العراقية على هذه الأسس السابق ذكرها في البند الأول والثاني والرابع.

وفي تقديري:

إن هذه الرؤية الأمريكية هي أسس العولمة السياسية التي ترغب الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيقه على منطقة الشرق الأوسط خاصة

= راجع خطاب جورج بوش الشهير قبل الحرب على العراق في فبراير ٢٠٠٣م حينما قال إن إقامة عراق حر وديمقراطي سوف يكون بمثابة نموذج للحرية تستلهمه الدول الأخرى من المنطقة.

(١) انظر: David Masci, "Rebuilding Iraq" :Will The US Effort successed " ce researcher on line WWW.Cqpress . COM.

ومن ثم ينعكس على أمن ومصالح أمريكا كل دولة على حدها بالطريق أو الرؤية التي تراها.

(ب) **العولمة السياسية الخاصة بإدارة العلاقات الدولية:**

لقد دفعت المتغيرات التي طرأت على النظام العالمي بالولايات المتحدة وفي ضوء ما حدث لها في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ على تغير نهجها البرجماتي واستبداله بآخر ينطلق من رؤية إيديولوجية أو عقائدية واضحة ومتكاملة، وتملك الإدارة الأمريكية آن ذاك مثل هذه الرؤية وهي رؤية صاغها جناح يميني شديد التطرف ويريد العالم كله، والشرق الأوسط خاصة.

ولقد توصلنا في مطلب سابق من هذا الفصل[(١)] أن النظام العالمي المعاصر أحادي القطبية، وان كل المعطيات المادية والموضوعية تجعل من أمريكا حقيقة عالمية معاشة كما تجعل منها الدولة الوحيدة التي تتمتع بمعظم وان لم يكن كل المواصفات القوة العظمى التي أصبحت تنفرد بالشأن العالمي حالياً.

وفي إطار ذلك صاغت الولايات المتحدة الأمريكية تصوراً مستقبلاً للنظام العالمي المعاصر بصبغة جديدة عما كان قبل بها يكرس أحادية الولايات المتحدة الأمريكية للألفية الثالثة.

هذا... وتبرز ملامح العولمة السياسية في إدارة العلاقات الدولية في ظل الهيمنة الأمريكية للنظام العالمي المعاصر، **وتتمثل فيما يلي:**

أولاً: القضاء على الإرهاب الدولي.

ثانيا: تغير الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة التي تدعم الإرهاب بشكل مباشر أو التي يمثل مجرد وجودها دعماً غير مباشر للإرهاب من خلال عدائها للحرية والديمقراطية.

ثالثا: مكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل.

---

(١) راجع ص ٣٥ المطلب الأول من المبحث الأول

وفي إطار هذه الملامح .صاغت الولايات المتحدة العولمة السياسية الخاصة بإدارة العلاقات الدولية وفق ما يخدم مصالحها القومية بمفاهيم جديدة حتى ولو أقتضى الأمر الخروج على المستقر دولياً.

(ج) **آليات تنفيذ العولمة السياسية بشقيها:**

تعتمد تنفيذ رؤية التغير في أنظمة الحكم الداخلية ، والعلاقات الدولية على التفوق الأمريكي الكاسح في القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مع تعزيز عناصر أخرى ذات صلة مثل عناصر الاستخبارات والقوات الخاصة وأدوات الإعلام والقوة الناعمة فضلاً عن التحالف الدولي التابع لها.

ويوجد عدة وسائل لدى الولايات المتحدة لتنفيذ العولمة السياسية أهمها[1]:

أولا: أدوات الضغط السياسي والدبلوماسي على الدولة المارقة الخارجة عن إرادتها.

ثانيا: تحويل الموضوع إلى الأمم المتحدة لإضفاء الشرعية على تصرفاتها.

ثالثا: اللجوء إلى القوة العسكرية خارج إطار الشرعية استناداً إلى الحرب الاستباقية.

هذا...

وقد قطعت الولايات المتحدة الأمريكية الطريق على المجتمع الدولي عندما أعلنت أكثر من مرة في رسائلها السياسية بقولها على ألسنة المسئولين السياسيين "أن الولايات المتحدة تحتفظ بحق الإطاحة بأية حكومة كيفما تشاء، بصرف النظر عما إذا كانت قد أقدمت على الهجوم على أمريكا أو حتى تهديدها".

وغنى عن أي تعليق:

عندما يقف الرئيس الأمريكي السابق "بوش" الابن ويطلب إلى رؤساء بعض الدول أو الحكومات ترك مناصبهم أو عندما يدعو المسئولين الأمريكيين

---

(١) طبقت ذلك عملياً مع دولة العراق ، وسوريا .

إلى الأخذ بالنظم الديمقراطية في بعض الدول هنا وهناك دون احترام للمواثيق والعلاقات الدولية المستقرة وانتهاك للسيادة الوطنية ويصنف دول العالم إلى دول معتدلة ودول مارقة... الخ دون أن ترتفع صيحات الإدانة القوية بالاعتراض على هذا التدخل السافر.

وعندما نرى الرئيس الحالي باراك "أوباما" وهو يرسم تصوره لسياسته الخارجية للكرة الأرضية بكاملها ودبلوماسيته الجديدة وينصت إليه جميع زعماء العالم وذلك في حفل تنصيبه كرئيس الولايات المتحدة الأمريكية.

يدرك المستمع دون عناء في التأمل وذلك التصور الذي ذكرته في مستهل رسالتي للتحضير لإقامة إمبراطورية تظل تقود العالم طوال الألفية الثالثة الحالية.

الفرع الثاني

العولمة الاقتصادية من المنظور الغربي

يقصد بالعولمة الاقتصادية:

إزالة الحواجز التي تعوق التجارة الدولية، والعمل باقتصاد السوق الحر وفقاً لليبرالية المحدثة التي تقودها الدول الصناعية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لتوجيه العالم نحو تبنى الليبرالية الرأسمالية الجديدة.

هذا...

ومن خلال ثلاثة محاور نبحث مفهوم العولمة الاقتصادية:

(أ) ملامح العولمة الاقتصادية العالمية.

(ب) ملامح العولمة الاقتصادية المحلية.

(ج) آليات تنفيذ العولمة الاقتصادية.

ملامح العولمة الاقتصادية العالمية:

تتمثل مقومات الرأسمالية الواقعية كنظام اقتصادي يقوم على الدعائم التالية[1]:

١- الملكية الفردية لعناصر الإنتاج المادية من أرض وآلات وأدوات ومنتجات ونقود وحق الحماية لهذه الملكية.

٢- سوق متطورة لعناصر الإنتاج حيث يسهل تبادلها.

٣- حرية ممارسة النشاط الاقتصادي وانتقال الأشخاص والبضائع والأموال (رأس المال) دون تدخل يعيق هذه الحرية من قبل الحكومة الممثلة للدولة وتتمثل هذه الحرية في هذا الشعار "دعه يعمل، دعه يسير" وتتضمن حرية قيام الأفراد والمنشآت بالتعامل في السوق بيعاً كان تعاملهم أو شراءاً أو تصديراً أو استيراداً أو تأجيراً أو إقراضًا أو استقراضاً أو عقد عمل أو تضيع.

٤- المزاحمة بين المنتجين ومثل ذلك بين المستهلكين.

٥- تراكم رأس المال لدى المصارف والمؤسسات المالية الأخرى ولدى أرباب العمل مما يتيح لهؤلاء القيام بالمشاريع المنتجة للسلع أو الخدمات التي يحتاجها السوق.

٦- المحرك الرئيسي للنشاط الرأسمالي أو المستحدث هو الرغبة في الحصول على الربح الذي يؤمن ليس فقط تلبية الحاجات بل أيضاً المتعة والسيطرة أو النفوذ، وجميعها أهداف ورغبات سيكولوجية إنسانيا عامة وثابتة وتحرك نشاط الإنسان وتدفعه دوماً إلى الأمام.

٧- تقوم آلية السوق بتحديد الأسعار للسلع والخدمات ولا تتحدد هذه الأسعار بقرارات سلطوية أو مركزية في ظل النظام الرأسمالي.

---

(١) انظر: د. حيدر غيبة "ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعية" نحو إيديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدون طبع ص١٥ .

الليبرالية المحدثة عالمياً:

تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التي ترى أن اقتصاد السوق والإنتاج الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم المتفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية(١).

إن النظرية الليبرالية المحدثة تؤكد مبدأ حرية التجارة الخارجية وتزعم أنها تحقق الرفاهية للمجتمع.

هذا...

ولقد قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الصناعية المتقدمة منذ انتهاء الحرب الباردة بجهود حثيثة لتهميش دور الوكالات المتخصصة في الأمم المتحدة وإسناد الأمر إلى مؤسسات بريتون وودز (صندوق النقد الدولي- البنك الدولي) في إعادة تشكيل اقتصاديات بلدان العالم الثالث وفق فلسفتها الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق(٢) كما جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ ليشير بوضوح إلى تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يستند إلى التعاون الوثيق فيما بين الأركان الثلاثة للنظام الاقتصادي للبلدان النامية(٣).

(ب) ملامح العولمة الاقتصادية المحلية:

العولمة الاقتصادية المحلية جزء من العولمة الاقتصادية العالمية وهي تتمثل في عملية الإصلاح الاقتصادي التي تطلبها الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي من الدول النامية والدول الأقل تقدماً.

---

(١) هورست أفهيلد "التحول من دولة التكافل الاجتماعي إلى المجتمع المنقسم على نفسه" المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب- الكويت ترجمة دز عدنان عباس علي ص٢٠ .

(٢) د. رمزي ذكي " الليبرالية المستبدة " سينا للنشر القاهرة ١٩٩٣ص٦٢، ص٦٣ .

(٣) ميشيل تشوسو دوفيكي "عولمة الفقر" ترجمة- محمد مستجير مصطفى كتاب (سطور العاشر) القاهرة ،١٩٩٨ ص٢٨ ، ص٢٩.

ملامح العولمة الاقتصادية المحلية:

تسعى الولايات المتحدة إلى تحرير التجارة الدولية (العولمة الاقتصادية) حسب إجراءات منظمة التجارة العالمية ولن تسمح لأية دولة أن تعوق حملة الولايات المتحدة من أجل تجارة حرة دولية.

ومن ثم هي تطالب الدول وخاصة الدول العربية بإدخال إصلاحات شاملة على اقتصادياتها وقد تذهب أبعد من ذلك حيث تشمل إجراءات وإصلاحات سياسية واجتماعية وثقافية قد يتنافى بعضها مع المصالح والعادات والتقاليد العربية بما ينعكس سلباً على هذه البلدان وعلى سبيل المثال الإصلاحات التي تطلبها من مصر كدولة عربية **تتمثل فيما يلي**(١):

١- اتخاذ إجراءات للتشديد في مجال حماية حقوق الملكية الفكرية.

٢- اتخاذ الإجراءات الجذرية لتخفيض الرسوم الجمركية والإجراءات التجارية.

٣- الالتزام ببعض الاتفاقيات الخاصة بمنظمة التجارة العالمية مثل نظام المنظمة في مجال التقويم للأغراض الجمركية والاتفاقية الدولية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات.

٤- تحقيق تحرير أكيد لقطاع الخدمات بما في ذلك الخدمات المالية.

٥- الإسراع بالإصلاح الاقتصادي.

٦- الدخول في مناطق صناعية مؤهلة مع إسرائيل.

٧- اتخاذ إجراءات ملموسة لتحسين المناخ السياسي.

٨- التدخل لدى وسائل الإعلام الوطنية لوقف ما من شأنه معارضة السياسة الأمريكية أو انتقادها.

٩- إجراء تغييرات جوهرية على مناهج بعض المؤسسات التعليمية الدينية.

١٠- إدخال بعض التشريعات التي توسع دور المرأة سياسياً واقتصادياً.

---

(١) انظر: مغاوري شلبي على "اتفاقيات التجارة الحرة وآثارها على الصادرات المصرية" كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٨٨ أغسطس، طبعة ٢٠٠٣، ص٨٥، ص٨٨.

هذا بالنسبة لبعض التعديلات والإصلاحات الاقتصادية وغيرها التي تجريها الولايات المتحدة وتطلبها من دول الشرق الأوسط.

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي العالمي مرتبط بالسياسات الداخلية وفي إطار تحقيق ذلك طلبت الدول الثمانية الصناعية الكبرى من باقي دول العالم الإصلاحات الهيكلية وإعادة تنشيط الاقتصاديات الوطنية.

وتتمثل في الالتزامات التالية:

١- تحقيق إصلاحات هيكلية على مستوى أسواق العمل والسلع ورأس المال.

٢- تحقيق إصلاحات في أنظمة التعاقد والصحة لمواجهة تحد مشترك وهو شيخوخة العرب.

٣- تحسين الإنتاجية من خلال الاعتماد على التعليم والتلقين على مدى الحياة من خلال خلق بيئة صالحة للإبداع مدعمة للتشجيع على المنافسة من خلال تشجيع القطاعين العام والخاص على الاستثمار في المعرفة.

٤- الحصول على مزيد من ثقة المستثمرين من خلال تحقيق الشفافية وتحسين دور الشركات والقطاع الخاص وقوانين السوق.

٥- السعي نحو تحقيق نمو واقتصاد مسئول قائم على مواجهة الفساد. (١)

(ج) آليات تنفيذ العولمة الاقتصادية:

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من آليات تنفيذ العولمة الاقتصادية أهمها:

أولا: تقديم المساعدات المالية للدول لمساعدتها على إدخال الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، وتطبيقاً لذلك قدمت الولايات

---

(١) انظر : كريستين عبد الله اسكندر "قمة مجموعة الثماني للدول الصناعية الكبرى" مدينة ايفان الفرنسية (١-٣ يونيو ٢٠٠٣) السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣، ص٢٨٣.

المتحـــدة بالفعـــل إلى دول الـــشرق الأوســـط ٢٩ مليـــون دولار في عـــام ٢٠٠٣[(١)].

ثانيا: الضغوط السياسية والاقتصادية على الدول التي تحاول عدم الإذعان للعولمة الاقتصادية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية ثلاث مؤسسات في شأن ذلك وهما: مؤسستي بريتون وودز (صندوق النقد الدولي- البنك الدولي) ومؤسسة التجارة العالمية وهذه المؤسسات الثلاثة تهيمن عليها الولايات المتحدة الأمريكية وتتحكم عن طريقها في الاقتصاد العالمي.

الفرع الثالث

العولمة الثقافية من المنظور الغربي

تقسيم:

الثقافة تقوم بدور كبير في تكوين المواطن وصياغة سلوكه وعاداته وتحقيق المزيد من ارتباطه بالمجتمع الذي يعيش فيه وبالعالم كله، فتتفتح له معايشة عصره، والوعي باتجاهاته ومشكلاته، وللوقوف على مفهوم العولمة الثقافية من المنظور الغربي، سنتحدث عنها من خلال أربع محاور رئيسية:

(أ) الثقافة في معناها العام.

(ب) ثقافة المجتمع الغربي.

(ج) عولمة الثقافة الغربية.

(د) آليات تنفيذ الثقافة الغربية.

---

(١) جاء ذلك في خطاب الممثل التجاري الأمريكي (روبرت زويلك) أمام اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن أنظر في ذلك: "واشنطن ستخصص مليار دولار سنوياً لمنطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط" (موقع عرب أون لاين)
http: / WWW.alarabonline.org

(أ) الثقافة في معناها العام:

إن ظهور فكرة الثقافة وبلورتها في صورة مصطلح فني في الانتروبولوجيا كان على يد العالم البريطاني "تايلور" حيث حدد معناها بطريقة منظمة، وهي أنها أصبحت مفهوماً رئيسياً "الثقافة" تعني ذلك الكل المركب الذي يتضمن المعارف والعقائد والفنون والأخلاق والقوانين والعادات وأي خصال يكتسبها الإنسان نتيجة لوجوده كعضو في المجتمع.

تعريفها في الأدب العربي الحديث:

يعد " سلامة موسى" أول من تناول مفهوم الثقافة وعرفها بأنها: "المعارف والعلوم والآداب التي يتعلمها الناس ويتثقفون بها وقد تحتويها الكتب، ومع ذلك هي خاصة بالذهن: أما الأشياء المحسوسة كاختراع آلة وبناء مقام ونظام حكم محسوس يمارس ودين له شعائر ومناسك وعادات وتقاليد ومؤسسات فتسمى حضارة فالحضارة مادية، أما الثقافة ذهنية[1].

وبعيداً عن التحديات المختلفة لمعنى الثقافة فإن ما اتفق عليه العلماء هو أن لكل شعب ثقافة خاصة به تتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل عن طريق النشأة الاجتماعية والاتصال والتفاعل الاجتماعي وعلى ذلك فإن ثقافات الشعوب جميعاً تتفق في أن هدفها هو تنظيم الحياة الاجتماعية للأفراد وتختلف في الوسائل المؤدية إلى إشباع هذه الحاجات وفي صورة التنظيم التي تشبعه لتحقيق ذلك[2].

هذا وتتميز الثقافة بأنها دائمة التغير ، بما تضيفه الأجيال الجديدة إليها من خبرات وأدوات وقيم وأنماط سلوكية أو بما تستبعده من الأساليب والأفكار والأدوات القديمة التي لم تعد تتفق مع ظروف الحياة الجديدة وتختلف

---

(١) انظر: وهيب ابراهيم سمعان: "الثقافة والتربية في العصور القديمة - دراسة تاريخية مقارنة" القاهرة – دار المعارف ١٩٦١، ص١٣.

(٢) نصر محمد عارف : الحضارة– الثقافة– المدنية– دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم– سلسلة المفاهيم والمصطلحات– القاهرة– المعهد العالي للفكر الإسلامي ط -١٩٩٤ ص٢٢.

المجتمعات في درجة تغيرها الثقافي وسعة التغير ومداه والأسباب الداعية إليه[1].

(ب) ثقافة المجتمع الغربي:

ذكرنا فيما سبق الإشارة إليه أن لكل مجتمع ثقافة خاصة به تتناقلها الأجيال جيلاً بعد جيل، عن طريق التنشئة الاجتماعية والاتصال والتفاعل الاجتماعي، هذا ما اتفق عليه العلماء.

هذا وتستمد ثقافة المجتمع الغربي من المؤثرات التاريخية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والدينية والفلسفية التي تسيطر عليه والتي اصطلح على تسميتها إيديولوجيته الخاصة به.

وتعني الإيديولوجية:

مجموعة من الأفكار الأساسية التي تنبثق من العقائد والقيم المتصلة بتراث حضاري معين، لتصور بصفة شاملة ما هو كائن وما سيكون وترسم بذلك إطار حركة الجماعة السياسية وتتحد لهم معالم أهدافها[2].

ملامح ثقافة المجتمع الغربي:

تعتمد على التراث الكلاسيكي (الإغريقي– الروماني) فصل بين الدين والدولة (اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله) الحرية هي أول ملامح ثقافتنا المعاصرة في كافة مناحي الحياة، الانفتاح على الثقافات والحضارات الأخرى وخاصة مع تقدم وسائل المواصلات والاتصالات والابتكار، فالتراث والانفتاح الثقافي يمهدان الطريق ويحركان الفكر والوجدان للإضافة والابتكار.

---

(١) عفاف أحمد عويس: "ثقافة الطفل بين الواقع والطموحات" القاهرة، ط الثانية ١٩٩٢ ص١١ .

(٢) انظر: د. رمزي طه الشاعر "القسم الثاني في النظام الدستوري المصري في ظل دستور ١٩٧١" ص٣١٤.

هذا...

والحضارة الغربية تشكل قوة ضاغطة على سائر الحضارات القائمة اليوم الإسلامية والهندوكية وحضارة الشرق الأقصى.

(ج) **عولمة الثقافة الغربية:**

إن الثقافة المعاصرة هي ثقافة المجتمع الأمريكي، الذي يهيمن على النظام العالمي، وتسعى الإدارة الأمريكية إلى فرض حضارتها على دول العالم على أساس أن أمريكا تمثل النموذج الأصلي للحداثة الثقافية ينبغي على المجتمعات الأخرى بما فيها المجتمعات الأوروبية المصدر الأصلي للحداثة الاحتذاء بها.

هذا ويعتقد الكثير من الرسميين، في الإدارة الأمريكية كما يوضح "توماس باترسون"(١) من أن الرسميين في حكومة الولايات المتحدة أن رسالتهم ليست مقصورة على الحفاظ على الحضارة بل وأيضاً العمل على نشرها على أبعد أركان المعمورة واستلزم هذا أن يتوافر لدى جميع الأمريكيين تقييماً وتقديراً عميقين للرأي القائل أن مجتمعهم ليس فقط مجتمعاً استثنائياً فريداً بل وأن أبناء هذا المجتمع أيضاً هم "شعب مختار" اختاره الرب لمهمة انجاز، رسالته لنشر الحضارة ونجح المواطنون الأمريكيون بفضل تاريخهم هذا أن يفصلوا أنفسهم عن الحضارة الأوروبية التي أصبحت أطلالاً عقب الحرب العالمية الثانية ووقفت أمريكا كنتيجة لذلك على شفا عملية تأسيس جديدة للحضارة على صعيد جديد، وأرقى مرتبة.

ولقد افتتح كثير من الأكاديميين، ورجال الدولة في الولايات المتحدة بخطاب الحرب الباردة وصدقوا أن الحضارة الأمريكية والحضارة الغربية حضارة تقديمية وأم خصومها كل المجتمعات الموجودة خارج نطاق الفلك

---

(١) توماس سي باترسون "الحضارة الغربية- الفكرة والتاريخ" ترجمة " شوقي جلال " المجلس الأعلى للثقافة - القاهرة ٢٠٠١ ص٣٨، ص٣٩ وللعلم فالعنوان الأصلي للكتاب هو Inventing Western Civilization وترجمته اختراع أو اختلاق الحضارة الغربية.

السياسي للولايات المتحدة وحلفائها مجتمعات متخلفة وأول هذه المجتمعات الاتحاد السوفيتي فهو نظام شرقي استبدادي غير متحضر الذي تفكك الآن.

إن التحديث الذي نتحدث عنه الإدارة الأمريكية، اليوم يقضي نشر الحضارة الرأسمالية في كافة أنحاء المعمورة وخاصة منطقة الشرق الأوسط التي تتمثل في غالبيتها الحضارة الإسلامية وتسعى لطمس الهوية الوطنية.

(د) آليات تنفيذ العولمة الثقافية:

تمتلك الإدارة الأمريكية وسائل متعددة لتنميط الثقافة أو ما يسمو بالغزو الثقافي الذي يضر بالعادات والتقاليد والقيم الموروثة والثابتة أهمها:

١ - احتكار ثورة الاتصالات الحديثة:

فالدول المتقدمة وعلى قمتها الولايات المتحدة الأمريكية والشركات غير الوطنية أو متعددة الجنسيات[1] هي التي تحتكر تملك هذه الوسائل وأسرارها التكنولوجية، وهذا يعنى تدفق الرسائل الثقافية منها إلى الآخرين في اتجاه واحد.

٢ - القوة الأمريكية:

القوة الأمريكية العسكرية، والتفوق الواضح في القوة الاقتصادية، والضغوط الدولية على من يخالف توجهاتها الإصلاحية في مجال التعليم وتطويره

---

(١) هناك سبع شركات تحتكر صناعة المعلومات وهي:
١ - تايم وارنر، عائدتها ٢٦.٨ مليار دولار، تمتلك هذه الشركة المحطة التليفزيونية CNN.
٢ - والت ديزني وعائداتها ٢٢.٩ مليار دولار.
٣ - Viacom / CBS وعائداتها هذه الشركة ١٨.٣ مليار دولار.
٤ - News Corp وعائداتها هذه الشركة ١٢.٦ مليار دولار.
٥ - Seagram وعائداتها هذه الشركة ١٢.٣ مليار دولار.
٦ - Sony وعائداتها ٥٦.٦ مليار دولار.
٧ - GS وعائداتها ١٠٠.٥ مليار دولار.
- لمزيد من الإيضاح، انظر جريدة الاتحاد القطرية ٩/ ١٢ / ١٩٩٩م.

وفق المعايير الدولية التي وضعتها الدول المتقدمة(١) واتهام الثقافات الأخرى بالتخلف والردة.

المطلب الثاني

الحضارة الإسلامية والعولمة المعاصرة

تمهيد وتقسيم:

تعتمد الحضارة الإسلامية على التراث الحضاري الفكري المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية متمثلاً في الشريعة الإسلامية كما أنها تجمع بين الدين والدولة لأن الإسلام دين ودولة وان الدعوة إلى العالمية خاصة رئيسية للمفهوم السياسي للدولة كما جاء في القرآن الكريم فلم تكن خطوط الدولة الإسلامية إذن المرسومة في كتاب الله هي خطوط دولة مدينة كتلك التي أشاد بها الإغريق القدامى ولم تكن هذه الخطوط خطوط الدولة القومية المحددة تاريخياً وإقليميا وثقافياً، كما لم تكن خطوط هذه الدولة هي خطوط الإمبراطورية التي تتسع فوق الأقاليم ولا تعترف بالحدود لان الإمبراطورية كان يتزعمها إمبراطور دنيوي يحكم بالبطش والسلاح وإنما كانت الخطوط متجهة مباشرة إلى رسم دولة عالمية يسودها الإخاء والود والمحبة وتلتزم بالقوانين الإلهية وتدعم مبادئ الأخلاق وتقيم المساواة الحقيقية بين الناس.

وتمشياً مع مفهوم العولمة المعاصرة والتي استقرت إليه عقيدتنا القانونية والسياسية بأن العولمة المعاصرة هي "انصهار العالم كله في بوتقة واحدة وعولمته سياسياً واقتصادياً وثقافياً وربما أخلاقياً وفق نموذج ليبرالي غربي لقوة مهيمنة عالمياً" .

---

(١) أنظر: Gaveriel Solomon, Communication and Education, Sage Publications, Beverly Hills, London, 1931, P.9-10.

سوف نقوم بالبحث والدراسة والتحليل عن مفهوم العالمية من منظور الحضارة الإسلامية[1] في فروع ثلاثة:

الفرع الأول: العولمة السياسية من المنظور الإسلامي.

الفرع الثاني: العولمة الاقتصادية من المنظور الإسلامي.

الفرع الثالث: العولمة الثقافية من المنظور الإسلامي.

الفرع الأول

العولمة السياسية من المنظور الإسلامي

تقسيم:

يقصد بالعولمة السياسية من المنظور الإسلامي:

"إصباغ نظم الحكم السياسية، وقواعد إدارة العلاقات الدولية بصبغة إسلامية معتدلة لا تمانع الاقتباس من الحضارة الأوروبية أو أي حضارة أخرى، طالما كانت متفقة مع الأصول والقيم التي تقوم عليها الحضارة الإسلامية وفي إطار هذا التعريف نبحث مفهوم العولمة السياسية من المنظور الإسلامي في أربعة محاور:

(أ) العولمة السياسية والسياسة الشرعية.

(ب) العولمة السياسية الخاصة بأنظمة الحكم الداخلي (الوطني).

(ج) العولمة السياسية الخاصة بالعلاقات الدولية.

(د) آليات تنفيذ العولمة السياسية من المنظور الإسلامي.

---

(١) مما تجدر الإشارة إليه ويجب التنويه إليه قبل البحث عن العولمة من المنظور الإسلامي أنه يوجد تيار إسلامي معتدل يذهب أنصاره إلى إجازة الاقتباس من الحضارة الأوروبية المعاصرة طالما كانت متفقة مع الأصول والقيم التي تقوم عليها الحضارة الإسلامية وهو ما يعرف بالتوفيق بين الأصالة والمعاصرة– وهذا التيار هو الغالب الآن في الدولة الإسلامية وهو منهجاً في هذا المطلب وهو الذي نؤيده.

(أ) العولمة السياسية والسياسة الشرعية:

يقصد بالسياسة الشرعية:

عرفها الفقهاء بأنها "هي كل فعل يكون معه الناس أقرب للصلاح وأبعد عن الفساد وأن لم يضعه الرسول ولا نزل به وحي"[1]، وهذا من اختصاص ولي الأمر، فجمهور الفقهاء صرحوا لولي الأمر بالتشريع فيما لم يرد فيه نص عملاً بهذا المبدأ المعروف في الفقه الإسلامي باسم "السياسة الشرعية".

وهذا النظام يعتمد على أصل عام في الفقه الإسلامي هو وجوب طاعة ولي الأمر[2] وفق حدود الشرع[3]، هذا وقد جرى العمل على ذلك في صدر الإسلام[4].

هذا ومن أبرز نظاهر تطبيقات سلطة ولي الأمر بالعمل بالسياسة الشرعية إنشاء الدواوين وتنظيمها، وكلمة ديوان كلمة فارسية تعني السجل أو الدفتر فهو يقابل ما يعرف في العصر الحديث بالوزارات والمصالح الحكومية.

---

(١) انظر: ابن القيم في كتابه "الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية" الناشر: مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢، ص١٣، وما بعدها آراء الفقهاء في مدى جواز العمل بالسياسة الشرعية.

(٢) يقول الله تعالى " يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم، فإن تنازعتم في شيئ فردوه إلى الله والرسول" سورة النساء، آية (٥٩) ومن المسلم به أن طاعة ولي الأمر واجبة في الفقه الإسلامي.

(٣) لا خلاف بين الفقهاء في أن طاعته مقيدة بعدم مخالفة أحكام الشريعة فمن الأصول المقررة أنه " لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق " وهذا المبدأ هو ما التزمه الخليفة أبو بكر في أول خطبة له بعد مبايعته بالخلافة بقوله " أطيعوني ما أطعت إليه الله ورسوله، فإذا عصيت الله فلا طاعة لي عليكم"

(٤) ومن تطبيقات السياسة الشرعية ، لقد كان الخليفة أبو بكر يسوى بين المسلمين في أعطياتهم فلما ولى عمر الخلافة عدل عن رأي أبي بكر وفاضل بين المسلمين في أعطياتهم على أساس ما قدموه للإسلام من جهاد، انظر في ذلك: الخضري "تاريخ التشريع" ص١٢١ كتاب الأموال لابن عبيد القاسم بن سلام، ص٢٢٤ وما بعدها.

وبناء على ما سبق فإن النظام السياسي الإسلامي[1] لا يعارض أنظمة الحكم السياسية المعاصرة، ما دامت متفقة مع المبدأ المعروف في الفقه الإسلامي باسم "السياسة الشرعية".

ومما هو جدير بالإشارة إليه في هذا النطاق أن مبدأ السياسة الشرعية الذي أقره فقهاء الشريعة الإسلامية وصرحوا به لولي الأمر فيما لم ترد فيه نصوص دليل على مرونة الشريعة الإسلامية وعدم التعصب بالرأي وأنها لا تمانع أي اقتباس من أي حضارة من حضارات العالم ما دامت فيها المصلحة للناس وبعيدة عن المفسدة وأنها ستحقق العدل فأي طريقة استخرج بها العدل والقسط فهي من الدين ليست مخالفة له فلا يقال أن السياسة العادلة مخالفة لما نطق به الشرع بل هي موافقة لما جاء به بل هي جزء من أجزائه، ونحن نسميها سياسة تبعاً لمصطلحكم وإنما هي عدل الله ورسوله[2].

(ب) العولمة السياسية الخاصة بأنظمة الحكم الوطني من المنظور الإسلامي:

مما هو غني عن البيان أن الإسلام دين*

---

(١) أن وصف النظام بأنه إسلامي لا يعني بالضرورة أنه نظام ديني وإنما يعني أنه اتصف بصفتين أساسيتين وهما: الأولى من أقامه هم المسلمون والثانية أنه يقوم طبقاً للمبادئ الإسلامية التي جاء بها الإسلام فلقد كان النبي صلى الله عليه وسلم وهو أول من أرسى قواعد ذلك النظام الذي أكمل بنائه وسار على نهجه الخلفاء الراشدون ولقد جاءت بعض الإضافات المكملة للنظام في ظل خلفاء المسلمين من بعدهم ما دامت هذه الإضافات تتمشى مع المبادئ الأساسية التي جاء بها:

- انظر في ذلك: د . محمد عبد الله العربي" نظام الحكم في الاسلام " بيروت، دار الفكر العربي ١٩٦٨، ص٢٣.
- انظر أيضاً: توفيق عبد الغني الرصاص "أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٨، ص١١٠

(٢) انظر "بن القيم" المرجع السابق ص١٣ وما بعدها.

* هناك رأي يذهب أن الإسلام دين خالص – انظر ص١٥٨ من رسالتنا العلمية.

ودنيا[1] ولقد نشأت أول حكومة إسلامية كاملة الأركان، تامة الاستقلال ووضع الرسول صلى الله عليه وسلم دستور هذه الدولة الناشئة وكان أساسها هذه المبادئ الإنسانية منها حسن الجوار والتعاون ضد العدوان والنصر للمظلوم، النصح والنصيحة إلى جانب احترام حرية العقيدة وحرية العبادة مهما اختلفت الأديان[2].

هذا وسوف نبحث هنا العولمة السياسية الخاصة بالدولة الإسلامية والتي ينبغي أن تطبق في كافة الدول التي تدين بالدين الإسلامي من خلال المحورين:

(أ) نظام الحكم الإسلامي.

(ب) النظام السياسي الإسلامي.

(أ) نظام الحكم الإسلامي:

ليس هناك مانع من أن تضع السلطة التأسيسية في الدولة الإسلامية من أن يكون عندها دستوراً مكتوباً لتنظيم الحكم بها مادام ذلك يكون متمشياً مع المبادئ الإسلامية[3].

ويتمثل نظام الحكم في الدولة الإسلامية مما يلي:

١ـ الخليفة أو الإمام: (رئيس الدولة)

وهو أعلى منصب في نظام الحكم الإسلامي، ولقد اجتمعت السلطات الثلاثة الدينية والدنيوية في يد الرسول عليه الصلاة والسلام باعتباره نبياً لا ينطق

---

(١) الإسلام جاء بتنظيم شامل لأمور الدين والدنيا معاً، ومن هنا شملت سلطة ولي الأمر واختصاصاته وواجباته- رعاية شئون الدين والدنيا معاً وهذا الإلزام ينفى عن الدولة الإسلامية صفة الدولة العلمانية، ولهذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم إلى جانب أنه بني الأمة، حاكماً بمعنى الكلمة، أنظر في ذلك: د. عبد الحكيم حسن العيلي "الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام" القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٨٣، ص١٥٨

(٢) انظر: د. محمود حلمي "نظام الحكم الإسلامي" القاهرة، بدون ناشر طبعة ١٩٨١، ص٢٤، ص٢٥.

(٣) انظر: د. محمود حلمي "نظام الحكم الإسلامي"، المرجع السابق ص٤٤، ص١٢٢، ص١٢٣.

عن الهوى بل يرشده الوحي الإلهي فيما يقول وما يفعل، وكانت طاعته واجبة بنص القرآن الكريم.

وبعد وفاته صلى الله عليه وسلم وقبل دفنه اقتضت الضرورة للاجتماع للتشاور فيمن يخلفه والطريقة التي يسير بها نظام الحكم فكان اجتماع السقيفة، وأسفر الاجتماع على اختيار أبي بكر لخلافة الرسول صلى الله عليه وسلم، هذا ويمكن تشبيه اجتماع السقيفة بالجمعية التأسيسية حسب المصطلحات الدستورية الحديثة[1].

- طريقة اختيار الخليفة: (رئيس الدولة)

اختلفت طريقة الاختيار، وإن كان يجمع بين هذه الطرق اعتمادها على مبدأ الشورى[2]، إن الشورى في اختيار الخليفة تكون عن طريق أخذ رأي المسلمين وهذا ما يعبر عنه بالبيعة التي تقابل الانتخابات بلغة العصر الحديث.

- **طريقة الاختيار:**

تتم على مراحل:

المرحلة الأولى:

ترشيح من جانب شخص أو أكثر وموافقة من جانب المرشح ثم موافقة أهل الشورى وهم وقتذاك الصحابة.

المرحلة الثانية:

مبايعة من عامة الناس في المسجد، ومن تخلف عن الحضور يستطيع أن يبايع حينما يحضر، هذا ويشترط في الخليفة أو الإمام في الدولة الإسلامية المرشح

---

(١) انظر: د. محمد ضياء الدين الريس "النظريات السياسية الإسلامية" القاهرة: مكتبة دار التراث ١٩٨٩، ص١٣٧ .

(٢) انظر: على بن محمد حبيب البصري الماوردي "الأحكام السلطانية" القاهرة: دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣، ص٦ .

للمنصب شروط معينة[1] فصلها أكثرهم وأجملها ابن خلدون[2] في أربعة لازمة لانعقادها وهي:

١ - الكفاية. ٢ - العلم المؤدي إلى الاجتهاد.

٣ - العدالة الجامعة لشروطها. ٤ - سلامة الحواس والأعضاء.

وللأمانة فهناك من اشترط الذكورة*:

مدة الرئاسة:

لقد سكتت الشريعة الإسلامية عن تحديد مدة الرئاسة وهذا دليل على مرونة الشريعة الإسلامية وقد ذهب البعض إلى تحديد عدد المرات التي يتولى فيها الخلافة، وبهذا يمكن تجنب شبهة استبداد الخليفة نتيجة لطول فترة حكمه وتجنب عدم الاستقرار الحكومي الذي قد ينتج من قصر تلك المدة[3].

والخليفة في نظام الحكم الإسلامي مثل الرئيس في نظام الحكم الرئاسي هو رئيس الدولة وفي نفس الوقت رئيس الحكومة بل هو السلطة التنفيذية بمفرده ويسود ويحكم[4] وهو مسئول مباشرة أمام الشعب.

---

(١) الماوردي: "الأحكام السلطانية"، المرجع السابق ص١٧، ص٢١، ص٦١ وما بعدها.

(٢) ابن خلدون: المقدمة ص٢، ابن خلدون : المقدمة، المجلد الثاني ص٦٩

* شرط الذكورة: هذا الشرط تعددت الآراء بشأنه: رأي ذهب إلى القول بأن الإسلام لا يعترف بالحقوق السياسية للمرأة ولا تتساوى المرأة بالرجل في هذا المجال:
- ورأي آخر يقول: أن الإسلام يقدر ويعترف بالحقوق السياسية للمرأة باستثناء رئاسة الدولة.
- ورأي ثالث يقول: أن هذه المشكلة ليست دينية أو فقهية أو قانونية إنما هي مشكلة اجتماعية سياسية ولهذا فإن هذه المسألة يجب أن تترك للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل دولة.
- انظر في تفصيل ذلك: د: محمد أنس قاسم جعفر "الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام" و"الفكر والتشريع المعاصر" الناشر دار النهضة العربية ص٣٣ وما بعدها .

(٣) د. توفيق عبد الغني الرصاص "أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية" القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٨، ص١١٤، ص١١٥..

(٤) د. سليمان الطماوي: "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" القاهرة: دار الفكر العربي، بدون تاريخ، ص٤٠١.

وسائل الرقابة التي كفلتها الشريعة الإسلامية للأمة على أعمال الخليفة، هي نوعين:

أولا: رقابة وقائية: بما قررته من حق الأمة في إبداء المشورة، والنصيحة للخليفة.

ثانيا: الرقابة العلاجية: وهي رقابة لاحقة لصدور القرار، وتتدرج هذه الرقابة من الوعظ بالحسنى إلى الإنكار إلى الخروج عن الطاعة وعزل الخليفة، وهذه الرقابة مقررة للأمة جمعاء وإن كان البعض يرى أنه قد تمارسها هيئة متخصصة من المجتهدين(١).

٢ـ الوزارة:

وتعتبر الولاية التالية بعد الإمامة، وقد قسم الفقهاء الوزراء إلى نوعين:

- **وزير التفويض:** له ولاية عامة في كل الأمور دينية كانت أم مدنية أو عسكرية في كل أنحاء الدولة والقاعدة العامة "أن كل ما صح من الإمام صح من الوزير"(٢) وولايته تنعقد من الخليفة ويقوم مقامه في كل شئ وسلطاته مقيدة بأمرين: أن يطالع الإمام بما أمضاه من تدبيره وأنفذ من ولاية وتقليد على الإمام أن يتصفح أفعال وزيره وتدبيره ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه؛ لأن تدبير الأمة إليه موكول وعلى اجتهاده محمول(٣) ويشترط في من يتولى الوزارة التفويض ذات الشروط الواجب توافرها في الخليفة باستثناء شرط النسب القرشي، فيجوز أن يتولى المنصب غير عربي.
- **وزير التنفيذ:** فهو ينوب عن الإمام في تنفيذ ما يكلفه به من أمور دون أن يستقل برأي أو تقليد منصب(٤).

---

(١) د. عبد الحكيم حسن العيلي "الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام "القاهرة: دار الفكر العربي ١٩٨٣،ص٢٤٣ ، ص٢٤٥.

(٢) الماوردي " الأحكام السلطانية " المرجع السابق ص٢٤ .

(٣) انظر الماوردي: " الأحكام السلطانية " ص٢٣ .

(٤) انظر الماوردي: المرجع السابق ، ص٢٤ .

٣ـ التشريع في النظام الإسلامي[١]:

ـ التشريع في الإسلام ثلاث مصادر:

أـ القرآن الكريم:

هو منزل بألفاظه العربية ومعانيه من عند الله تعالى عن طريق الوحي إلى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وهو أساس الشريعة وأصلها الأول، وهو يمثل المرتبة الأولى في الاستدلال ولا يجوز العدول عنه إلى غيره إلا إذا خلا من حكم للحالة المعروضة.

بـ السنة النبوية:

هي ما صدر عن النبي الكريم من قول أو فعل أو تقرير، ولا خلاف بين الفقهاء على أن السنة النبوية تحتل المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم في الاستدلال كما أنها مقدمة على الإجماع ولا يجوز العدول عنها إلى حكم اجتهادي إلا بعد خلوها من حلول للحالة المعروضة.

جـ إجماع المجتهدين:

يحتل المرتبة الثالثة بعد القرآن الكريم والسنة النبوية والاجتهاد يختص به فئة أو طائفة من المسلمين الذين يتصفون بصفات معينة وليس لكل المسلمين بدون قيد أو شرط[٢]، ومما يدعم تسلسل هذه المصادر ما كتبه الخليفة عمر لشريح بن الحارث الكندي حيث ولاه قضاء الكوفة فيقول: "إن جاءك شئ في كتاب الله فاقضي به ولا يلفتك عنه الرجال، فإن جاءك ما ليس في كتاب الله ولا في سنة رسول الله ولم يتكلم فيه أحد من قبلك فاختر أي الأمرين شئت: إن شئت

---

(١) انظر في ذلك: د. محمد عبد المنعم خميس "الإدارة في صدر الإسلام" القاهرة: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٧٤ ص١٧، ص١٨ ، وانظر: د. عبد الحميد متولى "الاسلام ومبادئ نظام الحكم" الاسكندرية : دار المعارف ١٩٨١، ص١٢ ، ص١٣، وانظر : د. محمود حلمي، مرجع سابق ، ص٢١٢ .

(٢) انظر: د. حامد محمود إسماعيل "أصول الفقه الإسلامي- القواعد الأصولية والاجتهادية عند الأصوليين" الجزء الثالث - الطبعة الأولى- ١٩٨٩ ص١٣٥ .

أن تجتهد برأيك فتقدم، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ولا أرى التأخير إلا خيراً لك"[1].

د- القضاء في الإسلام:

انقسم القضاء إلى ثلاث أنواع:

١ - قضاء المظالم.

٢ - القضاء العادي.

٣- قضاء الحسبة.

أولا: قضاء النظر في المظالم:

هو قضاء للنظر في المظالم وهو نوع من القضاء العادي له سلطات أوسع من سلطات القضاء العادي إذ يمزج فيه بين القضاء والرهبة والزجر وكان العرض الأساسي من وجود هذا النوع هو وقف تعدي أصحاب النفوذ والسلطة على حقوق الناس، وكان الخليفة في بعض الأحيان يتولى رئاسة ديوان المظالم بنفسه أو يعهد به إلى رجل جليل القدر كثير الورع يعرف باسم ناظر أو قاضي المظالم.

ثانيا: قضاء الحسبة[2]:

وظيفته هي النظر فيما يتعلق بالنظام العام وفي الجنايات أحياناً مما يحتاج الفصل فيها إلى السرعة وعمل المحتسب مبني على الشدة والسرعة في الفصل حدد رجال الفقه الإسلامي معنى القضاء في الإسلام بأنه الفصل في الخصومات حسماً للتداعي وقطعاً للنزاع بالأحكام الشرعية المتلقاه من الكتاب والسنة والاجتهاد[3].

---

(١) انظر: د. محمد يوسف موسى- المدخل ص٢٩، والمراجع الفقهية التي أشارت إلى هذه الواقعة كثيرة.

(٢) د. سليمان الطماوي: "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" مرجع سابق ص٤٩٨، ص٥٠٧، د. محمود حلمي، مرجع سابق ص٣٥٤،ص ٣٥٥.

(٣) د. فتحية النبراوي: "تاريخ النظم والحضارة الإسلامية" القاهرة: دار النهضة العربية ١٩٨٠ ص٩٢.

• **تعيين القضاة:**

عن طريق السلطة التنفيذية سواء تم ذلك عن طريق الخليفة أو وزير التفويض أو الولاة أو عن طريق قاضي القضاة[1].

- ويشترط في القاضي عدة شروط أهمها:

١- الإسلام. ٢- الذكورة[2].

٣- البلوغ. ٤- العدالة.

٥- العلم بالأحكام الشرعية. ٦- يكون صحيح التميز جيد الفطنة.

٧- سلامة السمع والبصر. ٨- الحرية[3].

ويتمتع القاضي في ظل نظام الحكم الإسلامي بالحصانة والاستقلال اللازمين لأداء وظيفته.

هـ- العلاقة بين السلطات:

فإنه يمكن تميز سلطات ثلاثة في نظام الحكم الإسلامي:

١- **السلطة التنفيذية:** وهي التي يقوم بها الخليفة ويعاونه في ذلك وزراءه وولاته وكبار العاملين في الدولة.

---

(١) ابن خلدون "المقدمة"، القاهرة: المطبعة الأزهرية الفصل الخامس والعشرين ص٥٦٧

(٢) شرط الذكورة: هذا الشرط تعددت الآراء بشأنه: رأى ذهب إلى القول بأن الإسلام لا يعترف بالحقوق السياسية للمرأة ولا تتساوى المرأة بالرجل في هذا المجال، ورأي آخر يقول: أن الإسلام يقدر ويعترف بالحقوق السياسية للمرأة باستثناء رئاسة الدولة، ورأي ثالث يقول: أن هذه المشكلة ليست دينية أو فقهية أو قانونية إنما هي مشكلة اجتماعية سياسية ولهذا فإن هذه المسألة يجب أن تترك للظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية لكل دولة، انظر في تفصيل ذلك: د: محمد أنس قاسم جعفر "الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام"، و "الفكر والتشريع المعاصر"، الناشر دار النهضة العربية ص٣٣ وما بعدها.

(٣) د. سليمان الطماوي: "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" مرجع سابق ص٤٨٩، ص٤٩٠.

٢- **السلطة التشريعية**: ممثلة في جماعة من المجتهدين الذين يسميهم البعض أهل الحل والعقد.

٣- **السلطة القضائية**: وتتكون من القضاة الذين يتولون الفصل في القضايا، وعلى أية حال فإن العلاقة بين السلطات الثلاث في نظام الحكم الإسلامي ينظمها ويوازن بينها شئ واحد وهو أحكام الشريعة الإسلامية وأن الالتزام كل سلطة بذلك هو المعيار الذي يمكن إن يضبط سلوك تلك السلطة[(١)]، وما هو الجدير بالإشارة إليه: أن العلاقة بين السلطات في الإسلامي كانت تضمن الفصل بينها[(٢)].

(ب) النظام السياسي الإسلامي:

سوف نناقش هنا النظام السياسي الإسلامي حيث يكون التركيز على المبادئ الرئيسية التي تحكم السلوك السياسي وتفاعل القوى في النظام الإسلامي، وهذه المبادئ أهمها:

١- السيادة لله والسلطة للشعب.	٢- الشورى.
٣- العدل.	٤- المساواة.
٥- التكافل الاجتماعي.	٦- الحرية.

وفيما يلي كلمة موجزة عن كل واحدة منها:

١- السيادة لله والسلطة للشعب:

السيادة هي السلطة العليا التي لا يعلوها أي سلطة أخرى[(٣)] وصاحب السيادة هو الذي يأمر فتطاع أوامره دون أن يخضع في ذلك لأي إرادة أخرى.

---

(١) د. توفيق عبد الغني الرصاص، مرجع سابق، ص١٥٠.

(٢) أنظر: أ. د: محمد أنس قاسم جعفر: "السلطات الثلاث في النظام السياسي الإسلامي" هامش ص٨١.

(٣) د. طعيمة الجرف "النظريات والنظم السياسية ومبادئ القانون والدستور" القاهرة، مكتبة القاهرة الحيثة ١٩٦٤ ص٥٩.

وإذا تأملنا النظام السياسي الإسلامي نجد إن السيادة فيه لله وحده سبحانه، والدليل على ذلك آيات كثيرة في كتاب الله منها قوله تعالى: ﴿لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ﴾ (١) بيد أن الخالق عز وجل استخلف الإنسان عليها طبقاً لشرع الله ويظهر ذلك في قول الله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِن بَعْدِهِم لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ وآيات أخرى كثيرة يظهر منها أن الاستخلاف لجماعة المسلمين وليس لفرد أو أسرة أو طبقة معينة(٢).

٢- قيام نظام الحكم على أساس الشورى(٣):

ومقتضى نظام الشورى، حسبما جرى عليه التطبيق العلمي في صدر الإسلام أن شغل منصب الخلافة يكون بالاختيار أي بالانتخاب، واشتراك ذوي الرأي مع ولي الأمر في اتخاذ القرارات الهامة مما يحول دون الاستبداد بالرأي، كفالة الحريات السياسية للمواطنين ومنها حرية التعبير.

وقد أوجب الله سبحانه وتعالى الشورى في آيتين كريمتين، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ (٤)، وقال تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾ (٥).

٣- العدل:

والعدل بمعناه السياسي هو ما يعبر عنه في المصطلحات السياسية الحديثة بتعبير المساواة أمام القانون، والعدل هو من أهم الأسس والدعائم التي يقوم

---

(١) سورة الحديد آية: ٥

(٢) أبو الأعلى المودودي "الحكومة الإسلامي" القاهرة: المختار الإسلامي للطباعة والنشر تعريف أحمد ادريس، الطبعة الثانية ١٩٨٠، ص ٧١، لمزيد من الإيضاح حول النظام السياسي الإسلامي، أنظر أ. د: محمد أنس قاسم جعفر "مبادئ نظم الحكم في الإسلام" ص١٩ وما بعدها.

(٣) انظر: محمد ضياء الدين الريس "النظريات السياسية الإسلامية" المرجع السابق، ص٣٣٢ إلى ص٣٣٧.

(٤) (سورة الشورى) آية ٣٨

(٥) (سورة آل عمران) آية (١٥٩)

عليها نظام الحكم الإسلامي، ويعلى من شأنه أنه أحد الصفات التي يتصف بها الله سبحانه وتعالى، والأمر بالعدل والنهي عن الظلم وردت فيه نصوص صريحة في القرآن والسنة النبوية . قال تعالى: ﴿إن الله يأمركم أن تأدوا الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ﴾ (١)، الحديث الشريف "أحب الخلق إلى الله: أمام عادل، وأبغضهم إليه: أمام جائر"، وقاعدة العدل عامة تطبق على الجميع دون أي تفرقة بين الناس (٢).

٤ـ المساواة:

وتعنى المساواة بين الناس جميعاً دون أي تمييز بينهم على أساس العرق أو اللون أو الثروة أو القوة أو الجنس أو الدين فسوى بين العربي والعجمي والأبيض والأسود والغني والفقير والذكر والأنثى (٣).

وقد جعل المساواة قاعدة أصولية ومبدأ عاماً مطلقاً مجرد ليس فقط بالنسبة لأفراد المجتمع الإسلامي وإنما أيضاً بالنسبة للمجتمع الإنساني بأثره ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة﴾ (٤)، وقوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللهِّ أَتْقَاكُمْ﴾ (٥).

٥ـ التكافل الاجتماعي:

إن الحياة في نظر الإسلام تقوم على التراحم والتواد والتعاون والتكافل المحدد الأسس المقرر المنظم بين المسلمين على وجه الخصوص وبين جميع أفراد

---

(١) (سورة آل عمران) آية (١٥٩).
(٢) (سورة النساء) آية (٥٨).
(٣) انظر د . حازم عبد المتعال الصعيدي "الاسلام والخلافة" القاهرة : مكتبة الآداب ١٩٨٤ ، ص١٤٢.
(٤) انظر : د . فؤاد العطار ، مرجع سابق ، ص٩٨.
(٥) سورة النساء آية (١).
(٦) د . سيد قطب " العدالة الاجتماعية في الاسلام " القاهرة : دار الشروق ١٩٧٩ ص٣٢ .

الإنسانية على وجه العموم[1]، والتكافل الاجتماعي في الإسلام من الفروض العامة الاجتماعية التي أوجبها الشارع الأعلى الله عز وجل على المسلمين كجماعة أي كفرد كفائي على المجتمع كله وبالتالي على الدولة التي يقيمونها واجب تحقيقه[2] ولقد جاء الأمر بالتكافل الاجتماعي الإنساني في شكله العام في القرآن الكريم في صور مختلفة ومن ذلك:

١ - تقرير الإسلام لمبدأ الأخوة بين المسلمين، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[3].

٢ - دعوة الإسلام إلى التعاون في أوجه الخير، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾[4].

٣ - التزام الدولة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع، وهو نظام شبيه بنظام التأمينات الاجتماعية المأخوذ به الآن يقول صلى الله عليه وسلم "من ترك مالاً فلورثته، ومن ترك فإلينا وعلينا"، كما فرد الزكاة على القادرين للمحتاجين قال تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللّهِ وَاللّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾[5].

هـذا ولم يخص الله فقراء المسلمين وحدهم بذلك ومن هنا أجمع الفقهاء على أن التكافل الاجتماعي يشمل الذميين من رعايا الدولة الإسلامية، وهـذا ما كان يتبعه الخلفاء الراشدون[6].

---

(١) سورة الحجرات آية (١٣).
(٢) د . محمد كامل ليلة " النظم السياسية " القاهرة : دار الفكر العربي ١٩٦٧ ص٣٩٥ .
(٣) سورة الحجرات ، آية (١٠) .
(٤) سورة المائدة، آية (٢).
(٥) سورة التوبة، آية (٦٠).
(٦) د . عبد الحليم الجندي " توجيد الأمة العربية " القاهرة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٦٤ ص ٨١ .

٦- **الحرية:**

المقصود بالحرية بصفة عامة: "أن يكون الشخص قادراً على التصرف في شئون نفسه وفي كل ما يتعلق بذاته آمناً من الاعتداء عليه في نفس أو عرض أو مال أو مأوى أو حق من حقوقه"[١]، وتعتبر الحرية من القيم الأساسية التي أرساها الإسلام في المجتمع فقد ألغى الإسلام الرق وحرم تجريد الإنسان من حرياته وفتح باب التحرر وتهيئة كل الفرص الممكنة للقضاء على الرق[٢].

أقر الحريات الأساسية للأفراد:

فقد أقر الإسلام جميع أنواع الحريات الأساسية للأفراد في حدود النظام العام والآداب على ألا يضر ذلك بالآخرين أو بالمصلحة العامة للمجتمع، وهو بذلك يكون قد وازن بين حرية الفرد ومصلحة الجماعة.

وأهم هذه الحريات:

١- حريات الفكر وإبداء الرأي والمعارضة.

٢- حرية العقيدة.

٣- حرية الذات وما يرتبط بها من حقوق وحريات.

(ج) **العولمة السياسية الخاصة بعلاقات غير المسلمين:**

نتحدث عن العولمة السياسية الخاصة بالعلاقات الدولية مع غير المسلمين على النطاق العالمي من خلال نقطتين رئيسيتين:

- **أولا:** من ناحية العقيدة.
- **ثانيا:** من ناحية السياسة.

---

(١) الشيخ عبد الوهاب خلاف " السياسة الشرعية " القاهرة : دار الأنصار ١٩٧٧ ص٣١ .
(٢) الشيخ عبد الله المبشد " الرق في نظر الاسلام " القاهرة : المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ١٩٦٢ ص٢٩ .

أولا: من ناحية العقيدة:

حرية العقيدة تعتبر الشريعة الإسلامية هي أول الشرائع التي أقرت حرية العقيدة حيث تركت لكل إنسان الحرية الكاملة في اعتناق ما يشاء من الأديان السماوية، وان يجهز بذلك ويقيم شعائر دينه ويظهر ذلك بوضوح في آيات القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قال الله تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[١]، والنفي الواضح في هذه الآية يعنى النهي.

ويقول الله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾[٢] ويقول رسول الله صلى الله عليه وسلم: "اتركوهم وما يدينون لهم مالنا وعليهم ما علينا"[٣]، كما أمر الإسلام بحسن معاملة الذميين ونهى عن إيذائهم لاختلاف العقيدة ويظهر ذلك في قوله تعالى: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[٤]، ويقول الرسول الكريم "ومن آذى ذمياً فقد آذاني"[٥].

وقد كان المسلمون في الحياة العملية يطبقون مبدأ حرية العقيدة في تعاملهم مع غير المسلمين فعندما فتح المسلمون مكة لم يعذبوا أهلها واما قال لهم الرسول الكريم: "اذهبوا فأنتم الطلقاء"[٦]، وعندما فتح المسلمون بيت المقدس أمن عمر بن الخطاب أهلها على ممتلكاتهم وكنائسهم وصلبانهم وأن لا يكرهون على ترك دينهم ولا يضر أحد منهم[٧]، ولكن يجب أن نضيف أنه إذا كان الإسلام قد أعطى حرية العقيدة لغير المسلم فان من أسلم لا يجوز له أن يرتد عن الإسلام وأن يبدل دينه[٨].

---

(١) سورة البقرة، آية ٢٥٦.
(٢) سورة يونس، آية ٩٩.
(٣) د. عبد الحكيم حسن العيلي، مرجع سابق، ص٣٨٨.
(٤) سورة العنكبوت آية (٤٦).
(٥) د. حسين فوزي النجار "الاسلام والسياسة" القاهرة: دار الشعب ١٩٧٧.
(٦) الشيخ عبد الله المشد، مرجع سابق، ص٣٥.
(٧) د. محمد الصادق عفيفي "المجتمع الإسلامي وأصول الحكم" القاهرة: دار الاعتصام ١٩٨٠، ص٩٠.
(٨) د. عبد الحكيم حسن العيلي، مرجع سابق، ص٣٦٤.

ثانياً: من ناحية السياسة:

الإسلام دين سلام ومحبة ودين التسامح والسماحة ودين اليسر لا العسر ودين السلام لا الحرب، إن الدعوة الإسلامية اتجهت إلى ضرورة مطالبة المسلمين أن يجادلوا غيرهم بالتي هي أحسن، يقول الله عز وجل: ﴿وَلا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[1].

هذا...

وينعم المسلمون وغير المسلمين بالعصمة في أنفسهم وأموالهم[2] فهم جميعاً آمنون بأمان الإسلام: المسلمون بسبب إسلامهم وغير المسلمين بسبب ارتباطهم في تعاقدات مع المسلمين فيقول الرسول الكريم: "المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم"، ويقصد بغير المسلمين هنا الذميون وهم: أهل الكتاب (النصارى واليهود) ويقتضى هذا العقد يتساوون مع المسلمين في التمتع بكافة الحقوق والتحمل بالالتزامات كأصل عام اعمالاً للقاعدة العامة "لهم ما لنا وعليهم ما علينا"، ويلحق بأهل الكتاب (المجوس عبدة الأنوار والنيران).

النظام السياسي الإسلامي مع المستأمن:

المستأمن: هو طالب الأمان من المسلمين ، هو حق مشروع ويستجاب لطلبه، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ﴾ سورة التوبة الآية ٦ ، والمستأمن يعتبر حسب المصطلحات الحَديثة– من الأجانب، هذا وقد غالى فقهاء المسلمون في حماية المستأمن في شخصه وماله لدرجة أنهم قالوا بعدم جواز مفاداة المستأمن من الاسير المسلم ولو طالب أهل الحرب ذلك إلا برضاء المستأمن نفسه.

---

(١) سورة العنكبوت، آية (٤٦)

(٢) انظر في تفصيل ذلك : الميثاق الذي سن مبادئه الرسول صلى الله عليه وسلم وصاغه في المدينة المنورة، عبد الرحمن عزام " الرسالة الخالدة " طبعه المجلس الأعلى للشئون الاسلامية ص ٨٣ وما بعدها.

الحرب في الإسلام تكون مشروعة إذا كانت تهدف إلى تحقيق غايتين:

الأولى: الدفاع عن عقيدة الأمة وأخلاقها.

الثانية: الدفاع عن حرية الشعب واستقلاله وسلامته.

وتوقف الحرب فور إعلان العدو الجنوح إلى السلم، قال تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾(١)، هذا ويجوز التعامل مع أهل الكتاب في كافة المعاملات التي تتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، قال تعالى: ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾(٢)، قال تعالى: ﴿لا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ﴾(٣)، كما أجاز الإسلام التعاقد معهم وإبرام المعاهدات الدولية وغير الدولية، قال تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلا تَنْقُضُوا الأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلا﴾(٤).

(د) آليات تنفيذ العولمة السياسية في الإسلام:

كما سبق وأن ذكرنا إن الإسلام دين سلامة ومحبة وتسامح ودين اليسر لا العسر ودين السلام لا الحرب ولم تشرع القوة العسكرية في الإسلام إلا في حالتين:

أولهما: الدفاع عن عقيدة الأمة وأخلاقها.

ثانيهما: الدفاع عن حرية الشعب واستقلاله وسلامته.

هذا...

وتمتلك الدولة الإسلامية عدة وسائل في نشر وتنفيذ الدعوة العالمية السياسية أهمها:

---

(١) سورة الأنفال: آية ١٠

(٢) سورة المائدة:آية (٤)

(٣) سورة الممتحنة: آية (٨)

(٤) سورة النحل: آية (٩١)

١ـ الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة:

- قال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[١].

- قال تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾[٢].

- قال تعالى: ﴿وَإِن جَنَحُواْ لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا وَتَوَكَّلْ عَلَى اللّهِ﴾[٣].

- قال تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[٤].

٢ـ اتفاق القول مع الفعل

ينبغي أن تبرهن الإرشادات والتوجهات الشرعية إلى أفعال تصبغ على تصرفات المسلم ومن التطبيقات العملية لذلك:

ما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم:

أنه بعد أن آذاه أهل مكة وأخرجوه من وطنه ، ثم مكنه الخالق عز وجل عندما قويت شوكة المسلمين وعاد فاتحاً لها ووقع كل من آذاه تحت قبضته وكان يمكن أن ينفذ عليهم أية عقوبة يشاءها، ولكنه وقف عالياً الهامة فقال لهم في تواضع الأنبياء ورفعة الشرفاء: ما تظنون أني فاعل بكم، قالوا: أخ كريم بن أخ كريم فقال: "اذهبوا فأنتم الطلقاء"، وعفى عنهم جميعاً، هكذا تكون أخلاق الإسلام والمسلمون والنماذج المشرفة كثيرة في كتب السيرة.

٣ـ إعداد العدة لردع المعتدين:

إن القرآن الكريم لم يترك الأمر كله ليكون سلاماً وأمناً، وإذ لو اقتصر الأمر على ذلك لطمع طامع في المسلمين، وقد يعتدي عليهم معتدي أو يظنهم البعض ضعفاء غير قادرين، ولهذا طالب القرآن الكريم بأن تكون دولة الإسلام

---

(١) سورة النحل: آية: ١٢٤

(٢) سورة البقرة: آية: ٢٥٦

(٣) سورة الأنفال: آية: ١٠

(٤) سورة البقرة: آية: ١٩٠

هي دولة الأقوياء وان تتخذ دولة الإسلام من القوة السبيل إلى إقرار السلام فـان اعتدى أحد على دين الله أو على الإسلام أو على المسلمين فهنـا ينقلـب الأمـر إلى قوة وقوة مدمرة بقول الله تعالى لرد الاعتداء وذلـك في إطـار المبـادئ الإسـلامية السمحة مع عدم التجاوز في الظلم والخراب والـدمار(١)، يقـول الله عـز وجـل: ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللهُ يَعْلَمُهُمْ﴾(٢).

الفرع الثاني

العولمة الاقتصادية من المنظور الإسلامي(٣)

تقسيم:

إن وصف الاقتصاد بأنه إسلامي، لا يعنى أنه ديني بحت فهذا أمر يخـالف القاعدة المسلم بها لدى جميع علماء الدين الإسلامي مـن أن الإسـلام ديـن ودنيـا

---

(١) انظر الى الوصايا الرائعة الت قدمت من خليفة المسلمين أبي بكر الصديق الى جيش أسـامة حيث أوصاه بما يلي :
" لا تمثلوا ولا تقتلوا طفلاً صغيراً، ولا شيخاً كبيراً ولا إمرأة ولا تعقروا نخلاً ولا تحرقـوه ولا تقطعوا شجرة مثمرة ولا تذبحوا شاه ولا بقرة ولا بعيراً إلا لمأكله وسوف تمرون بأقوام قد فرغوا أنفسهم في الصوامع فدعوهم وما فرغـوا أنفسهم لـه"، هكـذا كانـت الحـرب الاسلامية مقيدة بمبادئ اسلامية انسانية رحيمة حتى تنتهي إما بالـصلح أو بالنـصر ، أمـا الصلح فالعهود فيه محترمة والوفاء بما تضمنه واجب بقول الله عز وجـل: ﴿ وَأَوْفُـوا بِعَهْـدِ اللهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ وَلَا تَنْقُضُوا ... بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ جَعَلْتُمُ اللهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا﴾ سـورة النحـل آية (١١)أما النصر فهو انتصار الانسان المسلم الذي غضب للحق واستشهد في سبيله
(٢) الأنفال (٦٠)
(٣) الفكر الاقتصادي الإسلامي هو اجتهـاد علـماء المسلمين في مجـال بحـث وتحليـل المـشكلة الاقتصادية التي واجهت مجتمعاتهم في العصور المختلفة ومحاولة استنباط العلاج الملائم لهـا داخل إطار الشريعة الإسلامية وأخذاً في الاعتبار مقاصد هذه الشريعة وأهـداف ومـصالح الأمة الإسلامية، وذلك مع مراعاة أن القواعد الأساسية التي قام عليهـا الفكـر الاقتـصادي الإسلامي منذ نشأته وخلال تطوره عبارة عـن حقـائق مـستمدة مـن كـلام الله عـز وجـل وأحاديث الرسول الكريم وليست فروض اجتهادية من ثمرة العقول البشرية كما هو الحـال في الفكر الاقتصادي الوضعي، انظر في تفصيل ذلك د / عبد الرحمن يسري " تطور الفكـر الاقتصادي – الطبعة الرابعة ١٩٩٦ الناشر / الدار الجامعية للطباعـة والنـشر والتوزيـع – الاسكندرية – ص٣٥ ، ص٣٦،أنظـر أيـضاً : د/ محمـد ضـياء الـدين الـريس " الخـراج والنظم المالية للدولة الإسلامية " الطبعة الثالثة القاهرة ١٩٦٩ – ص١٤٤ وما بعدها .

بمعنى أنه يجمع بين الجانب المادي والروحي في وحدة متناسقة، ويرجع ذلك إلى أن الغاية المثالية التي يستهدفها الإسلام فهو يتوقى تربية إنسان سوي الطبيعة تتوازن داخله كل نوازع النفس البشرية، يقول الله عز وجل: ﴿وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ﴾[1].

ومن هذا المنطلق كان العالم الإسلامي موسوعة في علوم الدين والدنيا ومن علوم الدنيا التى أفاضوا فيها علم الاقتصاد الذي وضع الرسول صلى الله عليه وسلم قواعد عامة (٥٧٠ - ٦٣٢م)، وأكمله من بعده الخلفاء الراشدون والفقهاء المسلمون.

وفي هذا الفرع نتناول الفكر الاقتصادي الإسلامي وذلك من خلال ثلاثة محاور:

(أ) قادة الفكر الاقتصادي الإسلامي.

(ب) ملامح العولمة الاقتصادية في الإسلام.

(أ) قادة الفكر الاقتصادي الإسلامي:

نبعت المساهمات الأولى في الفكر الاقتصادي في العصور الوسطى من خلال ثلاثة فئات من الرجال بعد الرسول صلى الله عليه وسلم وهم (الصحابة- الفقهاء- العلماء)[2].

---

(١) سورة القصص، آية (٧٧)

(٢) الصحابة : يطلق لفظ الصحابة بصفة عامة على الذين صاحبوا محمداً صلى الله عليه وسلم وتلقوا العلم منه مباشرة ولكن هنا يطلق اللفظ بصفة خاصة على كبار الصحابة الذين تميزوا بقربهم من الرسول صلى الله عليه وسلم ، فكان يأخذ بمشورتهم ، كما تميزوا أيضاً بفكر صائب ورأي سديد ويأتي في مقدمة هؤلاء الخلفاء الراشدين (أبوبكر الصديق- عمر بن الخطاب عثمان بن عفان- علي بن أبي طالب) رضي الله عنهم جميعاً، لفظ الفقهاء يطلق على كل من فقه في الدين بعد دراسة القرآن والحديث والأحكام الشرعية وأصبح متمكناً منها قادراً على الافتاء بها – وفي هذا النطاق نطلق بالمبرزين من الفقهاء ويأتي على رأس هؤلاء الفقهاء الأئمة الأربعة الذين أسسوا المدارس الفقهية الكبرى (أبو حنيفة النعمان ٨٠-١٥٠هـ) (مالك بن أنس ٩٣-١٧٩هـ) (الشافعي ١٥٠ - ٢٠٤هـ) (أحمد بن =

الاجتهاد عنصر أساسي في الإسلام وله دور بارز في تطوير الفكر في مواجهة التغيرات المستمرة وكان من أبرز المتغيرات بعد وفاة رسول الله "إعلان بعضهم امتناعهم عن دفع الزكاة على أساس أنها من قبيل الجزية أو الضريبة".

أولاً: الخلفاء الراشدون:

جاء اجتهاد أبو بكر الصديق رضي الله عنه وقرر أن هذا من قبيل الجزية أو الضريبة وان الممتنع عن أدائها يكون قد ارتد ويجب محاربة هؤلاء حتى يقوموا بدفع الزكاة وبنى هذا الاجتهاد شرعت تأكيداً للتكافل الاجتماعي والاقتصادي وفك حاجة الفقراء والمساكين.

وواجه عمر بن الخطاب مشكلة المجاعة في عام الرمادة ولم يتمكن من حل المشكلة إلا بعد قبوله مبدأ الاستعانة بموارد البلدان الأخرى الخاضعة للمسلمين من خارج الجزيرة العربية وكان من أهم المساعدات التي حضرت إلى المدينة تلك التي أحضرها عمرو بن العاص من مصر عن طريق البحر، وقد أرسل عمرو بن العاص لعمر بن الخطاب قائلاً: "إن إرسال الإمدادات من مصر سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في مصر وهذا ما حدث بالفعل وارتفعت الأسعار في مصر، ولكن أدى ذلك فيما بعد إلى رواج غير عادي كما ذكر الطبري في تاريخه[1].

وفي خلافة عثمان بن عفان كثرت أموال الدولة الإسلامية وموارد بيت المال بشكل لم يخطر على بال أحد من قبل وفاضت كثيراً عن الاحتياجات العادية للمسلمين وقام الخليفة بإعطاء أراضي كثيرة لمن يريد إصلاحها من الناس وأثار الصحابي الجليل أبو ذر الغفاري في عهد عثمان مسألة وجوب الزكاة في كل ما

=حنبل ١٦٤ - ٢٤١هـ)، لفظ العلماء يطلق على كل من درسوا علوم الدين بصفة عامة فلم يقتصر اهتمامهم على الفقه والاحكام الشرعية فقط، وانما امتد أيضاً الى التفسير والحديث والعقيدة.

(١) انظر: أبو جعفر محمد بن جرير الطبري "تاريخ الأمم والملوك" (المعروف باسم تاريخ الطبري)، انظر أحداث عام الرمادة في السنة الثامنة عشرة بعد الهجرة (المجلد الثاني)، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت، ص٥٠٩ ، ص٥١٠ .

يفيض من مال عن حاجات الإنسان وليس فقط تبعاً للنسب المحدودة التي اتفق عليها ٢.٥٪ أو ٥٪ ولم يوافقه الخليفة في ذلك واختلف معه.

وكان للإمام علي بن أبي طالب الخليفة الراشد الرابع اجتهادات دقيقة في المسائل المالية والاقتصادية منها ضرورة الإنفاق الكامل للموارد المالية المتجمعة في بيت مال المسلمين على المسلمين مهما كانت قليلة أو كثيرة بحيث لا يبقى منها شيء وكلن ذلك متعلقاً بفكرة دوران المال في النشاط الاقتصادي للمجتمع وان حبسه في بيت المال يؤدي إلى الكساد.

وكان الإمام علي يبحث عمال الزكاة على الاعتدال في جمع مواردها من الناس ويأمرهم بالترفق بهم حيث أن ذلك يؤدي إلى زيادة نشاط الناس وإنتاجهم وثرواتهم وبالتالي زيادة موارد الدولة وبيت مال المسلمين بل أن فكره ذهب إلى أعمق من ذلك ببيان العلاقة الوطيدة بين زيادة النشاط الإنتاجي للرعية ونمو الموارد المالية للدولة من جهة وبين قوة الدولة وأمنها السياسي من جهة أخرى وقد شرح الإمام علي هذا الفكر من خلال تصور دقيق للتعاون والاعتماد المتبادل الذي ينبغي أن يقوم بين الطبقات المختلفة حتى تتحقق المصالح العامة — يقول الإمام علي في خطابه إلى واليه على مصر (الأشتر النخعي)[١]: "اعلم أن الرعية طبقات لا يصلح بعضها إلا بعض ولا غنى ببعضها عن بعض فمنها جنود الله ومنها كتاب العامة والخاصة"[٢].

ثانياً: الفقهاء والعلماء:

ولكبار الأئمة الذين أسسوا المذاهب الفقهية الكبرى اجتهادات عديدة وبارزة وفضل في إرساء القواعد الفقهية التي سار عليهم تلامذتهم من بعدهم.

---

(١) انظر: نهج البلاغة (مجموع ما اختاره الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، شرح الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده دار احياء التراث العربي– بيروت– لبنان منشورات المكتبة الاسلامية والعبادة المقتطفة من الجزء الثالث ص٨٩، ص٩١

(٢) جمع كتاب– والكتبة منهم عاملون للعامة كالمحاسبين والمحررين في المعتاد من شئون العامة، كالخراج والمظالم ومنهم مختصون بالحاكم يفضى اليهم بأسراره ويوليهم النظر فيما يكتب.

فقد اهتموا بالمعاملات في الإسلام وغيرها وأفردوا لها أبواب مخصصة وتطرقوا الى المصلحة العامة ومسئولية الحاكم فيها، الحاكم مسئول عن رعاية الفقراء والمحتاجين والملكية المشتركة...الخ

ومن أشهر هؤلاء الفقهاء والعلماء:

١- **أبو يوسف:** صاحب أبو حنيفة[١]: (١١٣-١٨٢هـ) (٧٣٧-٧٩٨م) ومن أشهر أعماله في مجال الاقتصاد أكد على اتخاذ موظفين يعينون برواتب لجمع الضرائب ورأى أن هؤلاء يجب أن يخضعوا للرقابة الدقيقة والحازمة من الحاكم كي لا يحدث ظلم في عملية جمع الضرائب.

٢- **الأمام الغزالي**[٢]: (٤٥١-٥٠٥هـ) (١٠٥٥-١١١١م) ومن أبرز ما تحدث فيه في مجال الاقتصاد أن وظائف النقود الرئيسية هي كونها مقياساً للقيم ووسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيم ولقد تبين من مناقشة المقايضة وعيوبها أن النقود لا تطلب لذاتها إنما لكونها وسيلة أو وسيط لحيازة الأشياء الأخرى التي تشبع الرغبات.

٣- **ابن تيمية**[٣]: (٦٦١-٧٢٨هـ) (١٢٦٣-١٣٢٨م) ومن أهم أعماله التي يسجلها ويتحدث عنها معظم كتاب الفكر الاقتصادي المعاصرين "الحسبة

---

(١) هو أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري الكوفي وكان مولده عام ١١٣هـ بالكوفة وتتلمذ على يد الإمام وكان فقيراً لدرجة أن الإمام أبا حنيفة كان ينفق عليه من آن لآخر وله كتاب في الخراج " كتاب الرد على الأوزاعي " . انظر ترجمة ذلك : د/ صوفي أبو طالب مرجع سابق ص١٧٤ .

(٢) أنظر د/ عبد الرحمن يسري / المرجع السابق / ص٦٨.

(٣) هو أبو حامد محمد بن محمد الغزالي رضي الله عنه ولد بطوس وهو مؤلف كتاب" أحياء علوم الدين " وعدد آخر من الكتب التي تناولت العقيدة والتصوف فإن آرائه الاقتصادية جزء لا يتجزأ من رؤيته أو نظرته لما ينبغي ان يكون عليه الفرد أو المجتمع المسلم.
انظر د/ محمد جلال الدين أبو الفتوح " شرف الفكر السياسي في الإسلام " شخصيات ومذاهب– طبعة ١٩٨٤ –دار المعرفة الجامعية – الإسكندرية، انظر د/ عبد الرحمن يسري/ المرجع السابق / ص٧٠ انظر: ابن تيمية – الحسبة في الإسلام – ص١٧ ، ص١٨، انظر د/ عبد الرحمن يسري / المرجع السابق / ص٧٣، انظر د/ محمد جلال أبو الفتوح / المرجع السابق / ص٤٤٤ .

في الإسلام" السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية وفكرته عن ثمن المثل وتحليله له "ثمن المثل" يعتبر الأساس للربح المعقول عنده، ويعتقد بعض كتاب الفكر الاقتصادي الإسلامي آن ابن تيمية أراد أن يصل إلى الثمن الذي يتحدد في سوق تنافسي خال من الاحتكارات وشوائبها.

٤- **ابن القيم الجوزية:** (٦٩١-٧٥١هـ) (١٢٩٣-١٣٥٠م) ومما تطرق إليه من موضوعات اقتصادية موضوع السوق التنافسي ويعرفه فيقول انه السوق الذي لا يترتب على عملياته التبادلية ضرر يلحق بالبائعين أو المشترين.

٥- **عبد الرحمن بن خلدون** (١٢٣٢-١٤٠٦هـ) يعد من أبرز العلماء الذين قاموا بالتحليل التاريخي والاجتماعي للظاهرة الاقتصادية في الإطار الإسلامي نهاية العصور الوسطى.

(ب) ملامح العولمة الاقتصادية من المنظور الإسلامي:

إن أبرز الأركان والقواعد التي اعتمد عليها التنظيم الاقتصادي في المدينة المنورة التي وضعها الرسول صلى الله عليه وسلم وسار عليها الصحابة والفقهاء والعلماء القدامى والمعاصرين وتطورها حسب المتغيرات العالمية.

وتظهر فيما يلي:

- **أولا: التوزيع العدل للدخل والثروة**[٢]:

عمل الرسول صلى الله عليه وسلم على توزيع الثروة بين المهاجرين والأنصار على أساس الاختيار، يجمع بين الفئتين الإيمان بالله ومحبة الرسول الكريم فلقد تنازل الأنصار طواعية ومحبة بموجب هذه الأخوة الصادقة على جانب من ثرواتهم أو أصولهم الإنتاجية لإخوانهم المهاجرين ومن المعروف أن جانب توزيع الدخل والثورة يمثل جانباً في المشكلة الاقتصادية التي جابهت

(١) حدث فعلا تدريجيا في فترة الرسالة المدينة ثم بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم في السنة العاشرة من الهجرة بدأت وخيراتها تتفتح تتفتح على المسلمين.

المجتمعات قديماً وحديثاً وقد أيد الله عز وجل هذا السلوك الحسن الذي قام به الأنصار لإخوانهم المهاجرين.

من التطبيقات العملية التي حدثت في عهد الخلفاء الراشدين، كان الخليفة أبو بكر يسوي بين المسلمين في العطاء وكانت وجهة نظره في التسوية أن "فضائلهم عند الله فأما هذا المعاش فالتسوية فيه خير"، "بينما رأي الخليفة عمر رأي إلا يسوي بين من قاتل رسول الله ومن قاتل معه ولذلك رأي أن يكون الرجل وغناؤه في الإسلام والرجل وحاجته في الإسلام".

ومن التطبيقات العملية أيضاً الخلاف الذي ثار بين الصحابة حول قسمة الأراضي بين الفاتحين بعد فتح العراق وبعد مناقشات استمرت ثلاثة أيام أجمعوا على اختيار رأي عمر[١].

• **ثانيا: تنظيم السوق والتجارة على أسس الحرية والمنافسة[٢]:**

المدينة المنورة بحكم موقعها كانت مركزاً تجارياً مرموقاً، وبعد هجرة الرسول صلى الله عليه وسلم مع أصحابه من مكة إلى المدينة نشطت التجارة في المدينة المنورة، فأنشأ الرسول سوقاً على أسس الحرية والمنافسة فقد روي في السيرة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قام بنفسه باختيار أول سوق للمسلمين في أحد أحياء المدينة (بقيع الزبير) فجاء أحد المحتكرين من كبار تجار اليهود[٣]، وهدم القبة التي ضربت فوق أرض السوق فلما رأى الرسول ما حدث قال: لأنقلنها إلى موضع هو أغيظ له من هذا، فنقلها إلى موضع جديد هو ما عرف فيما بعد بسوق المدينة، وقد أرسى الرسول صلى الله عليه وسلم عدة أسس لحرية المنافسة تتمثل أهمها فيما يلي:

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: تاريخ التشريع للخضري صـ١٢٦.
(٢) انظر: د/ عبد الرحمن يسري / المرجع السابق / ص٤١.
(٣) وكان هذا اليهودي يدعى كعب بن الأشرف.

١- تصدق بمكان السوق على المسلمين- وقال: "هذا سوقكم لا خراج عليكم فيه"[1].

٢- عدم النتقاص من السوق- يعنى عدم الاقتطاع أو الاحتياز.

٣- الامتناع عن كافة أنواع الغش والغبن في المعاملات وعن أنواع البيوع والعقود الفاسدة خوفاً من عقاب الله وامتثالاً لأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم[2].

- **ثالثا: إقرار نظام التمويل بالمشاركة وتحريم التمويل الربوي**[3]:

ويعنى ذلك تمويل المال بين التجار على أن يتقاسموا في الربح والخسارة بدلاً من التمويل الربوي الذي له صور متعددة منها المشهور آنذاك ربا النسيئة هو التمويل لأجل فإذا حان الموعد المحدد ولم يستطع المدين السداد أمهله الدائن موعداً آخراً مع زيادة في الربح ، نهى الرسول عن ذلك بالنص القرآني، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَأْكُلُواْ الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً وَاتَّقُواْ اللّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾[4].

وقال صلى الله عليه وسلم: "إن من أراد أن يزداد ماله حقاً فليصدق على الآخرين أي يساعد الآخرين قدر استطاعته من ماله الخاص ويمهل المعسر بدلاً من أن يشتد عليه ويرهقه بزيادة دينه".

---

(١) انظر بن قتيبة ، المعرف ، ص١٩٥ ، السمهوري ، وفاء الوفاء ، جـ٢ ص٧٤٧ ،ص٧٤٨

(٢) لأحاديث الرسول الكثيرة في هذا الشأن منه "من غشنا فليس منا" رواه (أحمد ، بن ماجة ، والطبراني والحاكم)

(٣)من التطبيقات العملية على ذلك :
أأقر المضاربة الاسلامية وهي عبارة عن عقد على الشركة في الربح بمال من أحد الجانبين وعمل من الجانب الآخر . راجع في ذلك " تبيين الحقائق " للزيلعي الجزء الخامس ص٥٢ - ٥٣، روى مالك في الموطأ عن العلاء بن عبد الرحمن عن أبيه عن جده عثمان بن عفان رضي الله عنه أعطاه مالاً قراضاً يعمل فيه على أن الربح بينهما " أنظر في ذلك : الموطأ بشرح الزرقاني الجزء الثالث /. ص٣٤٦ - ٣٤٧، كما حرم القرض بفائدة . قال صلى الله عليه وسلم " كل قرض جر نفعاً حرام" ، كما حرم الربا بكافة أشكاله . قال تعالى " وأحل الله البيع وحرم الربا "

(٤) سورة البقرة ، آية (١٣٠)

- **رابعا: حرمة رأس المال الخاص ووظيفته الاجتماعية:**

أوضح الرسول عليه الصلاة والسلام للمسلمين حرمة رأس المال الخاص بصفة مؤكدة، وفي الحديث الشريف "أن رجلا جاء غالى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله أرأيت آن جاء رجل يريد أخذ مالي؟ قال: فلا تعطه مالك قال: أرأيت أن قاتلني؟ قال: قاتله، قال: أرأيت أن قتلني؟ قال عليه الصلاة والسلام: فأنت شهيد، قال: أرأيت أن قتلته قال: عليه الصلاة والسلام: هو في النار"[1].

ومن جهة أخرى أوضح القرآن الكريم والحديث النبوي عقيدة الاستخلاف بالنسبة للملكية الخاصة، فالخالق وحده[2] هو مالك الملك وهو الذي يؤتى الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء.

فالمالك الحقيقي والدائم هو الله عز وجل الإنسان مالك مؤقت أو مستخلف في مال الله في فترة صيانة، ويترتب على ذلك نتيجة شريعة هو أن يتصرف فيه وفق ما أمره شرعه وأن لا يصلح أن يستخدمه لتحقيق منفعة خاصة في أعمال تضر بالآخرين، لا يصلح أن يعطل ماله عن الاستخدام بحجة أن هذا من شأنه وهذا الفكر الإسلامي يختلف عن الفكر الوضعي الرأسمالي، والشيوعي.

- **خامسا: فرض العمل وعمارة الأرض:**

لقد أمر الله سبحانه وتعالى عبادة بالعمل في القرآن الكريم وأعلمهم أنه مطلع ومشاهد لعملهم، وكذلك الرسول عليه الصلاة والسلام والمؤمنون مطلعون على أعمالهم شهود عليهم، قال الله تعالى: ﴿ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾[3].

---

(١) رواه مسلم في صحيحه.

(٢) ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَالِكَ الْمُلْكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّن تَشَاءُ﴾ سورة آل عمران، آية ٢٦.

(٣) التوبة آية (١٠٥).

- **سادسا: قاعدة الكسب الحلال:**

كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحض على تحري الكسب الحلال من أي مصدر وينهاهم عن الكسب الحرام كي ينعموا بالعيش الطيب في الدنيا ثم تكون الجنة مثواهم في الآخرة.

- **سابعا: التأكيد على دور الدولة:**

وضع أسس للملكية العامة وتحديد إطارها،تميز دور الدولة في عصر الرسالة بما يلي:

١ - قام على مبدأ الرعاية وليس الوصاية ، على مبدأ التوجه والإرشاد وليس التحكم والإجبار.

٢ - كان الحاكم أو ولى الأمر نبياً مرسلاً ولم يكن ملكاً أو سلطاناً أخذ الملك أو السلطان بقوته.

٣ - تمثل دور الدولة من الناحية المالية في جمع الموارد العامة لبيت المال للزكاة والصدقات والمغانم.

٤ - من الناحية الحربية في تكوين العتاد اللازم للجهاد من خيل وأنواع الأسلحة.

٥ - من الناحية الاقتصادية : كان الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه يشرفون على المعاملات في الأسواق ويراقبونها ويحاسبون المخالفين على مخالفتهم هذا ولن يثبت أن الدولة أجبرت فرداً على شئ بل عن طريق التوجه والإرشاد والإقناع، نشرت مبادئها.

كما ثبت عن رسول الله انه كان يستعين بالخبرة الفنية لغير المسلمين ، فقد روي ان بعضاً من يهود خيبر قال للرسول صلى الله عليه وسلم: "يا محمد نحن أرباب النخل وأهل المعرفة بها، ولنا بالعمارة والقيام على النخل علماً فأقرنا نعمل بالأرض فوافق الرسول صلى الله عليه وسلم على أن يكون لليهود النصف من التمر وللمسلمين النصف الآخر.

(ج) **آليات تنفيذ العولمة الاقتصادية:**

إن وسائل تنفيذ العولمة الاقتصادية تتمثل في وسيلتين :

أولاً : الإرشاد والنصح :

عن طريق الكتاب والسنة النبوية وتتمثل فيما يلي :

١- تحريم العلاقات التي تولد الحقد والضغينة وتثير المنازعات مثل تحريم الخمر والميسر وعقود الغرر، الاستغلال والربا.

٢- تحديد وظيفة اجتماعية لكل حق بحيث اذا خرج صاحبه عن هذه الحدود تجرد من الحماية المقررة.

٣- للملكية الخاصة حرمة فلا يجوز نزعها من يد صاحبها من غير عوض وبدون سبب أعمالا لقوله تعالى ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾(١).

٤- التزام الدولة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع.

ثانياً: الرقابة على الأسواق:

إن الرسول صلى الله عليه وسلم وأصحابه يشرفون على المعاملات في الأسواق ويراقبونها ويحاسبون المخالفين على مخالفتهم وكان هذا هو أساس نظام الحسبة.

الفرع الثالث

العولمة الثقافية من المنظور الإسلامي

تقسيم:

الثقافة تقوم بدور كبير في تكوين المواطن وصياغة سلوكه وعاداته وتحقيق المزيد من ارتباطه بالمجتمع الذي يعيش فيه وبالعالم كله ، فتتفتح له معايشة عصره والوعي باتجاهاته ومشكلاته .

---

(١) سورة البقرة ، آية ١٨٨

وللوقوف على مفهوم العولمة الثقافية من المنظور الإسلامي:

نتحدث عنها من خلال محاور ثلاثة:

١- الحث على الثقافة والتعلم بأمور الدين والدنيا.

٢- ملامح ثقافة الحضارة الإسلامية.

٣- آليات تنفيذ الثقافة الإسلامية.

(أ) الحث على الثقافة والتعلم بأمور الدين والدنيا معاً :

لقد حثت الشريعة الإسلامية معتنقها بالقراءة والاطلاع بلفظ عام في كل العلوم النافعة الدينية والدنيوية، فقال تعالى: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾[1]، يعنى اطلع وتثقف، وقد جاء بصيغة الأمر مما يؤكد على وجوبه.

ولفضل العلم رفع الله من شأن العلماء في أكثر من وضع في كتابه العزيز منها :

قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾[2]، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[3]، ويقول صلى الله عليه وسلم: "من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله طريقاً من طرق الجنة، وان الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع وان العالم يستغفر له كل من في السماوات ومن في الأرض والحيتان في جوف الماء وان فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب وان العلماء ورثة الأنبياء وأن الأنبياء لم يورثوا العلم ، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر"[4].

---

(١) سورة العلق ، آية (١)

(٢) سورة آل عمران ، آية (١٨)

(٣) سورة فاطر ، آية (٢٨)

(٤) صحيح أحمد (٥/ ١٩٦) أبو داود (٣٦٤٢/٣٦٤١) الترمذي (٢٦٨٢) وبن ماجة (٢٢٣).

كما حث على العلم الكوني عن طريق التأمل والتدبر:

فقال تعالى: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لآيَاتٍ لِّأُوْلِي الألْبَابِ﴾[1].

هذا والشريعة الإسلامية تحث على البحث في كل علم نافع يعود على الإنسانية بالخير، لذا وجدنا علماء مسلمون كانوا متبحرين في علوم الدين والدنيا أمثال الحسن بن الهيثم، وأبي بكر الرازي، وابن سينا، وابن رشد، حتى أصبحوا إبّان العصور الوسطى أعلام يذكر أسماؤهم على كل لسان في بيوت أوروبا كأعظم وأدق مفكري العالم.

(ب) ملامح الثقافة الإسلامي:

إن الشريعة الإسلامية بمعناها الشامل عقيدة وأخلاق وتنظيم اجتماعي وسياسي واقتصادي وقانوني– تعتبر من أهم مقومات الشخصية الإسلامية وأهم عناصر الوحدة القانونية بين الشعوب العربية والإسلامية.

ملامح العولمة الثقافية من المنظور الإسلامي:

لقد حدد القرآن الكريم والسنة النبوية الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي، وقد تناول العلماء هذه الأسس التي يقوم عليها المجتمع الإسلامي والتي ينبغي على كل مسلم أن تكون هي ثقافته فيما يلي[2]:

١- الإسلام دين ودولة.

٢- بناء المجتمع على رباط الدين.

٣- قيام نظام الحكم على أساس الشورى.

٤- المساواة من أصول النظام السياسي.

٥- تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة (التكافل الاجتماعي).

---

(١) سورة آل عمران، آية ١٩٠

(٢) انظر في تفصيل ذلك :د . صوفي حسن أبو طالب" تطبيق الشريعة الاسلامية في البلاد العربية " ط٤ ، جامعة القاهرة ، الكتاب الجامعي ١٩٩٥ ص٢٩ وما بعدها .

(ج) آليات تنفيذ العولمة الثقافية الإسلامية:

على عكس الحضارة الغربية السائدة العالم اليوم من الثابت تاريخياً وواقعياً، إن المسلمين لم يلجئوا في يوم من الأيام إلى إكراه أحد على الدخول في الإسلام أو اعتناق ثقافته، وإنما كانوا إذا فتحوا بلداً من البلدان، عرضوا على أهله الإسلام فإن دخلوا فيه عن اقتناع فبها ونعمت، وان أبوا إلا البقاء على دينهم وعقيدتهم تركوهم وشأنهم وعاملوهم بالمعاملة العادلة التي قررتها الشريعة الإسلامية وكتب التراث الإسلامي زاخرة بذلك، قال تعالى: ﴿لا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾[1]، وقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُمْ بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ﴾[2].



(١) سورة البقرة، آية (٢٥٦).
(٢) النحل ١٢٥.

الباب الثاني

حكومة الدولة المعاصرة

الباب الثاني

حكومة الدولة المعاصرة*

تقديم وتقسيم:

إن الدولة بمفهومها التقليدي ، والذي ظل سائداً على مر التاريخ السياسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين والذي كان يرتكز على قاعدة السيادة الوطنية، بات مهدداً بخطرين **أولهما**: خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها[1]، **والثاني**: تمزيق الوحدة الوطنية هذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل العلمي في (**الفصل الأول**) (**الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة**).

نحن إذا أمام عالم جديد، تغيرت فيه المفاهيم والأسس، بل والأيديولوجيات التي كانت سائدة في الماضي، فقد انهارت الاشتراكية التي كانت يتزعمها الاتحاد السوفيتي السابق، وتخلى الاتحاد السوفيتي من الكتلة الشرقية وكان من تداعيات هذا الانهيار أن شعرت التجربة الرأسمالية التي تصورها الولايات المتحدة الأمريكية أنها قد انتصرت إلى الأبد على حد كتابات البعض ومنهم: "فرانسيس فوكايا" ما في كتابه نهاية التاريخ والسؤال المطروح هنا إلى أي اتجاه تسير الدولة المعاصرة وأي الإيديولوجيات ستتبناها في ظل المتغيرات العالمية الجديدة؟

---

* تمشياً مع ما سبق ان ذكرناه في المقدمة العامة للرسالة ، من ان الحكومة العالمية قد يصعب تطبيقها عملياً بدون إرادة دولية لذا فقد ذهب اتجاه في الفقه القانوني والسياسي المعاصر الى ان التعامل مع المتغيرات العالمية التى يشهدها عالمنا اليوم يكون من خلال (التحديث) والتحديث يكون في كل شئ فهو منظومة متكاملة تمكن الدولة المعاصرة من الدخول الى هذا العالم ، بقدر من الفهم للأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا، هذا وقد أفردنا هذا الباب للحديث عن (حكومة الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة) كجهد علمي متواضع من جانبنا للتعامل مع هذه المتغيرات العالمية الجديدة.

(١) تتمثل في منظمة التجارة العالمية – المؤسسات العالمية الجديدة ، وقد سبق وأن تعرضنا لهذا في ص٤٧ ، ونحن في هذا الباب سوف نعرض لظواهر أخرى تهدد السيادة الوطنية .

يذهب البعض إلى أننا نتجه نحو فلسفة ليبرالية جديدة لها سمات مختلفة عن حقبة ما قبل التسعينات ، فهو اتجاه يتسم بالتحرر من فكرة الصراع مع الآخر في ضوء الصراع الأيديولوجي التقليدي بين الشرق والغرب ويذهب البعض الآخر إننا سنشهد اتجاه الفكر ليبرالي متعدد الجوانب فمثلاً ليبرالية قومية أوروبية وليبرالية قومية غربية، وعلى أية حال فإننا سوف نتناول بالبحث والتحليل إلى أي الإيديولوجيات ستتبناها الدولة المعاصرة في ظل الألفية الثالث وذلك في: (**الفصل الثاني) (إيديولوجية الدولة المعاصرة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة**)

إن التحديات المعاصرة التي تواجه الدولة القومية خطيرة، إذا لم يتم التعامل معها بفكر واعي يدرك حقيقة الأوضاع التي يمر بها النظام العالمي فإن الدولة سوف تتعرض لمخاطر حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يستند إليها المجتمع وسيصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي، لذا وجدنا جانب كبير من الفقه القانوني ينادي بالتحديث وإعادة النظر في كل مؤسسات الدولة بقدر مقبول من الفهم للأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا- هذا وقد وقع اختياري على صانعي القرار السياسي والذي بيده دفة الأمور في إدارة الدولة" **حكومة الدولة المعاصرة" (الفصل الثالث)**

تقسيم:

في ضوء ما تقدم سوف نقسم الدراسة في هذا الباب إلى فصول ثلاثة:

الفصل الأول: الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

الفصل الثاني: إيديولوجية الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة.

الفصل الثالث: حكومة الدولة المعاصرة.

الفصل الأول
الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة

تمهيد وتقسيم:

لقد شهد عالمنا المعاصر مجموعة من المتغيرات العالمية الجديدة[1]، والتي أثرت وبعمق في الدولة القومية وبصورة متزايدة فقد تقلصت السيادة القومية نتيجة المتغيرات العالمية وأهمها الثورة التكنولوجية، وأحادية القطبية العالمية ، هذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل العلمي في (المبحث الأول)، **"السيادة الوطنية وخطر انتزاعها"**

وثمة أمر آخر لا يقل خطورة عن سابقه يهدد كيان الدولة هو تمزيق الوحدة الوطنية بسبب الضغوط العالمية من جانب الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي، والتي لو حدث فسوف تتحلل إلى كيانات اثنية عصبوية دون وطنية تفقد فيها الدولة في ظلها طابعها كممثل حقيقي للقوى الاجتماعية المتجددة وتنفرط فيها حقوق المواطنة ويبدأ ولاء الناس للدولة والكيان الوطني في الاضمحلال والتراجع وهذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل في (المبحث الثاني)، **"الوحدة الوطنية وأثر الضغوط العالمية عليها"**

وفي ضوء ما تقدم سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول : السيادة الوطنية وخطر انتزاعها.

المبحث الثاني : الوحدة الوطنية وأثر الضغوط عليها.

---

(١) ذهب البعض إلى أنها تتمثل فيما يلي :
١ - انفجار الثورة التكنولوجي. ٢ - أحادية القطبية العالمية.
٣- تصاعد ظاهرة العولمة. ٤ - تصاعد الخلل والتوازن الاستراتيجي الدولي.
٥- تزايد قوة ونفوذ الشركات العملاقة المتعددة الجنسية.
٦ - اختراق نظم القومية في الإدارة والاقتصاد والإعلام بدعوى العولمة.
٧- تآكل شرعية النظم الحاكمة وانحسار مصداقية الدول أمام شعوبها.
انظر في ذلك: د . السيد عليوة "حكومة الغد" القاهرة ١٩٩٩ مركز القرار للاستشارات انظر أيضا: د. عبد الخالق عبد الله "العالم المعاصر والصراعات الدولية" عالم المعرفة - الكويت .

المبحث الأول
السيادة الوطنية وخطر انتزاعها

تقسيم:

مبدأ السيادة الوطنية، من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر والتي يقوم عليها النظام الدولي الراهن، وهو ما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة فقد نصت المادة الثانية منه تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى– وفقاً للمبادئ التالية:

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

هذا وسوف نتناول بالدراسة والتحليل السيادة الوطنية وخطر انتزاعها في مطلبين:

المطلب الأول: الإطار النظري التقليدي للسيادة الوطنية .

المطلب الثاني: المتغيرات العالمية الجديدة وأثرها على السيادة الوطنية.

المطلب الأول
الإطار النظري التقليدي للسيادة الوطنية

تقسيم:

في إطار فرعين سوف نتناول بالدراسة الإطار النظري التقليدي لمفهوم السيادة الوطنية:

الفرع الأول: المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية.

الفرع الثاني: مبدأ السيادة الوطنية في الحياة المعاصرة.

الفرع الأول
المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية

يعني مفهوم السيادة الوطنية في الفقه القانوني:

"إن كل دولة تمارس سلطانها الكامل وحقوقها العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل إقليمها على هذا الإقليم وعلى ما يوجد عليه من أشخاص أو منظمات أو أشياء مما يستبعد أي تدخل لدولة أخرى في هذا النطاق"[1].

هذا وقد تعددت التعريفات للسيادة الوطنية في كتب الفقه القانوني[1]، وتعنى السيادة خارجياً:

استقلال الدولة وعدم خضوعها لأي سلطة أخرى بما يتضمن ذلك من عدم قابليتها لتلقى أي أوامر صادرة لها من الخارج، وان تتعامل على قدم المساواة مع غيرها.

وفي إطار محورين رئيسين نعرض بالبحث للمفهوم التقليدي لنظرية السيادة الوطنية:

(أ) نشأة المبدأ وتطوره.

(ب) النتائج القانونية والسياسية المترتبة على مبدأ السيادة الوطنية.

(أ) **نشأة المبدأ وتطوره:**

مبدأ السيادة الوطنية مبدأ قديم ، قدم فكرة الدولة ذاتها ، وقد ظهر هذا المبدأ لتأكيد وجود الدولة الأوروبية الحديثة وذاتيتها وكان الغرض منه القضاء

---

(١) د . جعفر عبد السلام " المنظمات الدولية " ط١٩٨٢ دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر ، ص٢٥٩

(٢) انظر في ذلك : د . ثروت بدوي " النظم السياسية " ط١٩٧٠ ص٤٠ ص٤١ د . محمد كامل ليلة " النظم السياسية الدولية " الحكومة " ص٢١٢ فقد عرفا السيادة : بأنها خصية من الخصائص التى تنفرد بها السلطة السياسية في الدولة، كما عرفها البعض " بأنها تلك السلطة العليا التى لا تعرف فيها تنظيم من علاقات سلطة عليا أخرى: أنظر في ذلك : د.عبد الحميد متولي "المفصل في القانون الدستوري" ط١٩٥٧، ص٢٢٥

على فكرة السيد الأعلى في مواجهة الولاء المزدوج للبابا والإمبراطور التي كانت سائدة إبّان العصور الوسطى[(١)].

وتعني السيادة آنذاك "إن الدولة صاحبة السيادة لا يقل مركزها عن مركز أية دولة أخرى مهما كانت هذه أعظم قوة وأكثر اتساعاً ولكل دولة مطلق التصرف في أمورها الداخلية، كما إن لكل منها سلطة مركزية تحكمها".

وقد لقي هذا المبدأ رواجاً كبيراً وتسليماً تاماً وأسهم الفكر الألماني إسهاما كبيراً في تعظيم مبدأ السيادة الوطنية حتى صاغ "يلنيك" في القرن التاسع عشر نظرية اختصاص الاختصاص، وهو ما يعني السلطة الأصلية غير المقيدة وغير المشروطة للدولة في إن تحدد المسائل التي تدخل دائرة اختصاصها[(٢)].

السيادة الوطنية التزاماً دولياً في التاريخ المعاصر:

نصت المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة على "تعمل الهيئة وأعضاؤها في سعيها وراء المقاصد المذكورة في المادة الأولى وفقاً للمبادئ الآتية:

١ - تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

وبمقتضى هذا النص، أصبح مبدأ السيادة الوطنية التزاماً دوليا واجب احترامه من فبل أعضاء المجتمع الدولي، على أساس أن لميثاق الأمم المتحدة قوة إلزامية، باعتباره نوع من التشريع الدولي الذي يعد تعبيرا عن مشيئة سلطة دولية عامة ذات اختصاص بوضع القرارات واتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على السلام والأمن في المجتمع الدولي هذا ويقتضي هذا الميثاق يسري على جميع أعضاء المجتمع الدولي سواء كانوا أعضاء في الأمم المتحدة أو ليسوا أعضاء استناداً إلى نص المادة (٦) الفقرة الثانية من الميثاق[(٣)].

---

(١) " Delile Burns : Political Ideals مرجع سابق الاشارة اليه ص١٤٤

(٢) أنظر : د . صلاح الدين عامر "القانون الدولي في عالم مضطرب" السياسة الدولية ، العدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص٨٥

(٣) انظر: د . حسن الجلبي "مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء فيها" المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد (٢٢) ١٩٦٦ ص٦٨

ولـذا بـات واضـحاً عـلى جميـع أعـضاء المجتمـع الـدولي الالتـزام بكـل الالتزامات والنتائج المترتبة على الإقرار بمبدأ السيادة الوطنية التي أقرهـا ميثـاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

(ب) النتائج القانونية والسياسية المترتبة على إقرار مبدأ السيادة الوطنية:

من أهـم النتـائج المترتبـة عـلى الإقـرار بمبـدأ الـسيادة الوطنيـة في مجـال العلاقات الدولية، وفقاً لما جاء في ميثاق الأمم المتحـدة، واللجنـة الخاصـة التـي عهد إليها بالنظر في صياغة مبادئ القانون الدولي (الجمعية العامة).

- **أولا:** ليس لأي دولة، أو مجموعة من الدول الحق في التـدخل مبـاشرة أو عـن طريق غير مباشر لأي سبب كان في الشئون الداخلية أو الخارجيـة لأي دولة أخرى[١].
- **ثانيا:** المساواة بـين الـدول في الحقـوق والواجبـات في المـؤتمرات والمـنظمات الدولية.

تلك هي أهم النتائج التـي ترتبـت عـلى الإقـرار بمبـدأ الـسيادة الوطنيـة التقليدية والتي تتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وما هو مـسلم بـه دولياً[٢].

الفرع الثاني

مبدأ السيادة الوطنية في الحياة المعاصرة

في عبارات مـوجزة نحـن نكـشف عـن طبيعـة المبـدأ ونحـن في أعتاب القرن الحادي والعشرين:

---

(١) أنظر: نص المادة الثانية والمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.

(٢) أنظر نص المادة الأولى من الميثاق، إنهاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احـترام المبـدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، وانظر : صياغة اللجنـة الخاصـة التـي عهـد إليها بصياغة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول. انظر : Oppenhiem , international law , vol 1 1958 , p 305.

نظراً للتطورات العديدة والمتغيرات العالمية التي جدت على صعيد الحياة الدولية فإن هذا المبدأ بمفهومه التقليدي لم يعد على هذا النحو المبالغ فيه على بساطته المنصوص عليها في الميثاق، فقد أصبحت هناك مجالات تتدخل فيها الهيئات الدولية أو تكون محلاً لتطبيق قواعد القانون الدولي العام داخل الدولة أو تتداخل تلك الاختصاصات الدولية والوطنية، ذلك أن مصالح الدول قد تشابكت تشابكاً معقداً وتداخلت مع مصلحة المجتمع الدولي، بحيث بات من الصعوبة بمكان أن نجد مسألة واحدة في صميم السلطان الداخلي لا تمس العلاقات السياسية الدولية.

المطلب الثاني

المتغيرات العالمية الجديدة وأثرها على السيادة الوطنية

تقسيم:

إن المتغيرات العالمية الجديدة التي وجدت على الصعيد الدولي في حياتنا المعاصرة أثرت وبعمق على السيادة الوطنية وأضعفت سلطتها، والظواهر العالمية الجديدة متعددة نذكر في هذا المطلب اثنين من الظواهر التي أثرت على السيادة الوطنية وبصورة مباشرة.

وفي إطار فرعين نبحث بالدراسة والتحليل أثر ظاهرتين عالميتين على السيادة الوطنية:

الفرع الأول: الثورة التكنولوجية الحديثة والسيادة الوطنية.

الفرع الثاني: أحادية القطبية وأثرها على السيادة الوطنية.

الفرع الأول

الثورة التكنولوجية الحديثة

إن المفهوم النظري للسيادة ، يعنى سيطرة الدولة على إقليم كعين وقدرتها على التحكم فيه جواً وبراً وبحراً، بيد أن انفجار الثورة التكنولوجية المعاصرة

بكل أبعادها التقنية والعلمية والثقافية، جعلت من المستحيل أن تتحكم بصفة مطلقة على إقليمها، فالأقمار الصناعية والمركبات الفضائية تدور حول الأرض وتنتهك مجالات للسيادة الوطنية للعديد من الدول في العالم، ومع ذلك لا تستطيع الدول أن تفعل شيئاً تجاهها كذلك تدخل الموجات الهوائية حدود أي دولة من الدول الأخرى دون استئذان وفي بعض الأحيان تحمل هجوماً فكرياً وثقافياً على أنظمة الحكم والسلطة فيها ولا تقدر الحكومات أن تفعل شئ حيال هذه الانتهاكات التي قد تزعزع الأمن الداخلي للدولة، كل ما تستطيع أن افعله هي أن تطلق موجات هوائية للرد على هذه الاختراقات[1].

لقد تمكنت الثورة التكنولوجية الحديثة من ربط العالم كله بشكل كبير من خلال الحواسب حتى أصبح عالمنا اليوم عبارة عن قرية صغيرة، لا تعرف حدود دول إن السيادة الوطنية بمفهومها التقليدي كاد يتلاشى بفضل الثورة التكنولوجية الحديثة الأمر الذي دعا بعض الفقه القانوني والسياسي إلى إثارة الجدل حول المفهوم التقليدي لنظرية السيادة الوطنية.

الفرع الثاني

أحادية القطبية وأثرها على السيادة الوطنية

تقسيم:

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وانتهاء دوره كقطب عالمي وزالت الثنائية القطبية، برزت الولايات المتحدة كقوى عظمى وحيدة تتبوأ مكان الصدارة العالمية وقد تبنت الدعوة إلى ما أسمته بالنظام العالمي الجديد[2] وفق الرؤية الأمريكية، هذه الرؤية التي غيرت من نمط وهيكلة النظام العالمي الذي كان قائماً منذ الحرب العالمية الثانية على الثنائية القطبية، ومما لاشك فيه أن هذه

---

(١) انظر: د. جعفر عبد السلام "سيادة الدولة على الأثير" مجلة مصر المعاصرة- عدد أكتوبر - ١٩٧١.

(٢) انظر: محمد السيد أحمد "حول اشكالية النظام الدولي الجديد" السياسة الدولية ، العدد ١٠٤، ابريل ١٩٩١م.

الرؤية الهيكلية الجديدة التي أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية، أثرت على السيادة الوطنية للدول، الأمر الذي دعت الفقه القانوني والسياسي إلى القول بوجوب إعادة النظر في نظرية السيادة الوطنية وفي إطار محورين نبحث هذه الأحادية القطبية العالمية وأثرها على السيادة الوطنية مبينين رأي الفقه القانوني المعاصر حول نظرية السيادة الوطنية:

(أ) تطبيقات عملية لانتهاكات السيادة الوطنية.

(ب) رأي الفقه القانوني المعاصر في نظرية السيادة الوطنية.

(أ) تطبيقات عملية لانتهاكات السيادة الوطنية:

إذا كان ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي يقضيان باحترام مبدأ السيادة الوطنية وعدم جواز التدخل في الشئون الداخلية، وأنه لا توجد سلطة فوق سلطة الدولة تستطيع أن تلزم الدولة بقبول وحلول لا ترضاها.

فان الواقع المعاصر يقضي بعكس ما تقدم . فقد جدت على الصعيد الدولي ظواهر عالمية جديدة غيرت من المفهوم التقليدي للسيادة الوطنية.

ومن أهم الظواهر العالمية التي أثرت في سيادة الدول، وتطبقت عملياً: "ظاهرة التدخل الدولي الأجنبي بدون غطاء شرعي من الأمم المتحدة"، والنموذج التطبيقي العملي لهذه الظاهرة هو التدخل الأجنبي من جانب الولايات المتحدة الأمريكية في دولة العراق منتهكة السيادة الوطنية لها.

ففي ١٢ سبتمبر ٢٠٠٢ وجه الرئيس "جورج بوش الابن "آنذاك أنظار العالم لقضية العراق، في كلمته أمام الجمعية العامة في افتتاح دورتها الـ٥٧ للأمم المتحدة باتخاذ إجراءات لنزع أسلحة العراق محدداً إياها من أنها ستصبح مهمشة وغير ذات جدوى إذا فشلت في ذلك وهدد بالتحرك منفرداً إذا لم تتمكن المنظمة الدولية من تحقيق تقدم في هذا الصدد.

وبدون تفويض من مجلس الأمن بالتدخل العسكري ضد دولة العراق وفي فجر يوم الخميس الموافق ٢٠ مارس ٢٠٠٣ بدأت الحرب على العراق لنزع

أسلحة الدمار الشامل ، وسقوط نظام البعث العراقي ليمثل سابقة دولية في العلاقات الدولية ، خارج إطار النظام القانوني التي أرسته الأمم المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى.

إن ما حدث يمثل انتهاك صارخ لمبدأ السيادة الوطنية، والملاحظ للخطاب السياسي الأمريكي من جانب الرسميين في الإدارة الأمريكية يجد فيه تهديد ووعيد أمريكي إذا لم تمتثل لأمور معينة وهذا خاص لبعض الدول وينال هذا النصيب الأوفر منطقة الشرق الأوسط كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تصوراً شاملاً لتغير الجغرافيا السياسية والثقافية للإقليم العربي وفي هذا التصور يقع استخدام القوة بالتقسيط أو بخطورة إذا لزم الأمر مع عدد كبير من الدول العربية[1] لذا بات واضحاً إن سيادة الدول هي معرضة للزوال في المستقبل القريب.

(ب) رأي الفقه القانوني المعاصر في نظرية السيادة الوطنية:

انقسم الفقه القانوني والسياسي المعاصرين، حيال ما يتعرض له مبدأ السيادة الوطنية في ظل المتغيرات الجديدة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول: البقاء على مبدأ السيادة الوطنية[2] :

يرى جانب من الفقه القانوني أنه ينبغي الإبقاء على مبدأ السيادة الوطنية، وذلك في حدود القانون الدولي القائم.

وهو ما أشارت إليه المحكمة الدائمة للعدل الدولية في أحد أحكامها عندما قررت أن على الدولة ألا تتجاوز الحدود التي رسمها القانون لصلاحيتها

---

(١) أنظر: د . محمد السيد السعيد "المأزق الاستراتيجي العربي" الأهرامات ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٢م.

(٢) أنظر في معنى ذلك: د. صلاح الدين عامر " القانون الدولي في عالم مضطرب " السياسة الدولية، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٨٥، وانظر في ذلك :

Ch-Rouss EAU , Droit luternational public DALL OX 1924 P .13.

انظر أيضاً ، ص٨٠ "Jean tomoke "Jurisdiction

وأن تصرفاتها ضمن تلك الحدود التي تدخل في سيادتها ، وهو ما يعني أن السيادة فكرة قانونية محدودة ونابعة من القانون الدولي وخاضعة له، وترتيباً على ما سبق بات القول بأن مبدأ السيادة الوطنية قد زال عنه طابعه العتيق المطلق، وأن الدولة في المجتمع الدولي المعاصر، قد أصبحت دولة قتنون تلتزم بأحكام دولية حددها القانون الدولي وقواعده العامة كما أن القول بأن السلطة السياسية لا تلتزم بأية قواعد قانونية من الخارج هو قول وتوصيف خطأ ولا يتفق مع المبادئ التي يسير عليها المجتمع الدولي– ذلك أن قواعد القانون الدولي تفيد سيادة الدولة وتفرض عليها مساراً يجب إتباعه[١] .

الاتجاه الثاني: إلغاء مبدأ السيادة الوطنية[٢]

يرى جانب من الفقه القانوني السياسي أنه ينبغي أن يحل محل مبدأ السيادة الوطنية فكرة المصلحة العالمية، والتقدم نحو العالمية وحجتهم أن فكرة السيادة في طريقها إلى الزوال، تحت تأثير المتغيرات العالمية الجديدة لتحل محلها فكرة المصلحة العالمية والدعوة إلى وجوب إخضاع مصلحة الدول الخاصة للمصلحة العامة للمجتمع الدولي فالدولة المعاصرة بالمفهوم الجديد للسيادة الوطنية من وجهة نظر هذا الاتجاه قد باتت عضواً في المجتمع الدولي تتحرك ضمن حدود القانون ، وتلتزم بأوامر وتتعرض مثلما يتعرض الأفراد للزجر والتنبيه والعقاب من دولة أخرى مساوية لها في السيادة .

ومن النماذج العملية التي تدل على ذلك ما تقع من جانب الولايات المتحدة الأمريكية اليوم على كثير من دول العالم ضاربة بمبدأ السيادة الوطنية عرض الحائط.

---

(١) أنظر في معنى ذلك : د . محسن خليل " النظم السياسية والدستور اللبناني" ط١٩٧٩ ، ص٣٥، ص٣٦

(٢) انظر في ذلك: د . صلاح الدين عامر، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٨٥ ، وانظر في ذلك أيضاً:

The city of man ; Adeclaration on world Democracy, NEW YORK , 1941 , P 27.

وفي تقديري:

البقاء على مبدأ السيادة الوطنية رغم ما تعرض له من اختراقات بسبب التغيرات العالمية الجديدة، وهذا ما ستحاول الدول جميعها الاحتفاظ بسيادتها لكن سلطاتها قد تتآكل[١].



(١) انظر استاذ د. صلاح الدين فوزي (قانون المناقصات والمزايدات رقم ٥٨ لسنة ١٩٩٨، مرجع سابق الإشارة إليه.

المبحث الثاني

الوحدة الوطنية* وأثر الضغوط العالمية عليها

تمهيد وتقسيم:

إن الضغوط الدولية التي تمارسها الدول الكبرى المهيمنة على النظام العالمي وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية[1] على الدول الضعيفة تؤدي إلى إضعاف السلطة السياسية للدولة وتآكل مبدأ السيادة الوطنية ، وهذا بدوره يترتب عليه تداعيات خطيرة على الوحدة الوطنية للدولة **وأولها**: إيقاظ أطر الانتماء سابقة على الأمة والدولة، أعنى القبيلة والدين والطائفة والدفع بها جميعاً إلى الصراعات العرقية والمذهبية وتمزيق الهوية الثقافية الوطنية لصالح خصوصيات ثقافية أخرى غير وطنية، **وثانيها**: كما تؤدي إلى التفريط المستمر في استقلالية القرار الوطني والتنازل عن مبدأ السيادة لصالح كيانات أكبر منها ومن ثم ينفرط عقد الدولة حيث تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يستند إليها المجتمع، ومن ثم تصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي.

وفي ضوء ما سبق سوف نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: أسباب صراع الهويات.

المطلب الثاني: الحلول المقترحة.

---

* وتعنى الوحدة الوطنية أو الانتماء الوطني هو عبارة عن مجموعة متكاملة من الأفكار والقيم والأعراف والتقاليد التى تتغلغل في أعماق الفرد فيحيا بها وتحيا به حتى تتحول الى وجود غير محسوس كأنه الهواء يتنفسه وهو لا يراه: انظر في ذلك : د . عبد المنعم المشاط " التعليم والتنمية السياسية "مستقبل التربية العربية ، القاهرة ، العدد ٢ ، ط١٩٩٥ ، ص١٧

(١) أنظر تفصيلات الضغوط الخارجية تجاه القارة الأفريقية:

John Raven hill "Africa contining crisis" The Elusiveness of development In j . Raven hill (ed) "Africain Economic crisis, NEW YORK, Columbia university press, pp 26. 28.

المطلب الأول

أسباب صراع الهويات[1]

تقسيم:

من أهم أسباب صراع الهويات إضعاف سلطة الدولة والثقافة الوافدة على ثقافة الوطن، وهو ما يطلق عليها (الحداثة).

وفي إطار فرعين رئيسين سنبحث بالدراسة والتحليل أسباب صراع الهويات والحروب الأهلية داخل الدولة القومية:

الفرع الأول: ضعف السلطة السياسية.

الفرع الثاني: الحداثة.

الفرع الأول

ضعف السلطة السياسية

يقصد بالسلطة في أبسط معانيها "القوة التي يمارسها أو يمكن أن يمارسها شخص ما على شخص آخر، بما يسمح بأن يقوم الأول بفرض إرادته على الثاني[2] فالسلطة إذن تتكون من عنصرين السيطرة والاختصاص"[3].

وفي تقديري:

أنه يمكن أن نرجع أسباب ضعف السلطة السياسية للدولة المعاصرة إلي سببين: **أولهما:** أسباب خارجية، **وثانيهما:** أسباب داخلية.

---

(١) تعنى الهوية : هي وحدة من المشاعر الداخلية التي تتمثل في الشعور بالاستمرارية والتمايز والديمومة والجهد المركزي ، وهذا يعنى أن الهوية هي وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التي تجعل الشخص يتمايز مما سواه ويشعر بوحدته الذاتية، وعلى ذلك يتميز مفهوم الانتماء عن مفهوم الهوية ، فالهوية تتميز بطابع الشمولية ، وبينما الانتماء عنصراً من عناصر الهوية،أنظر في ذلك: " أليكس ميكشيللي " (الهوية) " ترجمة: على وطفة " دمشق دار الوسيم للخدمات الطباعية ١٩٩٣ ، ص١٥

(٢) أنظر في ذلك: د . ماهر عبد الهادي : " السلطة السياسية في نظرية الدولة ط١٩٨٠ ، ص٣٥

(٣) أنظر : د . سعاد الشرقاوي "النظم السياسية في العالم المعاصر"ط١٩٧٦ ، ص٤٥.

وفي إطار محورين سوف نعرض بالبحث والتحليل أسباب ضعف السلطة السياسية:

(أ) الأسباب الخارجية.

(ب) الأسباب الداخلية.

(أ) الأسباب الخارجية:

إن الدولة التي لا تمتلك عناصر القوة المعاصرة وتحسن استغلالها ستصبح عرضة لأي تأثير على وحدتها الوطنية بل على سلطتها السياسية.

هذا ويمكن تلخيص عوامل القوة المعاصرة في عالم اليوم والغد بما يلي:

١- القوة العسكرية والقتالية.

٢- الثروة وامتلاك مصادر الطاقة والموارد الأولية اللازمة لنمو الصناعة سواء كانت في المجال المدني أو العسكري[١].

٣- المعرفة سواء كانت معرفة علمية أو تقنية أو ثقافية.

إن تلاحم عناصر القوة الثلاثة يعطي قدرات هائلة لمن يمتلكها ويحسن استغلالها، **أولها**: لا تكون الدولة عرضة للتأثيرات الخارجية، فلا تضعف سلطتها، ومن ثم تظل محافظة على الوحدة الوطنية، **ثانيها**: تستطيع الدولة أن تؤثر في السياسة الخارجية ويصبح لها صوتاً مسموعاً لدى المجتمع الدولي، مما ينعكس ذلك بالرفاهية على أفراد شعبها.

وإذا نظرنا إلى الخارطة الجغرافية والسياسية لعالم اليوم لرأينا أن الدولة الوحيدة التي تمتلك عناصر القوة الثلاثة، وتهيمن عليها هي الولايات المتحدة الأمريكية التي استطاعت أن تثبت بأن تأثير هذه العوامل الواحد في الآخر يمكن السلطة السياسية من الهيمنة على المسرح العالمي.

(١) أنظر في أهمية الثروة بالنسبة للقوة السياسية :

Peter M. Harris, Foundation of Political Science, London Hutchinson 1976, p16.

لذا نجد الدول الكبرى تسعى لإقامة التجمعات الاقتصادية والسياسية لكي توفر لنفسها العناصر الثلاثة للقوة فها هي أوروبا توحد دولها لكي يستمكن الاقتصاد الأوروبي من أن يقف على قدم المساواة مع الاقتصاد الأمريكي والياباني وتوجد مؤسسات علمية وتقنية كما يوجد تجمعات أخرى تتحد فيما بينها مثل: (الآسيان- الأوبيك) إن هذا العصر له سماته[1] التي تميزه عن سابقه قبل انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، فلا مجال فيه للدول الصغيرة الضعيفة، ولذا ينبغي على الدول أن تتكتل فيما بينها اقتصادياً وسياسياً، حتى تستطيع أن تواكب تغيرات هذا العصر، وبغير ذلك ستسحق بأقدام الآخرين وتزول سلطتها لصالح كيانات فوق قومية وتتعرض وحدتها الوطنية للتمزق السياسي.

(ب) الأسباب الداخلية:

من أهم أسباب صراع الهويات وتمزيق الوحدة الوطنية ومن ثم ضعف القوة السياسية يمكن إرجاعها إلى أسباب ثلاثة:

١- غياب أسس النظام الديمقراطي الصحيح داخل الوطن.

٢- التخلف الاقتصادي، وعدم ملاحقة التقدم الحضاري المعاصر.

٣- ضيق الثقافة الوطنية لدى أفراد الشعب ورجال الحكم.

إن وجود هذه الأسباب الثلاثة في تقديرنا داخل أي وطن يخلق صراعاً للهويات وحروباً أهلية، ونعرض فيما يلي بإيجاز لكل سبب من هذه الثلاثة:

أولاً: غياب اسس النظام الديمقراطي الصحيح:

إن النظام الديمقراطي ينبغي إن يقوم على دعائم حتى تتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة بين أبناء الوطن، وهذه الدعائم تتمثل في[2]:

---

(١) من أهم سمات هذا العصر:
١- زيادة سيطرة ونمو الشركات المتعدية الحدود.
٢- تصاعد نفوذ الايدولوجيا الليبرالية، وسعي الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا لتوجيه العالم نحو تبنى الديمقراطيات الليبرالية.
٣- ازدياد تأثير الدول الكبرى من خلال وسائل الإعلام ومن خلال الانترنت.

(٢) سوف نعرض لهذه الدعائم بالتوضيح في المطلب الثاني ص

١ - تعدد الإرادات الفاعلة في عملية صنع القرار.
٢- تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم بالمحكوم.
٣- الرقابة السياسية.
٤ - الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة.
٥- استقلال السلطة القضائية استقلالاً كاملاً.
٦- احترام حقوق الإنسان وحرياته.

بغير هذه الدعائم في النظام الديمقراطي سوف يكون هناك صراعاً للهويات ومن ثم تتمزق الوحدة الوطنية.

ثانياً: التخلف الاقتصادي:

من الأمور المسلم بها أن كل تقدم اقتصادي يفضى بالضرورة إلى تعميق الهوية الثقافية الوطنية، والعكس أن كل تخلف اقتصادي لا يزيد إلا من فرص البؤس الثقافي وفقدان الهوية وتآكل السيادة الوطنية، هذا وقد أثبتت التجربتان الصينية واليابانية هذا المفهوم.

ثالثاً: ضيق الثقافة الوطنية لدى أفراد الشعب(١):

وتتجلى ملامح ضيق الثقافة الوطنية لدى الفرد في عدة نقاط:

١ - اهتمامات الفرد لا تخرج من حدود أسرته أو عائلته.
٢ - ثقافة رعوية تنظر إلى مخرجات النظام أو نتائج العملية الإدارية، ولا تنظر إلى مدخلات النظام أو العملية والمشاركة السياسية.
٣- ثقافة تقليدية يكون التماسك فيها تماسكاً عضوياً مبنى على القيم والتقاليد الموروثة التي تحدد مراكز الأفراد في المجتمع ، وليس تماسكاً آلياً مبنياً على العقلانية والتخصص والكفاءة.

---

(١) أنظر في ذلك: G.Almound S.Verba , " The Civice culture , Roston : Little Brow nand Company , 1965 , PP 11 , 26.

الفرع الثاني

الحداثـة

لا شك أن أبرز الأسباب التي ساهمت في أزمة ثقافة الشعوب، وعلى الأخص الثقافة الإسلامية، الصدمة التي سببتها الحداثة داخل المنظومة الثقافية العربية.

وحدة هذه الأزمة تكمن في أن هذه الحداثة وافدة وهي وليدة حضارة أخرى مغايرة ومختلفة، وقد أدخلت اضطراباً على الفرد وقلقاً على المجتمعات الإسلامية، فارتفعت الطمأنينة واهتزت المفاهيم وتحولت المجتمعات العربية إلى مجتمعات مرتعشة(١).

والسؤال المطروح الآن ما هي الحداثة التي تخلق صراعا للهويات؟

الحداثة تعنى في الفقه السياسي:

"إن أمريكا تمثل النموذج الأصلي للحداثة الثقافية وينبغي على المجتمعات الأخرى بما فيها المجتمعات الأوروبية المصدر الأصلي للحداثة الاحتذاء به"

هذا...

وقد منعت الحرب الباردة اختبار هذا الغرض اختباراً عملياً وعلمياً لكن الأمور تغيرت بعد نهاية الحرب مع اختفاء التهديد الشيوعي بانهيار الاتحاد السوفيتي والكتلة الشرقية فلدى الولايات المتحدة تصوراً تكشف لنا فيه الدراسات والثقافية والاجتماعية عن حداثة تفرضها على دول العالم.

وقد كشف لنا توماس باترسون عن الحداثة الأمريكية في كتاباته(١) حيث ذكر أن الرسميين في حكومة الولايات المتحدة الأمريكية قد عبروا عن الحداثة

---

(١) عياض بن عاشور "الضمير والتشريع" (العقلية المدنية والحقوق الحديثة) تونس، (د. ن) طبعة ١٩٩٨م.

(٢) أنظر: "توماس سي باترسون": الحضارة الغربية– الفكرة والتاريخ" ترجمة: شوقي جلال والمجلس الأعلى للثقافة– القاهرة ٢٠٠١ ص٣٨، ص٣٩، وللعلم فالعنوان الأصلي للكتاب هو: inventing western civilization ومعناه عربياً: "اختراع أو اختلاق الحضارة الغربية".

التي يسعون لفرضها على دول العالم ويمكن لنا أن نعرض لأهم ملامح الحداثة من المنظور الأمريكي في النقاط التالية :

- **أولا**: أن رسالة كل من يتولى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية ليست مقصورة على الحفاظ على الحضارة الأمريكية بل أيضاً العمل على نشرها على أبعد أركان المعمورة.
- **ثانيا**: لكي يقوم المجتمع الأمريكي بهذه الرسالة ، عليه أن يتوافر لدى جميع الأمريكيين تقييماً وتقديراً عميقين ، للرأي القائل أن مجتمعهم ليس فقط مجتمعاً استثنائياً فريداً، وأنهم هم "شعب مختار" اختاره الرب لمهمة انجاز رسالته لنشر الحضارة.
- **ثالثا**: وقد اقتنع كثيرون من الأكاديميين ورجال الدولة في الولايات المتحدة الأمريكية بالحرب الباردة وانتصارهم فيها ، وصدقوا أن الحضارة الأمريكية والحضارة الغربية حضارة تقديمية، وأن خصومها وأولهم الاتحاد السوفيتي السابق نظام شرقي استبدادي غير متحضر، كما اعتبروا كل المجتمعات الموجودة خارج نطاق الفلك السياسي للولايات المتحدة وحلفائها مجتمعات متخلفة يماثلون المراحل الأولى في تاريخ التطور الاجتماعي الغربي لرفضهم الرأسمالية.

المطلب الثاني
الحلول المقترحة*

تقسيم:

خلصنا من المطلب السابق، إن إضعاف السلطة السياسية الوطنية، وتآكل مبدأ السيادة الوطنية، يترتب عليه تداعيات خطيرة على كيان الدولة، أهمها إيقاظ

---

* أن الحلول والمقترحات التى نذكرها في هذا المطلب ليست من محض خيالنا ، بل هي دراسات علمية وضعها بعض الفقه القانوني والسياسي استندنا اليها ونحن نعرضها هنا لعل يؤخذ بها .

أطر الانتماء كانت سابقه على الدول كالقبلية[1] والطائفية والدفع بها جميعاً إلى صراعات وحروب أهلية مما يؤدي إلى تمزيق الوحدة الوطنية.

هـذا...

ولمواجهة تلك التحديات. خصصنا هذا المطلب للحلول والمقترحات التي ينبغي على الحكومات أن تسلكها حتى لا تتعرض وحدتها الوطنية للتفتيت لحساب قوى كبرى مهيمنة على النظام السياسي العالمي.

وفي إطار فرعين سنبحث قدر جهدنا المتواضع هذه الحلول والمقترحات:

الفرع الأول: مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام.

الفرع الثاني: مشروع اقتصادي تتبناه الدولة ومسئولة عنه.

الفرع الأول

مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام

في إطار محورين سنعرض لملامح هذا المشروع الوطني الذي يرى جانباً كبيراً من الفقه القانوني والسياسي فيه حلول مرضية نقضي على صراعات الهويات، وتعمل على الوحدة الوطنية وتقضي على الطائفية[2].

---

(١) القبلية: تعني تكوين اجتماعي يقوم على روابط العادات والتقاليد المتوارثة فهي جماعة تربط أعضاءها صلات الدم والقرابة ونمط الانتاج والتوزيع والاستهلاك وأسلوب المعيشة والقيم ومعايير السلوك المشتركة وهيكل السلطة الداخلية، انظر في ذلك: أحمد شاكر الصبيحي " مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي"، بيروت – مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٠، ص٨٢.

(٢) تعنى الطائفية " جماعة من الناس يمارسون معتقداً دينياً بوسائل وطرق وفنون معينة " انها تجمع ديني ولكنها تكتسب مع الوقت طابعاً اجتماعياً وسياسياً والدين حالة عقائدية تتميز بطابع الشمول، والقبلية فهي مفهومان يطابقان كينونة اجتماعية تتميز بحضورها الاجتماعي وتؤدي أدواراً ووظائف اجتماعية سابقة التكوينات الدولة الحديثة. أما الطائفية فهي نزعة تعصبية تجعل الفرد يقدم ولاءه الكلي والجزئي للقيم والتصورات الطائفية، انظر: ناصيف نصار " نحو مجتمع جديد " مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، بيروت – دار النهار ط١٩٧٠، ص٢٤٤

(أ) أسس يقوم عليها النظام الديمقراطي.

(ب) تدعيم مؤسسات المجتمع المدني.

(أ) أسس النظام الديمقراطي الصحيح :

لكي يوجد نظام ديمقراطي صحيح داخل الوطن ، ينبغي أن يرتكز على مجموعة من الدعائم التالية:

أولا: تعدد الإرادات الفاعلة في عملية صنع القرار:

إذ لا يمكن أن يكون القرار غير معيب إذا صدر عن إرادة واحدة مهما كانت حكمه أو قدسية هذه الإرادة، ولعل ذلك يؤكد معنى أن الديمقراطية تعنى حكم الشعب فلا وصاية لفرد معين مهما علا شأنه كما أن تميز نخبة أو جماعة في المجتمع لا يفرض أدنى تأثير على مبدأ الأغلبية في عملية صنع القرار.

ثانيا: تعدد القنوات الشرعية التي تربط الحاكم بالمحكوم[1]:

وهو ما يعنى أن تكون العلاقة السياسية مباشرة ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعدد الأحزاب السياسية وجماعات المصالح وحرية وسائل الإعلام بحيث لا تحتكر القلة الحاكمة مصادر المعلومات الهامة، والعملية السياسية في هذا السياق يمكن أن تعبر عن تكامل حقيقي بين طرفي العلاقة السياسية : الحكام من ناحية والمحكومين من ناحية أخرى .

ثالثا: الرقابة السياسية:

وهي تتحقق من خلال إجراء انتخابات دورية على كافة المستويات المحلية والوطنية، وينبغي أن تجري هذه الانتخابات بهذا المعنى تمثل الضمانة الأساسية لمشاركة الشعب في عملية صنع القرار، وتؤكد كذلك على مبدأ الرقابة السياسية.

---

(١) أنظر: الفقرتين الثانية والثالثة من المادة (١٩) من المعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية الصادر عام ١٩٦٦ .

رابعا: الإيمان بضرورة وجود معارضة قانونية للحكومة المنتخبة[(١)]:

وذلك يسمح لأحزاب المعارضة بأن تؤهل نفسها لتولى السلطة في حالة فوزها بالانتخابات كما أنه يسير من عملية تداول السلطة بشكل سلمي ، وطبقاً للتقاليد البريطانية يقوم ضرب المعارضة تشكيل الحكومة الظل بما يعني أنها في انتظار الفوز في الانتخابات لتولى السلطة فعلاً فهي : Government in waiting

خامسا: استقلال السلطة القضائية استقلالا كاملا:

فلا ينبغي لأي سلطة أخرى في الدولة ولاسيما السلطة التنفيذية أن تتدخل في أعمالها، ويعنى أيضاً أن يمتلك القضاة الثقة اللازمة التي تمكنهم إذا اقتضى الأمر من إصدار الأحكام ضد مسئولي الدولة دون خوف من عقاب أو انتقام

سادسا: احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية[(٢)]:

فالفرد له حقوق سياسية باعتباره فرداً ، وتتضمن هذه الحقوق حق الحياة ، وحق اعتناق أي عقيدة وأن يكتب ويتكلم بحرية ، وان ينضم إلى منظمات كالنقابات والأحزاب السياسية إن شاء ذلك ، وينبغي أن تقوم الدولة بالمساواة في المعاملة بين الجميع ويعنى ذلك أنه من غير المشرع أن تمارس الدولة التميز ضد الفرد بسبب أصله العنصري أو جماعته العرقية أو لغته أو ديانته أو لونه أو آرائه ومعتقداته السياسية.

هذا...

وإن توافر الأسس السابقة هو أمر لازم لخلق أي نظام ديمقراطي ويمكن تدعيم ذلك النظام في ظل ثقافة ديمقراطية مدنية تعم الجميع ، كما يمكن تكريسه

---

(١) انظر المادة (٢٢) من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦ الفقرة الثانية منه.

(٢) أنظر : معايير الأمم المتحدة للانتخابات الحرة النذيهة العدد رقم (٢) من سلسلة التدريب المهني (حقوق الإنسان والانتخابات) كتيب عن الجوانب القانونية والتقنية للانتخابات وجوانبها المتصلة بحقوق الانسان – نيويورك وجينيف ١٩٩٤، وانظر في تفصيل ذلك : د . الشافعي محمد بشير "قانون حقوق الإنسان" ط١٩٩٨ ، الناشر : مكتبة الجلاء الجديدة – المنصورة .

قانونياً من خلال إقرار دستور ديمقراطي ينص تفصيلاً على هذه الأسس السابقة وآليات تحققها في الممارسة السياسية.

(ب) **تدعيم مؤسسات المجتمع المدني:**

يمكن أن نلخص دعائم هذا المشروع الوطني في مجموعة من الدعائم يتم العمل بها جنباً إلى جنب مع أسس النظام الديمقراطي الصحيح ونتمثل في النقاط التالية:

أولا: تدعيم مؤسسات المجتمع المدني[(١)]:

المؤسسات المحورية في المجتمع المدني وقادتها الفاعلين، تشمل الطوائف، واتحادات العمال، والمنظمات الطلابية، والجمعيات الخيرية واتحادات رجال الأعمال، وجماعات المثقفين– ومن المعلوم أن هذه الجماعات والتنظيمات لا تقف في طليعة المسيرة الديمقراطية فحسب ولكنها تشكل العناصر الفاعلة في تدعيم وحماية استقلال المصالح الخاصة في مواجهة هيمنة الدول السلطية.

إن تدعيم مؤسسات المجتمع المدني يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في تنمية المجتمع ونهضته شريطة أن يتم ذلك التدعيم من خلال التأكيد على استقلالية هذه المنظمات والجماعات بدلاً من ربطها بحزب حاكم.

ثانيا: تأكيد وتحديد توجهات جديدة خاصة بالمجتمع المدني:

أن تعمل الدولة ومؤسساتها على التأكيد على تعميق الثقافة المدنية التي تؤكد على الإيمان بالتعددية وتداول السلطة واحترام الرأي والرأي المعارض، وتبني وجهات نظر الآخرين والاستعداد لتقبل الحلول الوسط.

---

(١) أنظر: النتائج المترتبة عن المؤتمر التى عقد في أوغنده عام ١٩٩٠م بشأن دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي:

The state and the crisis in Africa in search of second Liberation, Report of the mureya Conference in Uganda may 12 , 1990 , Dog Hammarskjöld Foundation 1992 .

إن هذا يتطلب ضرورة إرساء قواعد جديدة في المجتمعات والتوجهات الثقافية السائدة في معظم هذه المجتمعات لا تزال تدور في فلك التحزب والاثنية والإقليمية.

ومن الملاحظ أن استمرار التحزب والاثنية والإقليمية، يضعف من كفاءة نظام الحكم القائم، وينذر بتدخل الأجنبي.

ثالثا: تغير النظرة إلى نمط القيادة السياسية[١]:

إن عملية تطوير السلوك السياسي بما تتضمنه من إحداث تغييرات جوهرية في نمط القيادة السياسية تعد قضية محورية في خلق وتدعيم المجتمع المدني، فلقد تمثلت إشكالية القيادة السياسية في أفريقيا بعد الاستقلال.

فعلى سبيل المثال:

فقد قام الرعيل الأول من الآباء المؤسسين بإحاطة أنفسهم بهالة من القديسة والكارزمية، فقد أصبغ على الرئيس كينياتا هو أمزي Mezo أي رب العالم والرئيس بورقيبة أصبغ عليه وصف المجاهد الأكبر وغيرهم من القادة.

وفي هذا المناخ من السلطة السياسية بالغة الشخصية، افتقدت المؤسسات الأفريقية سواء على مستوى الدولة أو المجتمع مبدأ المسئولية السياسية لقد أصبح في ظل هذه الحالة (فوق القانون) كما أن إساءة استخدام السلطة في كافة مستوياتها أضحت أمراً شائعاً في كثير من الدول وعلى الأخص القارة الأفريقية.

لذا ينبغي أن تكون هناك مسئولية سياسية ومالية تهدف في السياق الديمقراطي إلى ما يلي[٢]:

---

(١) حول طبيعة القيادة السياسية في أفريقيا بعد الاستقلال أنظر :

Robert H.kackson and Carl G.Rosberg, Personal Rule in Black Africa: Prince, Autucrat, Prophet Tyrant, Berkeley: university of California press 1982.

(٢) أنظر:

Bade on mode, A future for Africa: Byand the Politics of Adjustment London: Earth scan Publications Ltcl , 1992 , PP 102 , 122.

١ - حماية الموارد والممتلكات العامة وضمان استخدامها بما يحقق الصالح العام.

٢ - ضمان عدم إساءة استخدام السلطة.

٣ - استخدام آليات للرقابة والمساءلة.

٤ - التأكيد على الجوانب والأبعاد الأخلاقية في الحكم وذلك لتجنب الفساد.

الفرع الثاني

مشروع اقتصادي تتبناه الدولة ومسئولة عنه*

مما هو مسلم به لدى رجال الفقه القانوني والاقتصادي، إن كل تقدم اقتصادي يفضي بالضرورة إلى تعميق الهوية الثقافية الوطنية ، والعكس أن كل تخلف اقتصادي لا يزيد إلا من فرض البؤس الثقافي وفقدان الهوية وتآكل السيادة الوطنية ، هذا وأثبتت التجربتان الصينية ودول جنوب شرقي آسيا هذا المفهوم.

لكن كيف نحقق هذا التقدم الاقتصادي لدى دولة الصين ودول جنوب شرقي آسيا؟

تشير الدراسات المتخصصة حول الاقتصاد الصيني وبلدان جنوب شرقي آسيا إلى أن الدولة هي التي كانت مسئولة عن النمو الاقتصادي(١).

ونعرض في هذا الفرع ملامح المشروع الاقتصادي والتي ينبغي على الدولة أن تتبناه حتى تحقق تقدماً اقتصاديا(٢) في حدود إمكانياتها.

لقد كان دور الدولة واضحاً في دعم التنمية وتشريعها في بلدان جنوب شرقي آسيا والصين حتى حققا نجاحاً بارزاً في الاقتصاد يحتذى به.

---

* ان هذا المشروع الاقتصادي الذي ندعوا إلى تبنيه لبلدان جنوب شرقي آسيا في الفترة (١٩٦٠-١٩٩٦)

(١) أنظر في معنى ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا :
Stiglitz, "Some Lessons from the East Asian Miracles" World Bank Research Observer, VOL 11, No 2 (August) 1996, PP. 151 – 174 .

(٢) أن ملامح هذا المشروع الاقتصادي مستبطنة من السياسات والأعمال التى قامت به بلدان جنوب شرق آسيا في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٩٦) وحققت نجاحاً بارزاً .

هذا ...

وتتمثل السياسات والأعمال التي قامت بها الدولة وخدمت نجاح هذه الدول في التقدم الاقتصادي تتمثل فيما يلي:

تمثلت ملامح المشروع الوطني الاقتصادي التى تبنته الدولة في ثلاث مجموعات على حد تعبيرنا:

المجموعة الأولى:

هي عبارة عن مجموعة من العناصر متفاعلة كاملة، فلا يمكن فصلها عن بعضها وهي:

١ - معدلات الادخار العالية.

٢ - معدلات الاستثمار العالية في رأس المال البشري والمادي.

٣ - التوزيع المتساوي للدخل والثروة.

٤ - الحكومات المستقرة.

٥ - الاستقرار الاقتصادي الكلي.

ويرجع الاقتصاديون أن تراكم رأس المال جاء نتيجة سببين:

- **أولهما:** تصرفت الحكومة كعامل مساعد دون أن يجري استهلاكها في العملية .
- **ثانيهما:** كانت سياستها مرنة وتستجيب إلى التغير ، فقد أظهرت اقتصاديات شرقي آسيا إن الدولة تعلمت سريعاً من الأخطاء[١] .

المجموعة الثانية:

تشير تجربة شرقي آسيا أن دور الدولة كان مكملاً للسوق وضمنت له مكاناً غير أنها أبقته في المكان الصحيح[٢] .

---

(١) أنظر المرجع السابق الإشارة إليه (Stiglitz) ص ١٥٣ ، ص ١٥٦
(٢) أنظر نفس المرجع السابق، ص١٥٦ ، وما بعدها

هذا...

وقد تعمدت الدولة إتباع مجموعة من السياسات المعينة تتمثل فيما يلي:

١- منحت الأسبقية للاقتصاد على السياسة.

٢- ولدت استقراراً اقتصادياً كلياً.

٣- نظمت الأسواق لضمان أدائها على نحو مناسب.

٤- أسست أسواقاً جديدة عندها لم يكن لها وجود.

٥- وجهت الاستثمارات نحو النمو العالي وقطاعات التصدير العالية.

٦- خلقت بيئة مؤاتية للاستثمار الخاص والمبادرة الخاصة ضمن الأهداف المحددة علناً.

٧- قلبت نتائج السوق غير المتساوية ووزعت الموارد على نحو أكثر تساوياً.

٨- قللت إلى الحد الأدنى السلوك الباحث عن الربح.

٩- خلقت نظام خدمة مدنياً مستنداً إلى الكفاءة.

تظهر فلسفة الدولة في المجال الاقتصادي وما رسخ لدى مواطني هذه الدول وآمنوا به وكانت الدول صادقة في فلسفتها مع ما أعلنته في عدة مبادئ تتمثل فيما يلي:

١- أن الدولة واجب عليها التدخل في كافة الأسواق، غير أن هذا التدخل كان محسوباً وموازناً بعناية.

٢- التأكيد من جانب الحكومة أن الدولة لا تكبح الأسواق ولا تسعى لذلك.

٣- ينبغي على الدولة أن تبذل الجهود للتدخل على نحو يقلل من احتمال سلوك البحث عن الربح.

٤- أن تتبنى الدولة سياسات مرنة تستجيب إلى التغير والظروف.

٥- أن تسعى الدولة لتقليل الفساد إلى الحد الأدنى.

٦- تطوير نظام مدني قوي يتبنى إجراءات وقائية ضد الفساد .

تلك هي الفلسفة التي تبنتها الدولة وصدقت في تطبيقها.

المجموعة الثالثة:

وتمثلت التنمية بقيادة الدولة في خمس مجالات رئيسية:

١ـ السياسات الصناعية:

ويتعلق ذلك بسياسة صناعية انتقائية متقنة تسعى لتشجيع قطاعات النمو العالي وتطوير قدرات تقنية داخلية ودعم الصادرات وبناء طاقة التصنيع الداخلية فقد دعمت التعليم التقاني، ودعمت الصادرات دعماً مباشراً، وتطورت المراكز العلمية والحدائق الصناعية التي عرضت الخدمات المباشرة على الشركات الخاصة الحكومية التي لم تكن لديها وسائل البحث والتطوير الخاص ووجهت تخصيص الأموال إلى الصناعات والنشاطات التي اعتبرتها مرغوبة لتحقيق النمو والأهداف الاجتماعية[١].

٢ـ تشجيع التعاون:

عملت الدولة على التوفيق بين المصلحة الخاصة، والمصلحة العامة، فقد أنشأت مجالس الأعمال التجارية النظامية وغير النظامية التي جمعت شركات الأعمال والحكومة معاً وعملت هذه المجالس جيداً لأنها طويلة الأمد ولقد كافأت الدولة على الأمانة وعاقبت على عدم الأمانة[٢].

٣ـ إدارة المنافسة:

يواجه تشجيع التعاون خطر قلق التواطؤ لرفع الأسعار وتقيد الإنتاج، كما أن هناك دائماً خطر سلوك البحث عن الربح والفساد عندما تمارس الحكومة الصلاحيات التقديرية لذا تنبهت الحكومات في دول شرق جنوب آسيا إلى ذلك

---

(١) أنظر:
European Economic Review, Vol 41 (1997) PP 411 - 424 - 442 D: Rodrick , "the Paradoxes of the successful state"

(٢) أنظر: Stiglitz I bid , P 164.

فعملت على وضع معايير لإدارة المنافسة، وحددت قواعد على النحو الذي يمنع التواطؤ لرفع الأسعار فقد منحت الشركات التي حققت صادرات أكبر قروض أكثر بمعدلات فائدة أقل رسوم جمركية واستنادات ضريبية أعلى عن الشركات الأخرى الأقل نجاحاً ، كل ذلك وفق ضوابط ومعايير محددة.

٤ـ النمو المنصف:

ويعنى بالنمو المنصف من جانب الدولة استهداف التوزيع المتساوي للدخل وتوزيع الثروة في جميع مناطق الدولة الحضرية والريفية والعمل على تحسين جميع مجالات ميادين الحياة على نحو يحقق العدالة دون تميز[١].

٥ـ النمو بقيادة التصدير:

لقد ركزت الحكومات في شرق آسيا على دعم الصادرات عن طريق تصحيح خبايات السوق المتأصلة في المال المصرفي والتعريفات الجمركية والقيود الأخرى على الصادرات.

هذا...

ولقد أسست الدولة إعانات مستندة إلى الأداء وأقامت مجموعة نشاطات لدعم التصدير منفذة ذلك عن طريق إقامة البنى التحتية والوصول التفاوتي إلى القروض والنقد الأجنبي والأجازات والإجراءات التنظيمية الأخرى المصممة لتعزيز سمعة صادرات البلد وتطوير أسواق التصدير، ولم يساعدوا بزيادة ربحية لتصدير قياساً إلى المبيعات الداخلية كما يرى البعض.

تلك هو المشروع الوطني الاقتصادي الذي ينبغي على الدول النامية أن تتبناه وتعمل على تنفيذه في حدود إمكانياتها وذلك على غرار دول جنوب شرقي آسيا[٢] وهذا يمنع صراع الهويات، أو فقدان الهوية كما نقترح أن تنهج السياسة

---

(١) أنظر في توضيح ذلك : Stiglitz , I bid , P 169.

(٢) دول جنوب شرق آسيا تتمثل فيما يلي : (أندونسيا– تايلاند– اليابان– جمهورية كوريا ماليزيا– تايوان– سنغافورة– هونج كونج) .

الـصينية في المجـال الاقتـصادي حيـث قـررت القيـادة الـصينية وضـع الإيديولوجيات والشعارات والطموحات العقائدية والخلافات الحدودية ، جانباً والتفرغ للاقتصاد والنمو الاقتصادي[1].



(١) أنظر :
Contemporary international Relations, CICIR VOL 6, NO 2, FEB 1996.

الفصل الثاني
أيديولوجية الدولة في ظل المتغيرات العالمية الجديدة

تمهيد وتقسيم:

قد توصلنا في الفصل السابق إلى الاقتناع بأن الدولة القومية في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، باتت مهددة بخطرين **أولهما**: خطر انتزاع السيادة الوطنية **وثانيهما**: خطر تمزيق الوحدة الوطنية، فماذا بقي للدولة بعد ذلك؟

لقد انتهت حقبة الحرب الباردة بين القوتين العظمتين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وانفردت الولايات المتحدة بشروط الدولة العظمى بعد أن كان الاتحاد السوفيتي يشاركها في هذه الشروط وبرز ما يسمى بالنظام العالمي الجديد التي لم تتضح معالمه بكاملها بعد وإقرار التصدي للمنازعات الدولية العالمية الإقليمية والمحلية عن طريق ما يسمى بالتعاون الدولي، وتصاعد نفوذ الايدولوجيا وسعي الدول الغربية وعلى رأسها أمريكا لتوجيه العالم نحو تبني الديمقراطيات الليبرالية جديدة.

والسؤال الآن إلى أين المسير للدولة؟ هل ستتجه نحو تبني الليبرالية الغربية الجديدة؟، وإذا كانت المؤشرات المستقبلية (استشراف المستقبل) تتنبأ بأن العالم سيتبنى إيديولوجية الحضارة الأقوى سياسياً وعسكرياً وتكنولوجياً وهي بلا شك في وقتنا الحاضر" الحضارة الأمريكية"، والتي تقود اتجاهاً ليبرالياً جديد ومعها حلفاؤها الغربيون، لتوجيه العالم نحو تبني الديمقراطيات الليبرالية الجديدة، الأمر الذي أثر بعمق على وظائف الدولة التقليدية والتي كانت مرتكزة على مذاهب فردية أو اشتراكية أو إسلامية.

تقسيم:

في ضوء ما تقدم سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الليبرالية[1] الجديدة من المنظور الأمريكي المعاصر.

المبحث الثاني: وظائف الدولة في ظل الليبرالية الجديدة.

هذا وقد تطورت الليبرالية حتى ظهرت في صورتها المعاصرة، وفقاً للفلسفة الأمريكية التي تسود العالم اليوم.



(١) معنى الليبرالية: هي أيديولوجية وجدت في البلدان الغربية بداية القرن السابع عشر، وتقوم هذه الأيديولوجية على تمجيد الفرد واعتباره محور النظام السياسي فالجماعة ليست إلا مجرد تنظيم يتيح للفرد ممارسة حقوقه، واذا كانت هناك قيود قد جدت من النشاط الفردي، فإن الهدف منها مجرد تنسيق النشاط بين الأفراد وتحقيقاً لمصلحتهم أنفسهم.

المبحث الأول

الليبرالية الجديدة[1] من المنظور الأمريكي المعاصر

تمهيد وتقسيم:

تقود الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفاؤها الغربيون ، فكراً ليبرالياً جديداً له سمات مختلفة عن حقبة ما قبل التسعينات، فهو اتجاه يتسم بالتحرر من فكرة الصراع مع الآخر في ضوء الصراع الإيديولوجي التقليدي بين الشرق والغرب ، كما أنه يدعو إلى أفكار جديدة في إطار ليبرالي غربي أمريكي.

هذا...

وتقوم ملامح الرؤية الأمريكية الليبرالية الجديدة على السيادة الأمريكية على العالم في كل المجالات وتحقيق المصلحة القومية الأمريكية بكل الوسائل ، وأن النموذج الأمريكي هو النموذج الذي يجب أن يحتذي به وتبنى نظرة أحادية

---

(١) قسم البعض الفكر الليبرالي مراحل تطور ثلاثة:

(أ) الليبرالية الكلاسيكية: هي أيديولوجية وجدت في البلدان الغربية بداية من القرن السابع عشر حتى منتصف القرن العشرين ، وهي تشمل عدة عناصر: الأول : كل الرجال متساوون الثاني التساوي الطبيعي بين الرجال يقود إلى حقوق الرجال، الثالث: الفردية فنقطة انطلاقها الأثير كانت دوماً الفرد ، الرابع : المواطنة السلبية .

(ب) الليبرالية الكلاسيكية الراديكالية، وهي التي تقضي بأن العلاقة السياسية في دولة ما يجب ألا تكون بين ملك ورعايا مطيعين، لكنها يجب أن تأخذ بشكل علاقة الملتزم بنوع من أنواع العقد الاجتماعي مع المواطنين. إن المواطنة تمثل وضعية مفضلة تمكن الفرد من الحصول على الاحترام وعلى بعض الحقوق .

(جـ) الليبرالية الحديثة: وهي تلك الليبرالية التى برزت بعد الحرب العالمية الثانية وقد اعتمدت على الاقتصاد فقط في مطلبها جاءت الليبرالية الحديثة لم تقتصر على الحقوق المدنية والسيادة بل امتدت على الحقوق الاجتماعية ، وأعلنت شعاراً " دولة الرفاهية الاجتماعية"

(د) الليبرالية الجديدة: هي لليبرالية اليمين المتشدد في الولايات المتحدة الأمريكية بعد ١١ سبتمبر بعد أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠٠على الولايات المتحدة الأمريكية، وانفراد الولايات المتحدة بأحادية القطبية العالمي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، وهو موضوع البحث .

المعالم يجب أن تخضع لما تسعى لنشره عالمياً، وتطبيق مبدأ "الخيار صفر" في العلاقات الدولية حيث لا شئ قابل للمساومة، والعمل على تقسيم العالم إلى مجالات حيوية يتم السيطرة عليها بالوسائل المناسبة لكل منها.

يتم تنفيذ هذه الرؤية من محاور متعددة نذكر هنا المحور الحضاري بكل قيمه والمحور السياسي، ولا يفوتنا الإشارة هنا أن ننوه أن هناك محاور محددة للتعبير عن الفكر الليبرالي الجديد يتم من خلاله تنفيذ الرؤية الأمريكية وتتمثل في ثلاث محاور رئيسية:

(المحور الثقافي والحضاري والديني)، (المحور الجغرافي السياسي بالسيطرة على الثروات والموارد)، (استخدام القوة بأنواعها المختلفة النووية والكيميائية والبيولوجية).

وفي تواضع شديد، سوف نقوم بالبحث والدراسة لليبرالية الجديدة مكتفين على بعض المحاور وذلك في مطلبين:

المطلب الأول: المحور الحضاري لليبرالية الجديدة.

المطلب الثاني: المحور السياسي لليبرالية الجديدة.

المطلب الأول

المحور الحضاري لليبرالية الجديدة

تقسيم:

تنطلق الرؤية الأمريكية لليبرالية الجديدة للمنظور الحضاري من خلال زاويتين:

أولهما: أن الحضارة[1] الأمريكية تمثل النموذج الأصلي للحداثة الثقافية، ينبغي على المجتمعات الأخرى بما فيها المجتمعات الأوروبية المصدر الأصلي للحداثة يجب الاحتذاء بها.

(1) معنى كلمة حضارة: تعنى الحضارة، كيان ثقافي – أو هي أعلى درجات التجمع الثقافي بين الناس، هذا المستوى الثقافي للبشر، يتميز بعناصر موضوعية مشتركة مثل اللغة والتاريخ والدين والعادات والمؤسسات وعناصر أخرى ذاتية مثل الهوية الشخصية.

ثانيهما: أن الصراع في العالم الجديد في الألفية الثالثة لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً بل سيكون أساساً ثقافياً وحضارياً وأن الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد نظرتها للأمور وإستراتيجيتها في الحركة مستقبلاً في ضوء هذا التوصيف لأن التناقضات الثقافية أو الحضارية (عرقياً- ودينياً- وغيرها) وستحدد طبيعة التحالفات في المستقبل[1].

وفي ضوء ما تقدم سنقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الحضارة الأمريكية حضارة تقدمية.

الفرع الثاني: صراع الحضارات سمة القرن الحادي والعشرين.

الفرع الأول
الحضارة الأمريكية حضارة تقدمية

يذهب اتجاه في الفقه السياسي[2] إلى القول بأن الغرب قد وصل إلى نهاية التاريخ بانتصار الليبرالية على الشيوعية وموت الماركسية اللينية كأيديولوجية حتى ولو بقي بعض المؤمنين بها، وأن النظام الدولي الجديد يقوم على قيم الرأسمالية الديمقراطية الليبرالية وهي القيم التي ترمز لها أمريكا وتمتلك قبل غيرها القوة الكفيلة بالزود عنها وبهذا فإن المستقبل لن يكون له تاريخ وأن أية دولة خارج دائرة الغرب تستطيع أن تتطور عندما تتبنى الليبرالية والقيم الحضارية الغربية بغض النظر عن تراثها الحضاري والثقافي.

ويبين "فوكوياما" أن الدول التي تنتمي إلى حضارات أخرى بقيمها الثقافية لن تستطيع أن تتبنى النمط الغربي إلا بعد التخلص من العديد من القيم الثقافية والحضارية والتي تعيقها وتمنعها من الوصول إلى الليبرالية الغربية ومما يدعم ما ذهب إليه، "فوكوياما" ما أوضحه "توماس باترسون" إن ما يعتقده

---

(١) أنظر : مقالة المفكر السياسي الأمريكي " جبريل هنتنجون" والتي وردت في مجلة " صيف الامريكيين " ١٩٩٣ (The clash of civilization)بعنوان: (Foreign Affair) .

(٢) أنظر في تفصيل ذلك : " فرنسيس فوكوياما " نهاية التاريخ والانسان الأخير " ترجمة "حسن الشيخ " ، الناشر بيروت ، دار العلوم العربية ١٩٩٣ .

الرسميين في حكومة الولايات المتحدة أن رسالتهم ليست مقصورة على الحفاظ على الحضارة الأمريكية فقط بل أيضاً العمل على نشرها على أبعد أركان المعمورة.

وقد ترتب على هذا الاعتقاد مجموعة من المبادئ رسخت أيضا لدى المجتمع الأمريكي:

- **الأولى:** أن أبناء هذا المجتمع "شعب مختار" اختاره الرب لمهمة انجاز رسالته لنشر قيم ومبادئ حضارته.
- **الثانية:** أعتبر الأمريكيون أن كل المجتمعات الموجودة خارج نطاق الفلك السياسي الأمريكي وحلفائها مجتمعات متخلفة يماثلون المراحل الأولى في تاريخ تطور حضارتهم.
- **الثالثة:** أن المجتمعات التي هي خارج إطار الفلك السياسي للولايات المتحدة الأمريكية هي مجتمعات جامدة وليست في ذلك لمقاومتهم للقيم الرأسمالية أو لعجزها عن شراء السلع الرأسمالية الصناعية(١).

وخلاصة ما تقدم:

١- أن الليبرالية الجديدة من دعائمها العمل على نشر قيم الحضارة الأمريكية وفرضها على جميع دول العالم وتلك هي عقيدة راسخة لدى كل من يتولى إدارة الولايات المتحدة الأمريكية.

٢- أن الحضارة الأمريكية قد وصلت إلى القمة في كافة الميادين الحياتية ومن ثم تتخذ لنفسها محوراً آخر هو فرضها علي الحضارات الأخرى كالحضارة الإسلامية وغيرها، وذلك بالعمل أولاً على التخلص من العديد من القيم الثقافية الحضارية والتي تعيقها أو تمنعها من الوصول إلى اعتناق الليبرالية الغربية

---

(١) أنظر في ذلك: " توماس سي باترسون " الحضارة الغربية .... الفكرة والتاريخ " ترجمة "شوقي جلال " ، المجلس الأعلى للثقافة، مرجع سبق الاشارة اليه ص٣٨ ، ص٣٩.

الفرع الثاني

صراع الحضارات سمة القرن الحادي والعشرين

ذهب اتجاه في الفقه السياسي الأمريكي[1] إلى القول بأن الصراع في العالم الجديد لن يكون أيديولوجياً أو اقتصادياً بل سيكون أساسه ثقافياً.

هذا...

وقد تم حصر عدة حضارات في العالم حيّة ومن هذه الحضارات الحية الحضارة الإسلامية العربية والحضارة الغربية والحضارة الهندوسية والحضارة الصينية.

كما ذهب أنصار هذا الاتجاه إلى القول بأن على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحدد نظرتها للأمور وإستراتيجيتها في الحركة مستقبلاً في ضوء هذا التوصيف، لأن المتناقضات الثقافية (عرقياً ودينياً وغيرها) ستحدد طبيعة التحالفات في المستقبل.

والمراقب للخطاب السياسي الأمريكي يلاحظ "الحس الديني ومصطلحاته" لتحقيق أهدافه السياسية فتلك هي شعارات وعبارات استعملتها الإدارة الأمريكية عام ٢٠٠٠م مثل (محور الشر– الحرب المقدسة– العدالة المطلقة– الحرب الصليبية)

قد أثارت الحملات الانتخابية عام ٢٠٠٠ الجدل حول ما إذا كانت أمريكا علمانية أم متدينة فالمرشح الجمهوري "جورج بوش" أعلن أن الفيلسوف السياسي المفضل إليه هو: "يسوع المسيح" ولمح أثناء حملته الانتخابية أنه يعتقد أنه لكي يدخل الجنة فيجب أن يكون مسيحياً والمرشح الديمقراطي "آلبرت جور" اختار اليهودي، (جوزيف ليبرمان) نائباً مرشحاً له في سباق

---

(١) أنظر: مقالة " صمويل هنتنجون " المفكر السياسي الأمريكي في مجلة ....

● مرجع سبق الاشارة اليه :

(Foreign, Affairs, 1993) (صيف عام) بعنوان "The clash of civilization"

الرئاسة[1] وبما أن الدين هو أحد وأهم الاختلافات بين الحضارات وعوامل أخرى[2] وعلى أية حال فإن المجتمع الأمريكي قد اقتنع بمقالة "صمويل هنتنجون" وآمن بنظرية صراع الحضارات وهذا واضح من تصرفات الإدارة الأمريكية فهي تسعى لنشر قيم حضاراتها وطمس قيم الحضارات الأخرى واعتبارها حضارات متجمدة غير قابلة للتقدم والمعاصرة وتولد جماعات إرهابية متطرفة.

والسؤال المطروح الآن: كيف يحسم هذا الصراع؟

يشير الباحثين السياسيين في دراساتهم أن مستقبل أي جزء من العالم يشهد صراعاً للحضارات، يتحدد في ضوء توازنات القوى السياسية والعسكرية والتكنولوجية فالحضارة التي تملك القدرة على الزور على حضارتها، فهي التي ستكسب الجولة.

المطلب الثاني
المحور السياسي لليبرالية الجديدة[3]

تقسيم:

تنطلق رؤية السياسة الأمريكية للفكر الليبرالي الجديد من خلال زاويتين:

أولها: إعادة هيكلة النظام الدولي الجديد من خلال نظرة أحادية عالمية، هي فكر الإدارة الأمريكية والتي تتأثر بقوة بأفكار العديد من الباحثين وجماعات

---

(١) رضا هلال: " الدين والسياسة في أمريكا – علمانية أم متدينة "الإمبراطورية الأمريكية – الجزء الأول: القاهرة: مكتبة الشروق الطبعة الأولى ٢٠٠١، ص٢٤١

(٢) العوامل المعنوية التي تميز الحضارات عن بعضها: اللغة والتاريخ والدين، انظر في توضيح ذلك: د. محمد كامل ليلة " النظم السياسية " الدولة والحكومة ص٤٩ التاريخ مشترك كعامل مميز للأمة، والدين: أحد وأهم الدعامات الأساسية في بناء ونشأة واستمرار وتقدم الحضارة الإنسانية في ظل ما يقوم به من دور رئيسي في صياغة حياة الإنسان وسلوكه.

(٣) من أنصار الليبرالية الجديدة " كوهين – هايس – فوكوياما – ودويل "
أنظر: Jahue S. Goldstein, Int. Relations, Long man, NEW YORK 3 editions, P 105.

الضغط القريبة من الإدارة وبالذات مجموعة القرن الأمريكي الجديد ومجموعات اليمين المسيحي والتي تتبنى أفكاراً تقوم على محاولة إبقاء وإدامة الهيمنة الأمريكية على العالم لأطول فترة ممكنة والحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة على الساحة الدولية ومنع ظهور قوة عظمى منافسة وإعادة تشكيل النظام الأمني العالمي بما يتماشى مع المبادئ والمصالح الأمريكية.

ثانيها: التوسع في بناء القواعد العسكرية الأمريكية والتدخل العسكري في مختلف مناطق العالم للانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي باعتباره مفهوماً مركزياً في المنظومة الفكر الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية ويقوم مضمون مبدأ العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك، كما تعد هذه القواعد العسكرية آلية لتنفيذ رؤيتها السياسية الجديدة لهيكلة النظام العالمي الجديد.

وفي ضوء ما تقدم سنقوم بالبحث والدراسة لبيان المحور السياسي لليبرالية الجديدة من المنظور الأمريكي من خلال فرعين:

الفرع الأول: ملامح هيكلة النظام العالمي الجديد (الليبرالية الجديدة).

الفرع الثاني: آليات تنفيذ الهيكلة العالمية الجديدة.

الفرع الأول

ملامح هيكلة النظام العالمي الجديد) "الليبرالية الجديدة"

تتمثل ملامح إعادة هيكلة النظام العالمي الجديد، وفق الفكر الليبرالي الجديد فيما يلي:

التغير في قواعد إدارة العلاقات الدولية وتغير في أنظمة بعض الدول أو الوحدات التي تشكل عضوية النظام الدولي، فبعد أن كانت الولايات المتحدة

تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى والاحتواء والردع وأصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية غالى تغير النظام الدولي حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية وضع التغير لدى الغير مع الدول الحليفة الجاهزة للتدخل والمؤمنة به مثل بريطانيا وإلا فيجب أن يتم التغير بتدخل أمريكي منفرد[1].

وفقاً لهذه الرؤية الجديدة لفريق اليمين المتجدد فإن العبرة في شأن المشروعية التدخل من أجل التغير ليست بما إذا كان ذلك العمل متوافقاً مع المبادئ والقواعد القانونية الدولية التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة أو الأعراف الدولية، وإنما إذا كان التدخل محدثاً تغير نحو الأحسن أو الأسوأ.

(ب) تكريس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي منذ انتهاء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية والتي انتهت بهزيمة الاتحاد السوفيتي واختفاءه كقوى عظمى وانهيار الشيوعية معه، أدركت التجربة الرأسمالية أنها قد انتصرت وإلى الأبد على حد قول فرانسيس فوكوياما في كتابه نهاية التاريخ كما صعدت الولايات المتحدة كقوى عظمى تنفرد بالنظام العالمي، ولذلك عملت على ترسيخ الانطباع بأنها كسبت المواجهة السياسية والعقائدية وأخذت تروج عقب انتصارها عبر وسائلها الإعلامية والدعائية الضخمة[2].

وعليه أخذت تتصرف من وحي انتصارها في الحرب الباردة يجعلها في موقع إدارة العالم وتقرير شئونه السياسية والإستراتيجية خاصة وأن أيديولوجيتها هي في الوقت الراهن بدون منافس وأكثر تألقاً من أي

---

(١) أنظر: د. مصطفى علوي "السياسة الخارجية الأمريكية وهيكل النظام الدولي" مجلة السياسة الدولية: عدد سبق الاشارة اليه، ص٦٦، وانظر أيضاً: د. صلاح الدين عامر "القانون الدولي في عالم مضطرب" مجلة السياسة الدولية: عدد سبق الإشارة إليه، ص٨٥.

(٢) أنظر: فرانسيس فاكوياما " نهاية التاريخ وخاتم البشر " مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٣ م.

وقت آخر وحلفها العسكري والسياسي هو أكثر تماسكاً واحتفاظاً بقوته، كما أن مواردها وإمكانياتها لا زالت تتصدر موارد وإمكانيات كل دول العالم[1].

والآن رسخ الانطباع ببروز الولايات المتحدة كدولة عظمى وحيدة وأن النظام العالمي الجديد الذي أخذ يتشكل هو نظام أحادي القطبية وبدأ العالم يعترف بأن الولايات المتحدة هي بكل المعايير الاقتصادية والعسكرية والسياسية القوة الحاكمة والمسيرة لشئون العالم المعاصر ، وأنها تمارس سيطرة وزعامة شاملة على النظام العالمي الجديد[2].

وتسعى الإدارة الأمريكية في الألفية الثالثة إلى العمل على تكريس أحادية القطب الأمريكي وسيطرته على النظام الدولي، استناداً إلى التفوق الأمريكي الكاسح في القوة العسكرية والتفوق الواضح في القوة الاقتصادية مع تعزيز لأدوار عناصر أخرى في القوة الأمريكية مثل عناصر الاستخبارات والقوات الخاصة وأدوات الإعلام والقوة الناعمة فضلاً على تطوير أداة المساعدات بتوجيهها لتحقيق هدف التغير.

وما نعرض له في هذا المبحث ما هو إلا من أجل تكريس أحادية القطب الأمريكي وانفراده بالنظام العالمي دون منافس.

(جـ) ضرب حركات الإرهاب، وبالذات تنظيم القاعدة الذي يعد أكبر وأخطر الحركات :

وذلك بعدة وسائل تتمثل فيما يلي:

١ – استخدام القوة العسكرية والاستخباراتية والمعلوماتية.

---

(١) عبد المنعم سعيد " حرب الخليج والنظام العالمي الجديد " مجلة العلوم الاجتماعية ربيع ١٩٩١م .

(٢) أنظر : Charles Krauthammer , The unipolar Moment ، مرجع سبق الاشارة اليه ، ص٧٠ .

٢- تجفيف منابع التمويل لهذه الحركات من خلال مراقبة دقيقة لحركة الأموال والتبرعات التي كانت تذهب إليهم مباشرة أو تؤول إليها بشكل غير مباشر.

٣- إعداد قائمة بالمنظمات الإرهابية وتطوير مراجعتها كل عام لتستخدم كأساس في هذه "الحرب العالمية على الإرهاب".

هذا...

ومما هو جدير بالملاحظة أن لدى دعاة اليمين المحافظ في الولايات المتحدة الأمريكية فكر راسخ يروج له أن العالم العربي والإسلامي تسوده أيديولوجية دينية قائمة على الإرهاب والكراهة والتعصب ، تغذيها وتحميها أنظمة طغيانية تسعى لحيازة أسلحة الدمار الشامل وتوظف طغيانها لاضطهاد شعوبها وتهدد السلام وتقتل الحريات الإرهاب الجماعي الذي يشجع العمليات الانتحارية باسم الجهاد والاستشهاد في سبيل الدين والعقيدة(١).

(د) ترتيبات إقليمية جديدة :

في النظام العالمي قبل ١٩٩٠ وجدت أنظمة (إقليمية) متعددة منها النظام الإقليمي العربي الرسمي (جامعة الدول العربية، والنظام الإقليمي لجنوب شرق آسيا (الأسيان) والنظام الإقليمي لأوروبا الغربية (الجماعة الاقتصادية الأوروبية) فضلاً عن التنظيم الإقليمي لأوروبا الشرقية مع الاتحاد السوفيتي اقتصادياً وعسكرياً (مجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة+ حلف وارسو) ولكن بعد ١٩٩٠م، ومع ارتفاع المكانة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية وأخذت هذه الدول تحاول صياغة الأوضاع الإقليمية وخاصة في الإطار الاقتصادي، في مختلف مناطق العالم على الأسس التالية:

---

(١) أنظر : سلامة أحمد سلامة ، تعديل مناهج التعليم ...... بيدنا أم بيد عمرو وجهات نظر – العدد الثالث والخمسون – السنة الخامسة – يونيو ٢٠٠٣ ، ص٨٢

١- العمل على هدم النظم الإقليمية القديمة أو إذابتها في نظم جديدة لطمس شخصيتها الإقليمية.

٢- إقامة ترتيبات ذات طابع أقل إحكاما من الناحية التنظيمية وأدنى في الأجل وأكثر غموضاً في العقيدة السياسية من النظم السابقة .

٣- جعل الولايات المتحدة (القاسم المشترك الأعظم – وأحياناً من خلال وكيل داخل الترتيبات الإقليمية الجديدة لتكون أقرب إلى اعتبارها ترتيبات أمريكية)(١) .

هذا...

وقد سبقت هذه الترتيبات دعاية غربية أمريكية صارخة عن (الإقليمية الجديدة) في العلاقات الدولية ومنها (دعاية الإقليمية الشرق أوسطية) في المنطقة العربية وبالتطبيق على هذه المنطقة نجد ما يلي:

١- العمل على إزالة جامعة الدول العربية، إن لم يكن إهدارها وعلى الأقل طمسها لحساب ترتيب إقليمي (شرق أوسطي) جديد.

٢- جعل الولايات المتحدة– ولو من خلال إسرائيل كوكيل وهي ضابط الإيقاع في الترتيب الإقليمي الجديد، وذلك ضمن الإستراتيجية العالمية لفتح سواق الخدمات.

هذا...

وما ينطبق على المنطقة العربية ينطبق عموماً على غيرها : محاولة تذويب التنظيم الإقليمي الأوروبي (الاتحاد الأوروبي) في التنظيم التجاري العالمي الجديد وتذويب الآسيان في منتدى (أبك) ثم إذابة مجموعة شرق أوروبا القديمة في حلف الأطلنطي وصيغ المشاركات العسكرية والاقتصادية .

---

(١) أنظر : د . محمد عبد الشفيع عيسى " النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية دراسة " مجلة السياسة الدولية – العدد ١٢٤ ، ابريل ١٩٩٦ ، ص٢١٦.

هذا هو فكر الليبرالية الجديدة من المنظور الأمريكي وان كنا قد اقتصرنا على بعض عوامل التغير التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية تفعيله في النظام العالمي.

الفرع الثاني
آليات تنفيذ الهيكلة العالمية الجديدة

يعتمد تنفيذ رؤية التغير لهيكلة النظام العالمي وفق الفكر الليبرالي الجديد سالف الذكر في إستراتيجية الفكر الأمريكي المعاصر على التفوق الأمريكي الكاسح في القوة العسكرية والتفوق الواضح في القوة الاقتصادية مع تعزيز عناصر أخرى في القوة الأمريكية مساعدة لها.

هذا...

ومن خلال محورين ندرس آليات تنفيذ الهيكلة العالمية الجديدة:

(أ) مشروعية الحرب الاستباقية.

(ب) نشر القواعد العسكرية الأمريكية في أرجاء المعمورة.

(أ) مشروعية الحرب الاستباقية:

ظلت الولايات المتحدة الأمريكية تتزعم فريق الدول الداعية إلى الحفاظ على الوضع القائم، والاعتماد على مفاهيم وسياسات توازن القوى والاحتواء والردع وأصبح واجباً أن تتحول إلى قوة داعية إلى تغيير النظام الدولي حتى ولو استلزم ذلك عدم احترام مبادئ السيادة الوطنية وعدم التدخل في الشئون الداخلية بيد أنه حدث نقلة جذرية بالغة الأهمية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، بعد انتهاء فترة الحرب الباردة

هذا ويتمثل جوهر التطور في الفكر الاستراتيجي الأمريكي في الانتقال من مفهوم الردع والاحتواء إلى مفهوم العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ الخطوات المبكرة والمفاجئة ضد دول وجماعات معادية لمنع وقوع

أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك ، ويحدد المسئولون الأمريكيون بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها: اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة الدمار الشامل أو تصديرها أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي أو اقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية، وقد أخذت الحرب الاستباقية شكلاً أكثر تطوراً بعد هجمات ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة[١].

(ب) نشر القواعد العسكرية الأمريكية في أرجاء المعمورة:

تعد القواعد العسكرية الأمريكية الموجودة في كل بقاع الكرة الأرضية آلية الردع لتنفيذ فكرها الليبرالي ، وتكريس أحادية القطبية للنظام العالمي المعاصر ، فمع نهاية الحرب العالمية الثانية زرعت الولايات المتحدة الأمريكية واعدها العسكرية في كافة الأراضي التي دارت رحى الحرب عليها كاليابان وكوريا الجنوبية والفلبين وغيرها من الدول الأسيوية مستغلة بذلك النصر في خلق وجود فعلي لها.

ولنأخذ نموذج لخريطة توزيع القواعد العسكرية في أحد مناطق العالم وهي منطقة الشرق الأوسط– والمناطق المحيطة بها وخاصة آسيا الوسطى حتى تتكشف لنا خطورة الوضع وقوة هذه الدولة العظمى:

توجد قواعد عسكرية في خمسة عشر دولة على النحو التالي[٢]:

١ ـ الكويت:

وتضم قاعدتي "السالم وجابر الأحمد" وتوجد فيهما منظومات الصواريخ المضادة للصواريخ من طراز "باستريوت" وكذلك طاقم مركز القيادة .

---

(١) لمديد من التفصيل أنظر ص ١٨٩ من رسالتنا هذه المطلب الثاني.. لذا يرحي الاطلاع عليه.

(٢) أنظر في تفصيل ذلك: لواء متقاعد: محمود خليل "إعادة نشر القوات الأمريكية في الخليج بعد حرب العراق"، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٥٣ ، يوليو ٢٠٠٣ .

٢ـ البحرين:

وتعتبر عاصمتها المنامة المقر الدائم للأسطول الأمريكي الخامس، كما تعتبر أيضاً قاعدة الشيخ عيسى المهبط الرئيسي لطائرات التموين الأمريكية.

٣ـ قطر:

بها قاعدة " العديد " العسكرية الجوية الأمريكية التي تستخدم أساساً لتخزين الأسلحة والعتاد والمواد التموينية وتم صرف أكثر من ١٠٠ مليون دولار من أجل تجديد هذه القاعدة أخيراً ، وأصبح من الممكن أن تسعى لحوالي ١٠٠ طائرة حربية إضافة إلى أنها مجهزة بأحدث منظومات الاتصال والتوجيه.

٤ـ السعودية:

كانت التسهيلات العسكرية السعودية تمثل أقوى مواقع تواجد للقوات الأمريكية في منطقة الخليج منذ عام ١٩٩٠م، فهناك تسهيلات عسكرية مختلفة لعناصر متعددة من القوات الأمريكية في الدَمَّام والخبر، وتبوك وقاعدة الملك عبد العزيز بالظهران وقاعدة الملك فهد البحرية بجدة وقاعدة الملك خالد الجوية بِأَبْها وقاعدة الرياض العسكرية لكن قاعدة الأمير سلطان الجوية جنوب الرياض هي أقوى مواقع التواجد العسكري في السعودية حيث يوجد بها حوالي ٥١٠٠ جندي أمريكي وتضم قيادة القوات الجوية الأمريكية في الخليج التي نقلت بعض عناصرها إلى قطر.

٥ـ عمان:

بها قاعدتين هما "سيب ومازيدا وتومران" وهما قاعدتان أمريكيتان.

٦ـ الإمارات:

وتوجد بها قاعدة جوية أمريكية وتعتبر أهم مركز على الإطلاق في المنطقة لتوفير الوقود للطائرات الأمريكية.

٧ ـ اليمن:

تتمتع الوحدات العسكرية الأمريكية بتسهيلات مختلفة في اليمن اتسع نطاقها في إطار الحملة الأمريكية ضد الإرهاب لتشمل عناصر مختلفة للدعم والتدريب خاصة بالساحة اليمنية نفسها وكانت التسهيلات العسكرية التقليدية كانت تتركز عادة في ميناء عدن ذي الموقع الاستراتيجي الذي يعتبر محطة رئيسية لخدمات الوقود والصيانة الخاصة بالوحدات البحرية الأمريكية.

٨ ـ تركيا:

وبها أكبر قاعدة للولايات المتحدة هي قاعدة "انجيرليك" تضم حوالي ١٧٠٠ جندي أمريكي وتتمركز فيها ٣٦ مقاتلة من طرازات مختلفة وهي الدولة الوحيدة العضو في حلف شمال الأطلسي بالشرق الأوسط وتربطها علاقات عسكرية قوية مع الولايات المتحدة.

٩ـ إسرائيل:

تستند العلاقات العسكرية الأمريكية الإسرائيلية على اتفاقات تحالف استراتيجي متطور تضمن تعاوناً عسكرياً معقداً بين الجانبين توجد في إطاره شبكة تسهيلات عسكرية أمريكية في معظم المواقع العسكرية الإسرائيلية منه ستة مواقع عسكرية أهمها الموقع ٥١ والموقع ٥٣ والموقع ٥٤ التي يتم فيها تخزين أسلحة معدات طوارئ خاصة بالقوات الجوية والقوات البحرية والقوات الخاصة الأمريكية، وهي معدات بمكن إن تستخدمها القوات الإسرائيلية نفسها وقت الحاجة كما حدث في حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م مع مصر.

١٠ ـ الخليج العربي والمحيط الهندي:

توجد حالياً في هاتين المنطقتين ست مجموعات جوية من القوات الأمريكية المسلحة و٢٥٠ مقاتلة و٢٠٠٠ صاروخ مجنح من طراز "توما هوك" وتستخدم قاعدة جزر دييجو جارسيا كمركز لتجمع الطائرات الشبح.

١١- أوزباكستان:

يوجد حوالي ١٥٠٠ عسكري أمريكي في قاعدة " خان آباد " و١٠ فرق مشاة إلا تن اتفاقية الموقعة بين أوزباكستان والولايات المتحدة تنص على استخدام هذه القوات في العمليات الإنسانية والإنقاذ.

١٢ - قيزغيذيا:

يوجد ثلاث آلاف عسكري أمريكي في قاعد "ماناس" السوفيتية السابقة ويتمركز بهذه القاعدة فيلق المشاة البحرية الأمريكية ومجموعة من الطائرات الأمريكية المقاتلة.

١٣ - طاجيكستان – كازاخستان:

النشاطات العسكرية في هاتين الدولتين محاطة بالسرية التامة سواء من الولايات المتحدة أو القيادات السياسية وتحاول قيادتا الدولتين تحويل الاهتمام عن هذا الأمر وتستبعد مناقشة ذلك أو الاعلان عنه في سياستها الخارجية أو الداخلية على حد سواء.

١٤ - أفغانستان:

وتتمركز القوات الأمريكية حالياً في قاعدتي "باجرام" و "قندهار" السوفيتين السابقتين ويوجد حالياً ٨ آلاف جندي أمريكي في أفغانستان بما في ذلك القوات الأمريكية الخاصة.

١٥ - باكستان:

حصلت الولايات المتحدة على موافقة القيادة الباكستانية باستخدام قواعد "جاكوب آبادود الباندين وبانس" .

خلاصة ما تقدم:

إن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة في العالم التي تبدو حاضرة وفاعلة ومؤثرة في كل بقعة من الكرة الأرضية ، الأمر الذي يؤكد أن

العالم قد أصبح يعيش حالياً اللحظة الأمريكية، ولا شك أن هذه اللحظة الأمريكية تستجوب التكيف مع زعامة وقيادة الولايات المتحدة الأمريكية للنظام العالمي الجديد والاستجابة بالتالي لمطالبها واحترام إرادتها[1].



(١) أنظر: Chares Krauthammer , "The unipolar Moment " Foreign Affairs , NO.1 , VOL 70.

المبحث الثاني
وظائف الدولة[1] في ظل الليبرالية الجديدة

تقسيم:

تتحدد وظيفة الدولة على المذهب التي تتبناه[2] هذا ويسود النظام العالمي المعاصر أكثر من مذهب أبرزها في حياتنا المعاصرة اتجاهين:

أولهما: مذهب ليبرالي جديد يقدم نفسه على أنه هو النموذج الحديث الذي يتفق مع روح العصر وينبغي على كافة دول العالم أن تحتذي به ويعتبر كل ما هو خارج فلكه ومنظومته السياسية متخلف ورجعي.

ثانيهما: مذهب إسلامي معاصر، يدعوا إلى التمسك بقيم الحضارة الإسلامية ويجيز الاقتباس من الحضارة الأوروبية بما يتفق مع القيم والأصول الإسلامية ولكنه للأسف يواجه حملة دعائية ضده لاتهامه بالتخلف والرجعية وعدم تقبله للحداثة ومواكبة تطورات العصر.

وفي ضوء ما تقدم سنتناول بالبحث والتحليل وظيفة الدولة في ظل المذهبين:

المطلب الأول: المذهب الليبرالي الجديد ووظيفة الدولة المعاصرة في ظله.

المطلب الثاني: المذهب الإسلامي ووظيفة الدولة في ظله.

---

(١) يقصد بوظيفة الدولة : الدور التي تقوم به الحكومة تجاه رعاية مصالح أفراد شعبها ، وما يتطلب تدخلها في ميادين النشاطات العامة لأداء وظيفتها .

(٢) تقليدياً كان يوجد ثلاث مذاهب :

(أ) مذهب عدم التدخل (المذهب الليبرالي)

(ب) مذهب التدخل (المذهب الاشتراكي)

(جـ) مذهب الوسط (المذهب الاجتماعي)

المطلب الأول

المذهب الليبرالي الجديد ووظيفة الدولة في ظله

تقسيم:

سيطرت الإيديولوجيات التحررية، على الفكر السياسي في أوروبا خلال القرن الثامن عشر، فقامت على مبادئها الديمقراطية الغربية باعتبارها نظام الحكم الوحيد القادر على تخليص الشعوب من الاستبداد وعلى إطلاق حريات الأفراد، وقد تطورت هذه الأفكار مع تطور الدول التي تتبنى هذه الإيديولوجيات حتى وقتنا الحاضر، كما كان لهذا التطور أثره وتداعياته على وظيفة الدولة المعاصرة.

في إطار فرعين سنتناول بالبحث والتحليل المذهب الليبرالي الجديد وأثره على وظيفة الدولة المعاصرة:

الفرع الأول: الليبرالية التقليدية والدولة في ظله.

الفرع الثاني: الليبرالية الجديدة ووظيفة الدولة المعاصرة.

الفرع الأول

الليبرالية التقليدية ووظيفة الدولة

الليبرالية هي أيديولوجية وجدت في البلدان الغربية بداية من القرن السابع عشر وتقوم هذه الفلسفة على تمجيد الفرد واعتباره محور النظام السياسي.

وفي إطار محاور ثلاثة سنبحث الإطار النظري لليبرالية التقليدية وأثرها على وظيفة الدولة:

(أ) مضمون الليبرالية التقليدية.

(ب) مبادئ الليبرالية التقليدية.

(ب) وظيفة الدولة في ظلها.

(أ) **مضمون الليبرالية التقليدية:**

إنها أيديولوجية الدول الغربية لأوروبا ومعها الولايات المتحدة الأمريكية حديثاً ولها مسميات متعددة (المذهب الفردي– الرأسمالية الحرة– الإيديولوجية التحررية)

وتقوم فلسفة هذا المذهب على تمجيد الفرد واعتباره محوراً النظام السياسي فالجماعة ليست إلا مجرد تنظيم يتيح للفرد ممارسة حقوقه، وإذا كانت هناك قيود قد حددت من النشاط الفردي فإن الهدف منها مجرد تنظيم يتيح للفرد ممارسة حقوقه.

ويرى أنصار هذا المذهب أن وظيفة الدولة محدودة، وتكاد تنحصر في توفير الأمن الخارجي والأمن الداخلي وتحقيق العدالة، وتكفل للأفراد الحماية والأمن في ممارسة نشاطهم، دون أن تتدخل فيه.

هذا...

وقد سادت هذه النظرية في أواخر القرن الثامن عشر ، كرد فعل لإفراط الحكومات حينذاك في سياسة التدخل بلا تميز ، مما يعرقل تطور الدولة نحو الرقي وتضر بالقوة الإنتاجية منها وتقضى على روح الابتكار[١] وقد بدأ هذا الاتجاه على المستوى المؤسسي في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ثم تتابع في بقية أوروبا الغربية في آتون الحرب العالمية الثانية وما بعدها وبدأت دراساته المستقبلية لأغراض عسكرية وتطوير القدرات التكنولوجية[٢].

(ب) **مبادئ الليبرالية التقليدية :**

١ – إن العدالة وقواعد القانون الطبيعي تقضى إن يترك الإنسان حراً بلا تقيد لأن ذلك يساعده على النشاط والابتكار خاصة إن الإنسان كان حراً طليقاً قبل

---

(١) أنظر: د عثمان خليل: المبادئ الدستورية العامة ١٩٤٣، ص٣٥ أنظر أيضاً: د. السيد صبري " مبادئ القانون الدستوري " ١٩٤٩، ص١٩ .

(٢) أنظر: د . محمود زايد "علم المستقبل في وقتنا الحاضر" الفكر العربي، بيروت العدد ١٠، مارس– ابريل ١٩٧٩، ص٣٢، ص٣٥ .

الدخول في الجماعة ولم يتنازل عن حريته وحقوقه إلا بالقدر الذي يسمح بحماية الدولة له ، وتدخل الدولة في أكثر من ذلك هو اعتداء على حريته[1].

٢- إن المبادئ الاقتصادية تقضى بترك الفرد حراً وعدم تدخل الدولة في أعمال الفرد إلا في أحوال استثنائية فالباحث على النشاط الاقتصادي وغيره من أوجه النشاط هو المصلحة الفردية التي يتحقق بمقتضاها جودة الإنتاج وبأحسن الأسعار وهو ما يتفق إلى حد كبير مع المصلحة العامة.

٣- ضرورة الملكية الخاصة لأنها تدفع بالمالك إلى النشاط في استغلال أمواله فيزداد الباعث الشخصي على العمل ، مما يؤدي إلى نجاح الأعمال الاقتصادية.

(جـ) وظيفة الدولة في ظل الفكر الليبرالي التقليدي:

أدى انتشار المذهب الفردي إلى تخفيف الدول من سياسة التدخل التي كانت تتبعها الدول في ذلك العصر.

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذا الاتجاه الليبرالي بدأ على المستوى المؤسسي في الولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا وبريطانيا ثم تتابع في بقية أوروبا الغربية في آتون الحرب العالمية الثانية وما بعدها.

وينطلق ها الاتجاه على أساس تعزيز الفكر الرأسمالي الحر، كما يقوم هذا الاتجاه على ركيزة أن عالم الغد هو امتداد العالم اليوم الذي هو بدوره امتداد لعالم الأمس، وان اختلاف في النوع، فالتغير الذي سيحدث بالنسبة للمستقبل هو تغير كمي أساساً أكثر مما هو تغيراً كيفياً[2].

---

(١) انظر: د/ عثمان خليل : المرجع السابق ص٣٥، وانظر : د : محمد كامل ليلة : المرجع السابق ص٢٧١ ، أنظر: ناهد صالح "المنهج في البحوث المستقبلية" عالم الفكر، الكويت مجلد ١٤، عدد ٤ يناير، مارس ١٩٨٤ ، ص١٩٨ ، ص١٩٩

(٢) أنظر: ناهد صالح "المنهج في البحوث المستقبلية" عالم الفكر، الكويت مجلد ١٤، عدد ٤ يناير، مارس ١٩٨٤ ، ص١٩٨ ، ص١٩٩

الفرع الثاني

الإطار النظري لليبرالية الجديدة ووظيفة الدولة المعاصرة

أولاً: مضمون الليبرالية الجديدة:

هي الليبرالية الخالية من فكرة الصراع مع الآخر في ضوء الصراع الإيديولوجي التقليدي بين الشرق والغرب، الداعية إلى إضفاء الطابع العالمي على كل ما هو محلي أي إدماج الفكرة القومية مع فكرة العالمية، برزت هذه الليبرالية ولم تتضح معالمها عقب انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بشروط الدولة العظمى بعد أن كان الاتحاد السوفيتي السابق يشاركها في هذه الشروط.

وقد ظهرت جلية واتضحت معالمها عقب اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١م على الولايات المتحدة الأمريكية، وتنطلق من رؤية أيديولوجية أو عقائدية واضحة متكاملة، وهي رؤية صاغها جناح يميني شديد التطرف ويريد العالم كله وخاصة النظام الشرقي أوسطي وفقاً لها.

ملامح الليبرالية الجديدة:

(١) الضغوط على جميع دول العالم وخاصة الدول العربية بتغير مناهجها التعليمية والثقافية والإعلامية فالمراقب للخطاب السياسي الأمريكي يفهم بوضوح أن الولايات المتحدة تملك بالفعل تصوراً شاملاً لتغير الجغرافيا السياسية والثقافية للإقليم العربي وفي القلب من هذا التصور يقع استخدام القوة بالتقسيط أو خطوة بخطوة إذا لزم الأمر مع عدد كبير من الدول العربية[١]، وغني عن البيان أن التغير في المناهج التعليمية والثقافية والإعلامية وفق الرؤية الليبرالية الأمريكية الجديدة.

(٢) وفي المجال الاقتصادي: انتهجت سلوكاً ليبرالياً جديداً تحاول أن تضفي عليه الطابع العالمي عن طريق إسقاط الحواجز التجارية وإطلاق حرية

---

(١) أنظر: د. محمد السيد سعيد "المأزق الاستراتيجي العربي" الأهرام ٢ ديسمبر ٢٠٠٢م.

السوق والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتزعم أن ذلك هو خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية شعوب العالم مطالبة في ذلك بتغيير سلوكياتها وأساليب حياتها وطرائق تفكيرها ومنظومات قيمها، مما سينعكس بدور سلبي على وظائف الدولة المعاصرة.

(٣) وفي المجال السياسي: فان الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك دون غيرها تصوراً استراتيجياً متكاملاً لمستقبل النظام الدولي، وقدرتها العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية على تنفيذ تصوراتها[١].

ثانياً: وظيفة الدولة المعاصرة في ظل الليبرالية الجديدة:

لا شك أن الليبرالية الجديدة– وضعت الدولة المعاصرة في مأزق سياسي له تداعيات خطيرة، فهي بين خيارين كلاهما مر.

• **أولهما**: إما مقاومة ضغوط إدارة الولايات المتحدة الأمريكية وهذا يعد من وجهة نظرنا الذاتية صعب أن لم يكن مستحيلاً في ظل الوضع المتردي للدول المعاصرة منفردة.

• **ثانيهما**: وإما قبول ما تمليه عليهم من فكر ليبرالي جديد، وهذا بدوره يؤدي إلى مواجهة توترات اجتماعية وسياسية حادة لا قبل للدولة بتكاليفها

وفي تقديري:

إن الدولة المعاصرة في ظل الليبرالية ستتحلل من مسئولياتها كافة، وسوف يتقلص دورها الوظيفي وسيختصر إلى نطاق ضيق محدود هو توفير الأمن الخارجي والأمن في ممارسة نشاطهم، وكل ذلك مشروط في حدود إمكانيات الدولة من حيث قوة الردع العسكرية التي تمتلكها السلطة السياسية.

---

(١) أنظر: التصور المستقبلي للنظام العالمي من المنظور الأمريكي من رسالتنا العلمية.

المطلب الثاني

المذهب الإسلامي المعاصر(1) ووظيفة الدولة في ظله

تقسيم:

يعتمد الفكر الإسلامي، على التراث الحضاري الفكري المستمد من القرآن الكريم والسنة النبوية ، متمثلاً في الشريعة الإسلامية، كما أنها تجمع بين الدين والدولة لأن الإسلام دين ودولة:

هذا وقدم انقسم الفكر الإسلامي المعاصر حول تبني الحضارة الغربية إلى قسمين:

- **الاتجاه الأول:** ويرفض الحضارة الأوروبية كلية ويلتمس الإصلاح فيما ورد في الكتاب والسنة من أحكام وما خلفه العلماء المسلمون الأوائل من قيم وأفكار بعد تخليصها مما علق بها من بدع وخرافات.
- **الاتجاه الثاني:** التيار الوسط ويرى أصحابه إجازة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية المعاصرة طالما كانت متفقة مع الأصول والقيم التي تقوم عليها الحضارة الإسلامية وهو ما يعرف بالتوفيق بين الأصالة والمعاصرة، وهذا التيار هو الغالب الآن في الدول العربية.

هذا وفي إطار فرعين سنبحث المبادئ التي يقوم المذهب الإسلامي المعاصر:

الفرع الأول: الإسلام دين ودولة.

الفرع الثاني: تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

---

(١) المقصود بالمذهب الإسلامي المعاصر: تيار الوسط في الإسلام والذي يرى أنصاره إجازة الاقتباس عن الحضارة الأوروبية المعاصرة طالما كانت متفقة مع الأصول والقيم التي تقوم عليها الحضارة الإسلامية، وهو ما يعرف بالتوفيق بين الأصالة والمعاصرة– وهذا التيار عهو الغالب حتى الآن في الدول الإسلامية والعربية.

الفرع الأول
الإسلام دين ودولة

جاء الإسلام بتنظيم شامل لأمور الدين والدنيا معاً، ومن هنا شملت مسئولية ولي الأمر واختصاصاته، رعاية شئون الدين والدنيا معاً، وناطحت به من اختصاصاته كما يكفل ذلك(١).

وهو بذلك يختلف عن المسيحية التي فصلت الدين وناطت به الكنيسة والشئون الدنيوية وناطت به الدولة.

ويكاد يكون مستحيلاً إن نفصل بين الجانب الديني والجانب الدنيوي في أي تنظيم من التنظيمات التي وضعها الإسلام، وهذا الوصف هو محل إجماع الباحثين قدامى ومحدثين مسلمين ومستشرقين.

والجمع بين الدين والدولة في وحدة متناسقة يرجع إلى الغاية المثالية التي يستهدفها الإسلام فهو يتوفى في تربية إنسان سوى الطبيعة تتوازن داخله كل نوازع النفس البشرية وسبيله إلى ذلك يتمثل في أمور متعددة منها:

١- إقامة توازن بين الجانب المادي والجانب الروحي في حياة الإنسان فهو لا يتجاهل احتياجات الإنسان المادية ولذلك لا يدعوا إلى الرهينة، كما لا يكتفى بتحقيق مطالبة المادية على خلاف الشيوعية بل يغرس فيه القيم القيم الروحية، قال تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ اللهِ﴾ (٢).

٢- تكامل الحياة الدنيا مع الحياة الآخرة ، فكلا الحياتين مرتبطاً معاً، قال تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾ (٣)، وقوله تعالى: ﴿وَمَن كَانَ

---

(١) أنظر في ذلك: د . حسن صبحي عبد اللطيف " الدولة الإسلامية – سلطتها التشريعية ص٣٩، د . صوفي حسن أبو طالب " تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية " ط١٩٩٥ ص٢٩ الشيخ عبد الوهاب "خلاف السياسة الشرعية" ص٥٣ ، ص٥٤.

(٢) سورة الجمعة آية (١٠) .

(٣) البقرة آية (٢٠١).

فِي هَـٰذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَـى وَأَضَـلُّ سَـبِيلاً﴾[١]، وبهـذه الـصورة يجتمع للفعل الواحد جزءاً أن أحدهما: دنيوي يتولاه ولي الأمر وثانيهما: أخروي فإن استطاع التفلت من الجزاء الدنيوي استحال عليه الإفلات من الجزاء الأخروي.

الخلاصة:

إن الدين الإسلامي بما يتضمنه من قيم روحية وأخلاقية فهو دعامة أساسية من دعامات المجتمع الإسلامي، وأداة فعالة في تحقيق الانسجام الاجتماعي وركيزة أساسية للتضامن الاجتماعي[٢].

الفرع الثاني

تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة

تحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ومن أهم تطبيقات العدالة الاجتماعية والاقتصادية[٣] في الإسلام وأحد عناصر فلسفته الرئيسية.

وفي هذا الصدد تباينت المذاهب والإيديولوجيات الفردية والاشتراكية حول كيفية التوفيق بين مصلحة الفرد والجماعة فالمذهب الفردي ويسمى بالمذهب الرأسمالي[٤]، ونجده يغلب مصلحة الفرد على مصلحة الجماعة فتسود

---

(١) الإسراء:٧٢.

(٢) انظر في تفصيل ذلك: د. صوفي حسن أبو طالب "اشتراكيتنا الديمقراطية"، القاهرة، ط١٩٧٨ ، ص٢٢ ، ص٢٦.

(٣) ونعني بالعدالة الاجتماعية في الإسلام: إعطاء الناس حقوقهم غير منقوصة وعدم الاعتداء عليها أو عليهم وجبر عثرات الكرام بالإحسان وتأمين الحياة والمعيشة الكريمتين وأن ينال العامل ثمرة عمله بعد أن يؤدي حقوق المجتمع عليه من حماية وتنظيم وقد جاء القرآن الكريم بالنص على ذلك قال تعالى " ولا تبخسوا الناس أشياءهم " " ولا تعثوا في الأرض مفسدين " وقال تعالى " إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذي القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغي يعظكم لعلكم تذكرون ".

(٤) انظر في المذهب الفردي: د. عثمان خليل: المبادئ الدستورية العامة ١٩٤٣ ص٣٥، د.السيد صبري: مبادئ القانون الدستوري ١٩٤٩ ص٩، د. محمد كامل ليلة: النظم السياسية ١٩٧١ ص٣٧٠.

الأنانية، وبعضها الآخر وهو ما يعرف بالمذاهب الجماعية ونجده يغلب مصلحة الجماعة على الفرد فيسود الحقد الطبقي وهذا المذهب يتدرج ما بين الاشتراكية المعتدلة والشيوعية المتطرفة التي تقيم المجتمع على طبقة واحدة هي (البروليتاريا)(١).

والإسلام يختلف عن كل هذه المذاهب فهو يقيم توازناً بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾(٢)، فهو يعترف للفرد بذاتية مستقلة في مواجهة الجماعة، وإذا استحال التوفيق بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة غلبت الأخيرة ولذلك يقوم المجتمع الإسلامي على التضامن الاجتماعي ويحارب الأنانية ويقتل الحقد الطبقي مصداقاً لقوله تعالى: ﴿إنما المؤمنون أخوة فأصلحوا بين أخويكم﴾(٣).

أهم مبادئ نظم الحكم الإسلامي:

١ – تحديد وظيفة اجتماعية لكل حق بحيث إذا خرج صاحبه عن هذه الحدود تجرد من الحماية المقررة فالعمل حق يمارسه صاحبه بما لا يضر الجماعة فإن فعل أجبر على منع وقوع الضرر(٤).

مثال ذلك: كما امتنع أرباب الحرف والمهن الضرورية للناس أجبرهم ولي الأمر على ذلك على أن يدفع لهم سعر المثل، وهو شبيه بأوامر التكليف المعروفة في الوقت الحاضر، وإذا غالوا في أجورهم أجبرهم ولي الأمر على أدائها بالأجر المناسب(٥).

---

(١) انظر: د. محمود عاطف البنا "المذاهب والنظم الاشتراكية" ١٩٧٠ ص٢٥٧، انظر: د.محسن خليل: "النظم السياسية والدستورية اللبنانية" ١٩٧٩ ص١٠٢.

(٢) البقرة:١٤٣.

(٣) (سورة الحجرات).

(٤) من التطبيقات العملية على ذلك:
ما كان يقوم به عمر بن الخطاب بعمل المحتسب حين كان يأمر بالمعروف وينهى عن المنكر ويشرف على الأسواق ويحول دون رفع الأثمان ويكشف عن الموازين ..... الخ.

(٥) انظر: ابن تيمية "الحسبة في الإسلام" ص١٧، ص١٨، ص٢٧.

٢- للملكية الخاصة حرمة فلا يجوز انتزاع ملكية نشأت عن كسب حلال إلا للمصلحة العامة ﴿ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل﴾[١]، مع تعويض عادل لصاحبها يقول صلى الله عليه وسلم: "من أخذ من الأرض شيئاً بغير حقه خسف به يوم القيامة إلى سبع أرض"[٢]، وحرمة الملكية العامة أعظم وعقوبة الاعتداء عليها أشد لأنها عدوان على المجتمع كله وخيانة للأمة كلها يقول الرسول الكريم: "من استعملنا منكم على عمل فكتمنا منه مخيطاً فما فوقه كان غلولاً يأتي به يوم القيامة".

٣- التزام الدولة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع وهو ما يسمى في الإسلام "رفع ضرر المسلمين" فالدولة تلتزم بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع من مأكل وملبس ومسكن وإجراء الرزق على المحتاجين وتوفير العمل المناسب لهم، فالأصل أن نفقة العاجز عن الكسب تقع على أقاربه وعند عدم وجودهم تجب على بيت المال إعمالاً للحديث الشريف "من ترك مالاً فلورثته ومن ترك كلا فإلينا وعلينا".

فتوظيف مصادر الثروة ووسائل الإنتاج لمصلحة الأمة واجب فلا يجوز إهمالها ولا تعطيلها "ما من عبد استرعاه الله رعية فلم يحطها بالنصيحة إلا لم يجد رائحة الجنة"[٣]، كذلك لا يجوز استثمارها فيما حرمته الشريعة فيما يضر بمصلحة الجماعة.

ولفقراء الأمة حق مقرر في مال الأغنياء نظمته فريضة الزكاة قال تعالى: ﴿الَّذِينَ فِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ مَعْلُومٌ لِلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾[٤]، وهو حق لا يجوز تعطيله ولا منعه والترخص فيه ويقع على الحاكم أو ولي الأمر تنفيذ هذا الحق ولو أدى ذلك إلى قتال مانعي الزكاة، "والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه إلى رسول الله

---

(١) سورة البقرة: أية ١٨٨ .
(٢) رواه الإمام البخاري.
(٣) رواه الشيخان .
(٤) سورة المعارج : أية (٢٤-٢٥) .

لقاتلتهم عليه"[1]، ومما تجدر الإشارة إليه: "أن المذهب الاجتماعي المقرر في كتب الفقه القانوني المعاصر هو قريب الشبه بمبادئ المذهب الإسلامي"[2].

وظيفة الدولة في ظل المذهب الإسلامي:

بعكس المذهب الرأسمالي والجماعي: فهو يقيم توازن بين مصلحة الفرد والجماعة فهي تعترف للفرد بذاتية مستقلة في مواجهة الجماعة وتحرم الاعتداء عليها وفي نفس الوقت تحمي المصلحة العامة فالفرد ممارسة حقه بما لا يضر الجماعة.

كما أن الدولة ملتزمة بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع وهو ما يسمى في الإسلام "رفع الضرر"، كما تراقب المشروعات الخاصة بما يتفق مع المصلحة العامة[3].



---

(١) من كلام أبي بكر الصديق في مشاورته للصحابة في أمر مانعي الزكاة.

(٢) من أهم ملامح هذا المذهب:

١- وجوب الإبقاء على الدين والأسرة والملكية وحرية التعاقد .

٢- للدولة الهيمنة على مصالح الجماعة إذا تطلب ذلك الصالح العام .

٣- للدولة حق مراقبة المشروعات الخاصة التي في يد الأفراد بما يتفق وصالح الجماعة وذلك بهدف الحد من التفاوت بين الطبقات كفرض الضرائب وتنظيم العلاقة بين العامل ورب العمل.

أنظر في ذلك: د . عثمان خليل " المبادئ الدستورية العامة ١٩٤٣ ص٤، د . محمد كامل ليلة "النظم السياسية" ١٩٧١ ص٢٨٨ وما بعدها.

(٣) انظر ص٨٠، ص١٤٣، ص١٤٥، ص١٤٥ لمزيد من التوضيح والتفصيل.

الفصل الثالث

حكومة[1] الدولة المعاصرة

تقديم وتقسيم:

تواجه الدولة القومية المعاصرة تحديات خطيرة فهي مهددة بخطر انتزاع سيادتها الوطنية وتمزيق وحدتها الوطنية وذلك بسبب التغيرات العالمية الجديدة .

هذا...

وإذا لم يتم التعامل مع هذه المتغيرات العالمية بفكر واعي يدرك حقيقة الأوضاع التي يمر بها النظام العالمي ويتفاعل معها وفق دراسات علمية متعمقة ومتخصصة فإن الدولة وبلا شك ستصبح عرضة للضغوط العالمية الخارجية من قبل الدول المتقدمة التي تأخذ بالأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا.

لذا ذهب جانب في الفقه القانوني إلى وجوب إعادة النظر في كل مؤسسات الدولة وتحديثها بقدر مقبول من الفهم بالأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا وذلك للتعامل مع المتغيرات العالمية الجديدة ونحن في هذا الفصل سنحاول بقدر المستطاع أن نتناول بالبحث والتحليل أعلى مؤسسات الدولة وهي الحكومة على أساس أنها هي المسئولة أولاً وأخيراً عن التحديات التي تواجه الدولة وأن القرار السياسي هي التي تقوم بصناعته وهذا القرار إذا لم يكن نابعاً من إرادة سياسية واعية تواكب روح العصر فإن القرار السياسي سيكون له تداعيات خطيرة تضر بالوطن .

بيد أنه قبل أن نعرض لتحديث الحكومة لتواكب المتغيرات العالمية الجديدة كان لزاماً علينا أن نعرض للإطار النظري للحكومة في الأنظمة السياسية الغربية والإسلامية لتمهد لنا إطاراً نظرياً قانونياً لحكومة معاصرة.

---

(١) يستخدم مصطلح الحكومة للدلالة على عدة معان لدى الفقه القانوني: وأهمها وهو الشائع في كثير من الدول يقصد بالحكومة الوزارة فقط. أي رئيس الوزراء والوزراء وهذا مقصدنا.

وفي ضوء ما تقدم سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الحكومة في الأنظمة السياسية الغربية والإسلامية.

المبحث الثاني: الإطار النظري للحكومة المعاصرة.



المبحث الأول

الحكومة في الأنظمة السياسية الغربية[1] والإسلامية

تقسيم:

الغاية من هذا المبحث هو الوقوف على كيفية نقل السلطة السياسية، وتوليها إدارة الحكم في البلاد وكيف يتم اختيار أعضاؤها وذلك في الأنظمة السياسية الغربية القائمة والإسلامية.

وهذا يمهد لنا استنباط إطاراً قانونياً لحكومة معاصرة مقتبسة من كلا النظامين الغربي والإسلامي مع الأخذ في الاعتبار تطورات العصر وعلى الأخص التقدم التكنولوجي الحديث.

وفي إطار مطلبين سنبحث بالبحث والتحليل والدراسة بيان الحكومة في النظامين الغربي والإسلامي:

المطلب الأول: الحكومة الديمقراطية في الأنظمة السياسية الغربية.

المطلب الثاني: الحكومة في النظام السياسي الإسلامي.

---

(١) الحكومات التي يقصدها: الحكومات الديمقراطية السياسية تتمثل في صور ثلاثة:
(أ) الحكومات الجمعية أو المجلسية.
(ب) الحكومات الرئاسية أو المجلسية.
(جـ) الحكومات البرلمانية.
كيف يصل أعضاؤها إلى الحكم؟ وهل هذه الطرق ما تزال تصلح لمواكبة تغيرات العصر أم نحن في حاجة إلى التحديث والتطوير من حيث هيئة الناخبين والمرشحين والأحزاب السياسية هذا ما سنقوم بدراسته؟.

المطلب الأول

الحكومة الديمقراطية في الأنظمة السياسية الغربية

تقسيم:

الوصول إلى السلطة السياسية الحاكمة في الدول الديمقراطية يكون عن طريق هيئة الناخبين، والتي بدورها هي التي تختار الحزب السياسي التي تؤمن بمبادئه المعلنة والتي تشكل منه الحكومة.

وفي إطار فروع ثلاثة سوف نتناول أهم الركائز[1] التي توصل المرشح إلى عضوية الحكومة ومن ثم يتولى إدارة البلاد:

الفرع الأول: هيئة الناخبين.

الفرع الثاني: شروط المرشح.

الفرع الثالث: الأحزاب السياسية.

الفرع الأول

هيئة الناخبين

يطلق مصطلح هيئة الناخبين على مجموع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب في الدولة[2]، وعلى هذه الطريقة يقوم المحكومين باختيار حكامهم من بين المتنافسين على مناصب الحكم والاشتراك في الانتخابات والتصويت حق قانوني للمواطن التي تتوافر فيه شروط الناخب التي تضعها القوانين، وهناك عدة شروط عامة تضعها الدول يجب أن تتوافر في الناخب تتمثل في خمسة شروط:

---

(١) إن الطرق والوسائل المقررة لنقل السلطة السياسية، البحث فيه متشعب وكبير ولكننا نأخذ منها ما يخدم غايتنا.

(٢) أنظر: وايت ابراهيم ، د . وحيد رأفت " القانون الدستوري " القاهرة المطبعة العصرية ١٩٣٧م ، ص٢٣٣ .

أولا: الجنسية: فالاشتراك في الانتخابات العامة قاصراً على المواطنين دون الأجانب فيشترط في الناخب أن يكون متمتعاً بجنسية الدولة التي يريد أن يشترك في انتخاباتهم العامة، فالجنسية هي أفضل المؤشرات على الولاء للمجتمع والارتباط به.

ثانيا: السن: تحدد جميع القوانين سناً للرشد فلا تعطي حق الانتخاب للمواطنين إلا اذا بلغوا ذلك السن ويختلف ذلك من دولة إلى دولة أخرى ففي بعض الدول تجعل السن ١٨ عاماً بينما في دول أخرى إلى ٢١ عاماً أو أكثر(١).

ثالثا: الأهلية العقلية: يشترط أن يكون الناخب متمتعاً بقوى عقلية سليمة وهذا الشرط رئيسي لصحة صوته وتصرفاته، ومن ثم لا يصبح أن يعطي للمجنون أو المعتوه أو السفيه حتى التصويت في الانتخابات.

رابعا: الأهلية الأدبية أو الاعتبار: يجب أن يكون الشخص متمتعاً بالأهلية الأدبية أي لايكون من فقدوا اعتبارهم وشرفهم، وهؤلاء هم المحكوم عليهم في جنايات أو جرائم مخلة بالشرف كالتزوير والسرقة وخيانة الأمانة والإفلاس وأساس حرمانهم أن المجتمع يلفظهم فلا يعقل أن ندعوهم للاشتراك في اختيار حكامها(٢).

خامسا: القيد في جداول الانتخاب: لا يجوز لأحد الاشتراك في الانتخابات ما لم يكن اسمه مقيداً في جداول الانتخابات في أحد الأقسام الإدارية للدولة- ففي كل قسم إداري يوجد جدول انتخابي يحتوى على أسماء من لهم حق الانتخاب في ذلك القسم يتم إعداده ومراجعته وتعديله بصفة دورية بواسطة لجان خاصة تضيف أسماء من يستحقون حق التصويت وحذف المتوفين وفئات يوقفون وهم المجندون(٣).

---

(١) أنظر: د. السيد صبري "القانون الدستوري" القاهرة، مكتبة عبد الله وهبة ١٩٤٩، ص١٣٦.
(٢) أنظر: د. السيد صبري، المرجع السابق، ص١٣٧، ص١٣٨.
(٣) أنظر: د. عاطف البنا "النظم السياسية" القاهرة: دار الفكر العربي ط١٩٨٤، ١٩٨٥، ص٣٥٧.

الفرع الثاني
شروط المرشح

إن مهمة المرشح في الانتخابات كبيرة إذ تتعلق باتخاذ القرارات المصيرية بالنسبة للمجتمع كرسم السياسات العامة أو التشريع ، فالمرشح يطمح في أن يصل إلى أعلى المناصب في الدولة فمنهم رئيس الدولة والوزير والنائب لذلك يشترط في المرشح شروطاً أشد وأقسى من الشروط الواجب توافرها في الناخب وتتمثل الشروط فيما يلي(١):

أولاً: الجنسية:

بالنسبة للمرشح لرئاسة الدولة فإن معظم القوانين تتطلب في المرشح أن يكون والديه يحملون جنسية الدولة المرشح لرئاستها كما أن معظم الدول لا تعترف للمتجنسين الجدد بجنسية الدولة بحق ترشيح أنفسهم لمجالسها النيابية إلا بعد مرور مدة معينة من تجنسهم ليثبت إخلاصهم لوطنهم الجديد.

ثانياً: السن:

تشترط معظم القوانين في المرشح بلوغ سن معين أكبر من سن الناخب العادي حتى يكون أكثر نضوجاً وخبرة وكلما كانت الوظيفة تتطلب خبرات أكبر كلما كان السن أكبر.

ثالثاً: الإلمام بالقراءة والكتابة:

إذ كانت الدول لا تشترط هذا الشرط في الناخب ، فإن معظم قوانين الدول تشترط في المرشح أن يجيد القراءة والكتابة ويعللون ذلك بأنه كيف يقوم بسن القوانين وفحص ميزانية الدولة ومراجعة حسابها الختامي وهو أميّ لا يعرف القراءة والكتابة، إذا كان عضواً نائباً فماذا لو كان وزيراً.

---

(١) أنظر: د. وايت إبراهيم، د. وحيد رأفت، مرجع سابق ، ص٣١١ ، ص٣٢١ .

رابعاً: أن يقوم بتقديم طلب الترشيح إلى الجهة الإدارية المختصة:

إذا كانت القوانين قد اكتفت بقيد الناخب في جداول الانتخابات إلا أنها اشترطت في المرشح أن يتقدم بطلب ترشيحه إلى جهة مختصة وأن يودع مبلغاً معين من المال كتأمين يضيع عليه إذا عدل عن ترشيح نفسه أو إذا لم يحصل على نسبة معينة من الأصوات والغرض من ذلك هو ان يكون الترشيح جدياً لا يتقدم له إلا من يجد في نفسه الكفاءة للفوز في الانتخابات .

خامساً: أن يكون المرشح مقيماً في الدائرة التي يرشح نفسه عنها:

تلك هي أهم الشروط التي ينبغي أن تتوافر في العضو المرشح الذي قد يصل الى أعلى مناصب الدولة كرئيس دولة أو وزير أو نائب تشريعي.

الفرع الثالث

الأحزاب السياسية[١]

تقسيم:

الأحزاب السياسية وسيلة سياسية منظمة تساعد على ممارسة وانتقال السلطة بالطرق السلمية[٢] وقد بدأت في الظهور في الدول الديمقراطية وأصبحت موجودة في الوقت الحالي في ظل كل أشكال النظم السياسية المعاصرة كوسيلة سياسية لنقل السلطة السياسية.

(أ) التعريف بالحزب السياسي.

(ب) وظيفة الحزب.

(ب) تعدد الأنظمة الحزبية.

---

(١) التحزب السياسي ظاهرة قديمة لكن الاحزاب السياسية بشكلها الحالي هي ظاهرة سياسية حديثة.

(2) J, La Palombara and Myron Weiner (Eds) Political parties and political Development, Princeton: Princeton University Press, 1966, P 8 .

(أ) التعريف بالحزب السياسي:

ليس هناك تعريف واحد متفق عليه للتعريف بالحزب السياسي ولكن يمكن القول بأن الحزب السياسي هو: " تنظيم سياسي له صفة الاستمرار يتكون من قيادة وكوادر وجهاز إداري وعدد هائل من الأعضاء تجمعهم مبادئ معينة مصاغة في برنامج عمل أو عقيدة سياسية يهدف للوصول إلى الحكم أو الاحتفاظ به سواء وحدة أو بالائتلاف مع حزب أو أحزاب أخرى أو على الأقل المشاركة فيه بالوجود في المعارضة وذلك عن طريق انتخابات عامة تجرى[1] في إطار الشرعية القائمة لتطبيق مبادئه التي يرى أنها تحقق الصالح العام".

هذا...

وقد ذهب البعض من الفقه القانوني[2] إلى تعريف الحزب السياسي بأنه: "اجتماع المواطنين في تنظيم معين بهدف الدفاع عن أفكاره وإقامة حوار مع الشعب ومشاركته في الحياة السياسية بغرض البرامج الإصلاحية بقصد كسب المؤيدين بهدف الوصول إلى الحكم"، وأيا كانت هذه التعريفاتِ حول الحزب السياسي فإن بينهم قاسم مشترك واتفاق حول أن للحزب السياسي جانبين:

أحدهما: شكلي، ويتكون من الجهاز أو المنظمة التي تجمع مجموعة من الأفراد وفق نسق معين، فهو يقوم على أساس تنظيمي ليحافظ على استمراريته في العمل بأن تكون حياته منفصلة عن حياة زعمائه وان يبقى حتى بعد خروجهم أو وفاتهم.

---

(١) هذا التعريف مقتبس من تعريفات متعددة لأساتذة قانونية متخصصة منهم: د . عبد الغني الرصاص، د. أحمد عباس عبد البديع ، د. ابراهيم أبو الغار، أنظر: د . بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى "المدخل في علم السياسة" القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٦٧ ، ص٢٦٨، أنظر أيضاً : د . إبراهيم أبو الغار " علم الاجتماع السياسي"، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩ ، ص١٦٣ .

(٢) انظر: د / محمد أنس قاسم جعفر " الوسيط في القانون العام " الجزء الأول طبعة ١٩٩٥ — الناشر دار النهضة العربية — ص٢١ .

ثانيا: عضوي : يتعلق بغايات وأهداف هذه المنظمة والتي تنصب على التأثير على السلطة الحاكمة أو تولي مقاليد الحكم بنفسها لتحقيق برامجها، أيضاً مما تجدر الإشارة إليه: الجانب الأيديولوجي للحزب: "وهو عبارة عن مجموعة من المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الحزب والتي تكون الجسد العقائدي له وبناءاً عليه يضع الحزب برنامجه الذي يترجم تلك المبادئ إلى سياسات تحقق المصلحة العامة من وجهة نظر الحزب".

(ب) وظيفة الحزب السياسي:

إن أهم ما يميز الحزب السياسي عن غيره من التنظيمات الشبيهة هو هدفه الرئيسي وهو الوصول إلى الحكم أو الاحتفاظ به أو المشاركة فيه عن طريق الانتخابات العامة وفي إطار من الشرعية القائمة سواء منفرداً أو بالإشارة مع حزب أو أحزاب أخرى أو على الأقل الاشتراك فيه بوجوده في المعارضة التي تمكنه من الضغط على الحكومة لاتخاذ قرارات منسجمة مع برنامجه ومصالح أعضائه[1].

(جـ) الأنظمة الحزبية:

تتعدد الأنظمة الحزبية المعاصرة ، فبعض فقهاء القانون يقسمونها إلى نظام الحزب الواحد، ونظام الحزبين، ونظام تعدد الأحزاب[2]، وسوف نأخذ بهذا التقسيم ليعطينا صورة أوضح للنظام الحزبي في الأنظمة السياسية الديمقراطية.

أولاً: الدول التي تأخذ بنظام الحزب الواحد:

توجد دول تأخذ بنظام الحزب الواحد، حيث لا يكون هناك سوى حزب واحد يمارس العمل السياسي في المجتمع ويحتكر الحكم فيه.

---

(١) أنظر: د . كمال المنوفي "أصول النظم السياسية المقارنة" الكويت : شركة الربيعان للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ، ص١٦٧ وأنظر: د . نبيلة عبد الحليم كامل ، مرجع سابق ، ص٨٤ ، ص٨٥ .

(٢) أنظر : د . نبيلة عبد الحليم كامل "الأحزاب السياسية في العالم المعاصر" القاهرة : دار الفكر العربي ، بدون تاريخ ، ص١٠٢ .

وينبغي أن نميز بين نوعين من نظم الحزب الواحد للاختلاف الكبير بينهما وهما نظام الحزب الواحد في الدول الشمولية ونظام الحزب الواحد في الدول النامية.

(أ) نظام الحزب الواحد الشمولي له ثلاث وظائف رئيسية[١]:

الأولى: هي الحكم ويتم ذلك عن طريق الدمج التام بين هيئة الحزب والهيئات الحاكمة في الدولة فأعضاء السلطة التنفيذية سواء رئيس الدولة أو رئيس الوزراء والوزراء أو رؤساء المصالح المختلفة وموظفي الإدارة العليا هم من قيادات الحزب كما أن أعضاء الهيئة التشريعية هم أيضاً من قادته.

الثانية: هي الدفاع عن النظام السياسي فيقيم الحزب نظاماً بوليسياً خاصاً مهمته القضاء على أية حركة معارضة للحزب حتى ولو كانت من داخل الحزب نفسه.

الثالثة: هي تجميع الشعب في وحدة واحدة وتلقينه العقيدة السياسية بطرق مختلفة مثل التثقيف السياسي في المدارس أو عن طريق وسائل الاتصال الجماهيرية ويساعد الحزب على القيام بهذه الوظيفة سيطرته التامة على كل أدوات التنشئة الاجتماعية[٢] من مدارس وأندية وتنظيمات اجتماعية وشبابية إنسانية.

هذا ومما تجدر الإشارة إليه أن الدول التي بنظام الأحزاب الشيوعية كالاتحاد السوفيتي السابق ودول أوروبا الشرقية، والصين، والحزب الفاشي في ايطاليا والنازي في ألمانيا[٣] ومازال هناك المؤمنين به[٤] في الوقت الحاضر.

---

(١) أنظر في النظام الحزب الواحد في الدول الشمولية : د . عبد الكريم أحمد "مبادئ النظم السياسي" القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٥، ص١٨٢، ١٨٣

(٢) أنظر: د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى مرجع سابق، ص٢٧٧، ص٢٧٨

(٣) انظ: د. عبد الهادي الجوهري " دراسات في علم الاجتماع السياسي" القاهرة، مكتبة نهضة الشروق ١٩٨٥ ، ص١٨٠

(٤) أنظر: د. ماجد فخري "تطور فكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة" العربي، عدد (١٠) مارس / ابريل ١٩٧٩، ص١٠، ٢٥ ص٢٠، ٢١

(ب) نظام الحزب الواحد في الدول النامية:

تأخذ عدد من دول العالم الثالث بنظام الحزب الواحد ويرجع نظام الحزب الواحد في الدول غير الشمولية، وخاصة أفريقيا إنما ينبع من طبيعة الوضع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في تلك الدول فهذه الدول ليس لها تجربة ناجحة في الحكم الديمقراطي ونسبة الأمية فيها مرتفعة مما يسهل على قيادات الأحزاب تضليل الشعوب كما أن شعوب هذه الدول تتكون من جماعات منعزلة عن بعضها البعض مثل القبائل والعشائر وتتميز بوجود العصبيات وبالتالي هي في حاجة إلى التكامل الاجتماعي وتخلفها الاقتصادي، كل ذلك يجعل من هذه الدول تتجه إلى نظام الحزب الواحد لتربية الشعب سياسياً وتدريبه على حكم نفسه بنفسه وتحقيق التكامل الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

فإطلاق حرية تكوين الأحزاب في مثل هذه الظروف قد يؤدي إلى تكوين عدد هائل من الأحزاب ويترتب على الصراع بين الأحزاب في مثل هذه الظروف إلى زيادة انقسام الشعوب إلى جماعات متناحرة وتجعله فريسة سهلة لأعدائه المستعمرين السابقين.

ومع ذلك ليس هناك ما يمنع في الوقت الحاضر من أن تتحول هذه الدول لأن أوضاعها وظروفها قد تغيرت إلى الأخذ بنظام تعدد الأحزاب[1].

ثانياً: نظام الحزبين:

يقوم نظام الحزبين على أساس أنه في الدول الديمقراطية لابد من وجود رقابة قوية على الهيئة الحاكمة عن طريق معارضة قوية ومنظمة تمثل البديل للجماعة الحاكمة .

ولذلك فعندما يدلي الناخب بصوته في نظام الحزبين فإنه يكون على ثقة من أحد أمرين هما: إما أن يفوز الحزب الذي يؤيده فيؤلف

---

(١) أنظر: د . بطرس بطرس غالي، د . محمود خيري عيسى مرجع سابق ، ص٢٧٨، ص٢٧٩،
أنظر: د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، مرجع سابق ، ص٢٩٠ .

الحكومـة أو أن يفـشل في الحـصول عـلى أغلبيـة المقاعـد فيمثـل المعارضـة الرئيسية في النظام السياسي[1].

ومن أمثلة الدول التي تأخذ بنظام الحزبين إنجلترا حزب العمال والمحـافظ وان كان هناك حزب آخر وهو حزب الأحـرار، والولايـات المتحـدة الأمريكيـة يوجد بها الحزب الديمقراطي، والحزب الجمهوري.

ثالثاً: نظام تعدد الأحزاب:

ويعرف نظام تعدد الأحزاب بأنه النظـام الحـزبي الـذي توجـد فيـه ثـلاث أحزاب كبرى أو أكثر وأنه رغم اختلاف القـوة النـسبية لهـذه الأحـزاب فانـه لا يستطيع أحد منهم الوصول إلى الحكـم إلا عـن طريـق الائـتلاف مـع حـزب أو أحزاب أخرى وأنه نادراً ما ينفرد حزب واحد منها بالحكم وفي هذا النظام يكون لدى أكثر من حزبين من هذه الأحزاب تطلعات للحكم عن طريق الترتيب مـع الأحزاب الأخرى، ونظام تعدد الأحزاب يقوم على أسـاس ضرورة تمثيـل تلـك المصالح والجماعات بشكل مباشر في حزب يعـبر عنهـا[2]، ويـسود نظـام تعـدد الأحزاب عادة في الدول التي تسودها ثقافة سياسية لا تتسم بالتوفيق بين المصالح ولا تميل إلى الحلول النصفية وتلك التي تسودها التعددية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.

ومن أمثلة الدول التي طبقت هذا النظام فرنسا في ظل الجمهوريـة الرابعـة (١٩٤٦ – ١٩٥٨) وايطاليا في الفترة من (١٩٤٥ - ١٩٧٦)[3].

الخلاصة:

كان هذا عرضاً تحليلياً لكيفية الوصول إلى السلطة السياسية وإدارة البلاد، والشروط الواجب توافرها في عضو الحكومة في الأنظمة السياسية الغربية.

---

(١) أنظر: د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، مرجع سابق، ص٢٨٠

(٢) أنظر: د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيري عيسى، مرجع سابق، ص٢٨٠

(3) Roy . Macridis (ed) Modern Political systems Englewood cliffs . New Jersy . prentice - hall . 1978 , PP 492 – 493

المطلب الثاني

الحكومة في النظام السياسي الإسلامي

تقسيم:

نحن نبحث في هذا المطلب بادئ ذي بدء هل الإسلام نظام سياسي وديني أم ديني خالص؟ ثم نعرج الحديث بعد ذلك عن نظام الحكم في الإسلام (الحكومة الإسلامية) بغية الوصول إلى كيفية تولي المرشح عضوية الحكومة في الدولة الإسلامية[1].

وفي ضوء ذلك سوف نقسم الدراسة في هذا المطلب إلى فرعين:

الفرع الأول: الإسلام نظام سياسي وديني.

الفرع الثاني: الحكومة الإسلامية.

الفرع الأول

الإسلام نظام سياسي وديني

تمهيد:

سبب إثارة هذا الفرع هو أن هناك رأي قائل بأن لا سلطة في الإسلام لأن الإسلام دين فقط، ورأي آخر هو الغالب أن الإسلام دين ودولة ، الأمر الذي يستلزم ضرورة وجود سلطة سياسية (حكومة) في الدولة الإسلامية.

وعلى ذلك سوف نتناول بالبحث والتحليل هذا الفرع من خلال محورين:

---

(١) وكما سبق وأن ذكرنا أن الغرض من هذا المطلب والمطلب الذي قبله هو الوقوف على كيفية تولي المرشح عضوية الحكومة في كلا النظامين وما معايير الوصول إلى إدارة البلاد حتى تستطيع أن تضع إطاراً قانونياً لحكومة معاصرة تواكب المتغيرات العالمية الجديدة أو على الأقل بيان أي النظم السياسية الأفضل من الأنظمة المتعارف عليها دولياً وما يجب أن يدخل عليها من إضافات قانونية.

المحور الأول: الإسلام دين خالص.

المحور الثاني: السلام نظام سياسي وديني معاً.

المحور الأول

الإسلام ديـن خالص

أساس هذا الفكر:

ترجع جذور هذا الفكر إلى أن قلة من الخوارج قالوا بأنه لا يلزم الناس فرض الحكومة "الإمامة" فإذا تعاطوا الحق بينهم وتواطئوا على العدل فلن يحتاجوا إلى إمام[1].

هكذا ظهرت فكرة أن الإسلام دين وأن تعاليم الإسلام قاصرة على جانب العبادات من صلاة وصوم وزكاة وحج وصدقة وتسبيح وكل ما يؤدي إلى تقوية العمل الصالح وتقوية الصلة بالله عز وجل، أما الجانب الدنيوي وما يتبع ذلك من العمل على إنشاء دولة وهيئة حاكمة لهذه الدولة فلا شأن للإسلام به.

ومما تجدر الإشارة إليه آن الأمر الذي يثير الدهشة والغرابة أن يشايعهم ويعتنق أفكارهم بعض من رجال الدين الإسلامي وقلة ممن يفترض أن لهم الدراية بأحكام الشريعة الإسلامية والمسلمين بتاريخ الدولة الإسلامية[2].

---

(١) انظر: ابن حزم: الفصل في الملل والأهواء والنحل " الجزء الرابع – ص٨٧، انظر: الشيخ/ عبد الوهاب خلاف: السياسة الشرعية ص٥٤

(٢) من هؤلاء الشيخ "علي عبد الرازق" من علماء الدين وكان قاضياً بمحكمة المنصورة الشرعية ثم وزيراً للأوقاف وقد عرض أفكاره في كتابه الإسلام وأصول الحكم.

- كما اعتنق أفكاره كذلك الأستاذ/ خالد محمد خالد وهو من علماء الأزهر الشريف في كتابه "من هنا نبدأ"
- كما أن هناك قول للدكتور/ محمد عمارة "الإسلام كدين لم يحدد للمسلمين نظاماً محدداً للحكم" انظر في ذلك: د/ محمد عمارة "الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية" القاهرة– دار الشروق ١٩٨١– ص٥٣ – ص٥٤
- كذلك يرى الدكتور قاسم عبده قاسم " الخلافة نظام سياسي دنيوي وليست نظاماً إسلاميا دينياً بأي حال من الأحوال ولا نجد للخلافة باعتبارها نظاماً للحكم أي =

فيشير الشيخ "علي عبد الرازق": "أن محمد صلى الله عليه وسلم ما كان إلا رسولاً لدعوة دينية خالصة للدين لا تشوبها نزعة ملك ولا دعوة لدولة، وإنه لم يكن للنبي ملك ولا حكومة وإنه لم يقم بتأسيس مملكة بالمعنى الذي يفهم من هذه الكلمات ومرادفاتها، فهم ما كان مالكاً ولا مؤسساً لدولة ولا داعياً إلى ملك.

ثم يستطرد بقوله "إن كل ما جاء به الإسلام إنما هو شرع ديني خالص لله تعالى وسيان أن يكون منه للبشر مصلحة مدنية".

أولاً: فذلك ما لا ينظر الشرع السماوي إليه ولا ينظر إليه الرسول كما يرى أيضاً في حكم المسلمين بواسطة حاكم منهم إن ذلك من أغراض الدنيا والدنيا من أولها لآخرها وما فيها أهون عند الله تعالى من أن يبعث لها رسولاً"(1).

وقد تابع الأستاذ خالد محمد خالد الشيخ علي عبد الرازق فقال " كان الرسول الكريم يحس إحساسا واضحاً بمهمته ويعرفها حق المعرفة وهي أنه هاد وبشير وليس رئيس حكومة ، عرضوا عليه يوماً أن يجعلوا له مثل ما للأباطرة والحكام فرفض وقال " لست كأحدهم وإنما أنا رحمة مهداه " ودخل عليه عمر ذات يوم فوجده مضجعاً على حصى قد أثر في جنبه، فقال له: أفلا تتخذ لك فراشاً وطيئاً ليناً يا رسول الله ؟ فأجابه الرسول مهلاً يا عمر أتظنها كسروية أنها نبوة لا ملك(2)".

=مستند من القرآن الكريم " انظر في ذلك د/ قاسم عبده قاسم "النظام الإسلامي بين الوهم والواقع" مجلة اليقظة العربية - العدد الثامن - أكتوبر ١٩٨٥ - ص١٨ - ص٢٥ - ص٣٠

(١) انظر الشيخ / علي عبد الرازق "الإسلام وأصول الحكم" بحث في الخلافة والحكومة في الإسلام- منشورات دار الكتب - بيروت ص١٦٨ - ص١٧٠ ، ص٦٧ - ٧٨ - ٨٥ وما بعده من نفس المرجع. انظر أ. د/ محمد أنس قاسم جعفر " مبادئ نظم الحكم في الإسلام " دراسة مقارنة، طبعة ٢٠٠١ ، دار النهضة العربية ، ص٨ ، ص٩ ، ص١٠ ، ص١١ .

(٢) انظر: د/ خالد محمد خالد " من هنا نبدأ " ص١٥٣ .

هذا...

وقد استدل القائلين بهذا الرأي بعدة أدلة من القرآن قد جمعناها من محتوى أفكارهم:

١ - قول الله تعالى: ﴿فَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِم بِمُسَيْطِرٍ﴾[١].

٢ - قول الله تعالى: ﴿وما أرسلناك إلا مبشراً ونذيراً﴾[٢].

٣ - قول الله تعالى: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾[٣].

وقد أكد القائلون بهذا الرأي على أن مهمة الرسول الكريم كانت مهمة دينية لا يتضمنها بالضرورة إقامة نظام حكم.

ومما هو غني عن البيان أن هذه الآيات التي استند إليها القائلين بهذا الرأي باتفاق جميع المفسرين على أنها نزلت في مكة المكرمة ولم يكن بناء الدولة الإسلامية قد قام الذي بدأ في المدينة بعد هجرة الرسول الكريم.

المحور الثاني

الإسلام نظام سياسي وديني

الإسلام نظام سياسي وديني باتفاق جمهور علماء المسلمين وذلك منذ ظهور الإسلام مصداقاً لقوله تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾[٤]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾[٥]، فالله سبحانه وتعالى يخاطب المسلمين في هاتين الآيتين على أنهم أمة متميزة عن سائر الأمم، أمة لها خصائصها وأوصافها التي لا يشاركها فيها أمة

---

(١) الغاشية:٢١.

(٢) سورة الإسراء: (١٠٥).

(٣) سورة الشورى: (٤٨).

(٤) آل عمران: ١١٠.

(٥) البقرة: ١٤٣

أخرى فهي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر بين سائر الأمم، فهي أمة ذات كيان مستقل ولها من يتولون تنظيم شئونها[1] فالإسلام لا يفرق بين الدين والدولة بل يمزج بينهما بحيث يصبح الدولة في الإسلام هي الدين ويصبح الدين فيه هو الدولة لأن الإسلام يقيم شئون الدنيا كلها على أساس من الدين ويتخذ من الدين سند للدولة ووسيلة لضبط شئون الحكم وتوجيه الحكام والمحكومين.

والدولة المثالية في نظر الإسلام هي التي تقيم أمور الدنيا بأمر الدين فيقول الدكتور محمد ضياء الدين الريس أن النظام الذي أقامه الرسول الكريم والمؤمنون معه بالمدينة إذا نظر إليه من مظهره العملي وقيس بمقاييس السياسة في العصر الحديث يمكن أن يوصف بأنه سياسي بكل ما تؤديه هذه الكلمة من معنى وهذا لا يمنع أنه يوصف في نفس الوقت بأن ديني إذ كانت وجهة الاعتبار هو النظر إلى أهدافه ودوافعه والإحساس المعنوي الذي يرتكز عليه[2].

لقد كان النبي محمد صلى الله عليه وسلم هو أول من أرسى قواعد ذلك النظام السياسي الذي أكمل بنائه وسار على نهجه الخلفاء الراشدون ، وقد جاءت بعض الإضافات المكملة للنظام في ظل خلفاء مسلمون من غير الراشدون وما دامت هذه الإضافات تتمشى مع المبادئ الأساسية التي جاء بها الإسلام وقد أكمل كل ذلك الفقهاء والمجتهدين من المسلمين[3].

وليس أدل على أن الإسلام نظام سياسي وديني وعلى ضرورة وجود السلطة السياسية في الدولة الإسلامية.

---

(١) انظر: د/ حسن صبحي عبد اللطيف "الدولة الإسلامية وسلطتها التشريعية " ص٣٩، أنظر: أ .د :محمد أنس قاسم جعفر " مرجع سابق" ص١٢ ،ص١٣ ، ص١٤ ، ص١٥ ، ص١٦ ، ص١٧ .

(٢) نظر : د / محمد ضياء الدين الريس "النظريات السياسية الإسلامية " القاهرة مكتبة دار التراث – ١٩٨٩ – ص٢٧ .

(٣) انظر : د / فؤاد العطار " النظم السياسية والقانون الدستوري " القاهرة – دار النهضة العربية : بدون تاريخ – ص٨٩ ، انظر : د محمد عبد الله العربي " نظام الحكم في الإسلام " بيروت ، دار الفكر العربي – ١٩٦٨ – ص٢٣ .

ذلك الإجراء السريع الذي حدث من الصحابة رضوان الله عليهم بعد وفاة الرسول الكريم فقد أجمعوا على تولية خليفة يتولى أمر المسلمين في الدولة الإسلامية حتى أنهم قدموا أمر البيعة أي وجوب تنصيب خليفة على دفن الرسول الكريم حتى يكون للمسلمين إمام أكبر أو رئاسة عليا وتجتمع حولها كلمة الأمة وتكون شعار وحدتها والمنفذة لإرادتها[1].

إن وصف النظام بأنه إسلامي لا يعني بالضرورة أنه نظام ديني إنما يعني أنه متصف بصفتين أساسيتين وهما : الأولى : أن من أقامته هم المسلمون والثانية أنه يقوم طبقاً للمبادئ الإسلامية التي جاء بها الإسلام ومن كل ذلك يتبين لنا ضرورة السلطة ووجوبها في الدولة الإسلامية ، وهو ما انتهى إليه جمهور علماء المسلمين والمذاهب الإسلامية المختلفة أن الإسلام جاء بتنظيم شامل لأمور الدنيا والدين معاً.

فالإسلام يعتبر رابطة سياسية ودينية حيث شملت مسئولية ولي الأمر واختصاصاته رعاية شئون الدين والدنيا معاً وناطت به من اختصاصات كما يكفل ذلك.

الخلاصة:

في ضوء ما سبق يكتشف لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن الإسلام نظام سياسي وديني فالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي ورد ذكرهما في كثير من الآيات في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الْأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ﴾[2].

نستهدف تحقيق الخير العام للأفراد والجماعات في كافة المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وهو مضمون الشريعة الإسلامية ومحور أحكامه وهو تكليف بتنفيذ الشريعة وتطبيقها وهو الأمر الذي يستلزم

---

(١) انظر / الشيخ : عبد الوهاب خلاف " السياسة الشرعية " ص٥٣ — ص٥٤.
(٢) الحج — آية ٤١ .

وجود هيئة حاكمة أو (**حكومة إسلامية**) وهو ما أرسى قواعد ذلك النظام السياسي الرسول صلى الله عليه وسلم في التو والحال عقب أن وطأت قدماه المدينة المنورة في هجرته إليها وأكمل من بعده حيث تحددت طبيعة الإسلام كتنظيم شامل لأمور الدين والدنيا معاً واكتملت أركان دولة الإسلام – إذا استعملنا المصطلحات الدستورية الحديثة من شعب وهم المهاجرون والأنصار أصحاب يثرب وما جاورها، وتنظيم سياسي لسلطة الحكم مارسه الرسول عليه الصلاة والسلام ، وتنظيم قانوني متكامل مصدره العناية الإلهية لشئون العبادة والمصالح الأخروية ولشئون الدنيا والمصالح الدنيوية.

وفي الفرع التالي نحاول قدر جهدنا بيان الحكومة في النظام الإسلامي بعد ما استقر لدى عقيدتنا أن الإسلام نظام سياسي وديني.

الفرع الثاني
الحكومة الإسلامية

تمهيد:

خلصنا من خلال بحثنا السابق للإجابة على التساؤل المطروح:

هل الإسلام نظام سياسي وديني أم ديني خالص؟

فتبين لنا أن الإسلام نظام سياسي وديني حيث شملت مسئولية ولي الأمر واختصاصاته رعاية شئون الدين والدنيا معاً وناطت به من اختصاصات ما يكفل ذلك[1]، وفي هذا الفرع نحاول قدر جهدنا المتواضع كيفية تشكيل الحكومة في النظام السياسي الإسلامي ومعايير اختيار أعضاءها.

---

(١) ومما هو غني عن البيان أن الدولة الإسلامية لها دستوراً يوضح نظام الحكم فيها فالقرآن الكريم كان أول مصدر للدستور الإسلامي وضعه رب العالمين لسعادة البشر في حياتهم الدنيا إذا ما ساروا عليه، وفي الآخرة إذا ما التزموا به في الدنيا بيد أنته لم يضع سوى الأسس الثابتة والمبادئ الكلية لنظام الحكم والتي لا تختلف باختلاف الزمان والمكان مثل العدل والشورى والمساواة والتكافل الاجتماعي... الخ والآيات القرآنية المتعلقة بنظام الحكم فيه=

وفي إطار ثلاث محاور سوف نتناول بحث الحكومة في النظام السياسي الإسلامي:

المحور الأول: هيئة الناخبين.

المحور الثاني: شروط المرشح لمنصب الخلافة.

المحور الثالث: الوزارة ومعايير اختيار أعضائها.

المحور الأول
هيئة الناخبين

يطلق مصطلح هيئة الناخبين على مجموع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب في الدولة وفي هذه الطريقة يقوم المحكومين باختيار حكامهم من بين المتنافسين على مناصب الحكم.

وإذا ما عرضنا هذه الطريقة الحديثة في الدول الديمقراطية على النظام السياسي الإسلامي لاختيار خليفة المسلمين الذي يعد أعلى منصب في الدولة الإسلامية (رئيس الدولة الإسلامية) بالمصطلح الحديث والذي بيده تشكيل أعضاء حكومته[1] ويتم ذلك على مرحلتين:

أولا: أهل الحل والعقد (أهل الاختيار) وهم يكونون حسب التغيرات الدستورية الحديثة هيئة الناخبين.

=قد حصرها البعض في إثنى عشر آية فقط. انظر في ذلك: الشيخ / عبد الوهاب خلاف "السياسة الشرعية" – القاهرة – دار الأنصار ١٩٧٧، ص٢٠، انظر: د/ حازم عبد المتعال الصعيدي "الإسلام والخلافة" – القاهرة – مكتبة الآداب ١٩٨٤ ص٢٧٢ – ص٢٧٧.

• ثاني مصدر بعد القرآن الكريم السنة النبوية وبعد وفاة الرسول الكريم كانت سير الخلفاء الراشدين وهذا مصدر ثالث وفي مرحلة لاحقة جاء مصدر رابع يتمثل في إجماع المجتهدين من فقهاء المسلمين، انظر في ذلك: د سليمان الطماوي "نظام الحكم والإدارة في الإسلام" – القاهرة، دار الفكر العربي – ص٣٧٧.

(١) نحن نتناول بالبحث طريقة تشكيل الحكومة في عصر الخلفاء الراشدين على أساس أنها النموذج الأمثل للدولة الإسلامية والذي ينبغي أن يحتذي به في العالم الإسلامي مع الأخذ في الاعتبار مرونة أحكام الشريعة الإسلامية الصالحة لكل زمان ومكان وتكيفها مع الواقع المعاصر.

ثانيا: البيعة العامة من قبل الأمة الإسلامية والاستفتاء العام وفي إطار بندين رئيسيين نتناول طريقة اختيار الخليفة (رئيس الدولة الإسلامية) الذي كان بيده اختيار أعضاء حكومته[(١)] ولنا أن نقول أن هذا النظام كان أشبه بالنظام الرئاسي في العصر الحديث ، بيد أن رئاسته كانت سياسية ودينية بعكس النظام الرئاسي الحديث فهي سياسة فقط.

أهل الحل والعقد (هيئة الناخبين):

إن اصطلاح أهل الحل والعقد من أكثر الأمور غموضاً في الفقه الإسلامي فالفقهاء لم يحددوا طريقة واضحة قاطعة للطوائف والهيئات التي ينتهي إليها أهل الحل والعقد بيد أن بعض الفقهاء حددهم فقال هم "العلماء والرؤساء والناس الذي يتيسر اجتماعهم"[(٢)].

وأي كان هؤلاء: فإن الأمة الإسلامية تختار مندوبيها (أهل الحل والعقد) وهؤلاء يختارون الخليفة ثم يعرض الاختيار على أفراد الأمة للبيعة.

والسؤال الذي يثار هنا: هل هناك شروط في الناخب كالشروط الموضوعة في الأنظمة السياسية الحديثة ؟ بالبحث تبين أن الفقهاء[(٣)] وضعوا شروطاً يجب أن تتوافر فيمن يدخل في عداد أهل الحل والعقد وتشمل شروط ثلاثة:

١ – العدالة الجامعة لشروطها ويقصد بذلك الاستقامة والأمانة والورع والتقوى والأخلاق الفاضلة.

---

(١) مراحل اختيار الخليفة كان يتم على أربع مراحل:
١ - ضرورة ترشيح مرشح واحد للخلافة بواسطة (أهل الحل والعقد)
٢ - أن يكون الترشيح من خاصة المسلمين "أهل الحل والعقد"
٣ - إجراء البيعة الخاصة.
٤ - البيعة العامة.

(٢) انظر : الرملي (توفي عام ٤٠٤هـ) "شرح المنهاج للنووي" ص١٢٠، أنظر أ . د . محمد أنس قاسم جعفر " مرجع سابق ، ص٣٥، ص٣٦ .

(٣) انظر: علي بن حبيب البصري الماوردي "الأحكام السلطانية" القاهرة – دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٨٣ – ص٤ – ص٩ .

٢- العلم والمعرفة بأمور الدين والسياسة الذي يتوصل به الفرد إلى معرفة من يستحق الخلافة على شروطها المعتبرة.

٣- الحكمة والرأي المؤديان إلى اختيار الأصلح للخلافة وأصلح بتدبير المصالح أقوم وأعرف .

البيعة وكيفية إجرائها:

إن البيعة تنقسم إلى قسمين: (بيعة عامة وبيعة خاصة)

البيعة الخاصة: هي بيعة أهل الحل والعقد حيث تجتمع النخبة الواعية الممتازة الذين يرجع إليهم الناس في الحاجات والمصالح العامة ويثقون بهم وذلك في حالة خلو المنصب (الإمامة) ثم يقومون بترشيح من تتوفر فيه شروط الإمامة، ثم يتبع ذلك مرحلة المفاضلة بين ما تم ترشيحهم وذلك بعد الفحص والتمحيص والموازنة بينهم[١]، وبعد هذه المفاضلة يقدمون للبيعة منهم أصلحهم أو أكثرهم فضلاً وأكملهم شروطاً[٢] فإذا تكافأ في شروط الإمامة اثنين رجحوا ما يوجبه حكم ظروف المجتمع واتجاهاته، فإذا تعين لجماعة الحل والعقد اختيارهم مرشحاً للإمامة عرضوها عليه فإذا أجاب إليها بايعوه عليها "البيعة الخاصة" ثم يعلنوا ذلك لجماعة المسلمين، ثم يعقب ذلك المرحلة الأخيرة وهي "البيعة العامة".

البيعة العامة: تعني بيعة عامة المسلمين للمرشح للخلافة، وبعد تحديد المرشح للخلافة (رئيس الدولة الإسلامية) بواسطة خاصة المسلمين لا بد من مبايعة عامة المسلمين له، وليس أدل على ذلك بما طبق عملياً من عمر بن الخطاب تجاه خليفة المسلمين أبو بكر الصديق فبعد مبايعة أبو بكر من أهل الحل والعقد في سقيفة بني ساعده وكان اليوم التالي جلس أبو بكر على المنبر وقام عمر رضي الله عنه فتكلم قبل أبي بكر فحمد الله وأثنى عليه ثم قال: "إن الله قد جمع أمركم

---

(١) انظر: د/ عبد الحكيم حسن العيلي "الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي الإسلامي" القاهرة – دار الفكر العربي ١٩٨٣– ص٢٢٤ – ص٢٢٦ .

(٢) انظر: الماوردي – مرجع سابق – ص٧ .

على خيركم صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم، وثاني اثنين إذ هما في الغار فقوموا فبايعوه" فبيعه الناس بيعة عامة بعد بيعة السقيفة"(١).

المحور الثاني

شروط المرشح لمنصب الخلافة(٢)

تعد الخلافة أو الإمامة منصب هام خطير بالنسبة لنظام الحكم الإسلامي لذلك فإنه لا يمكن أن يتولاها رجل عادي من عامة الشعب بل لا بد لمن يتولاها أن تجتمع فيه شروط وصفات خاصة تؤهله للقيام بذلك المنصب الخطير بحيث يكون أخير وأصلح أهل زمانه.

هذا...

وقد اشترط الفقهاء عدة شروط فيمن يتولى منصب الخلافة (رئيس الدولة) بالمصطلح الحديث في الدولة الإسلامية فصلها بعضهم وأجملها ابن خلدون(٣) في أربعة شروط وهي (العلم- العدالة- سلامة الحواس والأعضاء- الكفاية- النسب).

- **الأولى: العلم**: المؤدي إلي الاجتهاد في النوازل والأحكام(٤) لكون الخليفة يقوم بتنفيذ أحكام الله فإنه يشترط فيمن يرشح لمنصب الخلافة أن يكون على علم تام بكتاب الله وسنة رسوله، كما أن هذا الشرط يحتوي على أمرين رئيسيين: **الأول**: المعرفة بالإسلام نفسه كعقيدة وشريعة، **والثاني**: الثقافة العامة في الأمور الاجتماعية والاقتصادية والثقافية(٥).

---

(١) انظر: د/ أحمد مجاهد مصباح " الخلفاء الراشدون " دولة الإسلام الأولي القاهرة – دار الطباعة المحمدية ١٩٧١م – ص٢٢ .

(٢) انظر: د/ فتحية النبراوي- د/ نصر مهنا "تطور الفكر السياسي في الإسلام" القاهرة – دار المعارف ١٩٨٢ – ص٣٣ – ص٣٤ .

(٣) انظر: ابن خلدون "المقدمة" – الجزء الثاني – ص٦٩٢

(٤) انظر: الماوردي- مرجع سابق – ص٦

(٥) انظر: د/ محمد ضياء الدين الريس "النظريات السياسية الإسلامية" القاهرة مكتبة دار التراث ١٩٨٩ – ص٢٨٩ - ص٢٩٠.

- **الثانية: العدالة**: ويقصد بها كما يقول الماوردي[1]: "أن يكون صادق اللهجة ظاهر الأمانة عفيفاً عن المحارم متقياً المآثم بعيداً عن الريب ومأموناً في الرضا والغضب مستعملاً لمروءة مثله في دينه ودنياه".
- **الثالثة: الكفاية**: يشترط في المرشح للإمامة أن يتصف بالكفاية وللكفاية هنا ثلاثة مكونات رئيسية: (الكفاية الجسمانية، الكفاية النفسية، الكفاية العملية)، أو بتعبير آخر سلامة الحواس والأعضاء[2].
- **الرابعة: أن يكون من أهل الولاية الكاملة**: فيجب أن يكون المرشح للخلافة متعلماً ذكراً، رشيداً، راجح العقل وحراً.
- **الخامسة: النسب القرشي**: وقد ثار خلاف بين الفقهاء حول هذا الشرط الخوارج لا يشترطون هذا الشرط فكا مسلم ولو كان أعجمياً يستطيع شغل هذا المنصب.
  - **الشيعة**: يحصرون الخلافة في الإمام علي وذريته.
  - **وأهل السنة**: فاشترطوا أن يكون الخليفة قرشياً.
  - **وبعض المتأخرين**: يرون أن هذا الشرط لم يعد له محل بعد أن فقدت قريش ما كانت تتمتع به في العصور الأولى للدولة الإسلامية من تميز وغلبة بين سائر العرب.

---

(١) انظر: الماوردي- مرجع سابق- ص١٧- ص٢١ - ص٦١، انظر أيضاً: د/ محمد الصادق عفيفي " المجتمع الإسلامي وأصول الحكم"، القاهرة - دار الاعتصام ١٩٨٠ - ص٤٠.

(٢) ويقصد بالكفاية الجسمانية سلامة حواسه وأعضائه من النقص والعطلة الذي يؤثر في الرأي أو القيام بالعمل فلا يرشح للخلافة عاجز... الخ، ويقصد بالكفاية النفسية الشجاعة والإقدام ليصبح له بذلك ما جعل إليه من حماية الدين وجهاد ضد العدو وإقامة الحدود والأحكام ويقصد بالكفاية العملية الحكمة والسداد في الرأي والخبرة بالشئون الإدارية والسياسية والحربية بما يؤدي إلى حسن تدبير المصالح وسياسة الرعية، انظر في شأن هذا الشرط:د/ محمد الصادق عفيفي مرجع سابق- ص١٥٧ - ١٥٨، الماوردي: مرجع سابق- ص٦، أنظر: د. محمد ضياء الدين الريس، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٢٩٤ ، ص٢٩٦ أنظر: د. محمد ضياء الدين الريس ، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٣٠٢ ، ص٣٠٣ .

المحور الثالث

الوزارة ومعايير اختيارها

الخليفة في النظام الإسلامي من سلطته تعيين أعضاء وزارته فهو مثل: الرئيس في نظام الحكم الرئاسي فهو رئيس الدولة وفي نفس الوقت رئيس الحكومة بل هو السلطة التنفيذية بمفرده يسود ويحكم[(١)] وهو مسئول مباشر أمام الشعب.

هذا...

ولما اتسعت رقعة الدولة الإسلامية وازداد أوجه نشاطها استلزم الأمر أن يستعين الخليفة بأشخاص يختارهم ليتولوا الأمور نيابة عنه وهم الوزراء وولاة الأقاليم فاستحدث منصب الوزارة[(٢)].

وقد ميز الفقهاء بين نوعين من الوزارة:

(أ) وزارة التفويض.

(ب) وزارة التنفيذ.

(أ) وزارة التفويض:

إن وزير التفويض له ولاية عامة في كل الأمور دينية كانت أو مدنية أو عسكرية في كل أنحاء الدولة، هذا المنصب يشبه "رئيس الوزراء" في العصر الحديث، القاعدة العامة أن كل ما صح من الإمام صح من الوزير.

---

(١) انظر في تفصيل ذلك: د. سليمان الطماوي: "نظام الحكم والإدارة في الإسلام"، مرجع سابق، ص٤٠١، لمزيد من التوضيح أنظر: أ.د: محمد أنس قاسم جعفر، مرجع سابق، ص٤٠، ص٤١.

(٢) انظر: الماوردي : الأحكامالسلطانية ص ٢٤ واستثنى من ذلك عدة أمور: "الإمام ان يعهد إلى من يرى، للإمام أن يستعفى من الأمة من الأمامة وليس ذلك للوزير، وللإمام أن يعزل من قله الوزير وليس للوزير أن يعزل من قله الإمام .

سلطات الوزير ليست مطلقة بل هي مقيدة بأمرين:

أولهما: أن يطالع الإمام بما أمضاه من تدبير وأنفذه من ولاته وتقليد.

ثانيهما: على الإمام أن يتصفح أفعال وزيره وتدبيره ليقر منها ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه[1].

شروط من يتولى الوزارة:

هي ذات الشروط الواجب توافرها في الخليفة باستثناء شرط النسب النسب القرشي ولا يجوز التعدد في وزراء التفويض مثلها مثل الخلافة وهذا المنصب شبيه إلى حد كبير بمنصب رئيس مجلس الوزراء في العصر الحديث في النظم الرئاسية.

(ب) وزارة التنفيذ:

يعينه الخليفة لينوب عنه لتنفيذ الأمور التي يكلف بها دون أن يكون له سلطة استقلالية.

شروط تولية وزير التنفيذ:

بسبب ضعف سلطاته لم يشترط الفقهاء فيه نفس الشروط الواجب توافرها في من يتولى الخلافة وقد حددها الماوردي في عدة شروط أهمها:

١- الأمان. ٢- العفة. ٣- الصدق. ٤- القناعة، وعدم الطمع.
٥- ألا يكون بينه وبين الناس عداوة. ٦- الذكورة. ٧- الذكاء والفطنه.
٨- ألا يكون من أهل الأهواء.[2]

---

(١) انظر: الماوردى: مرجع سابق ص ٢٣.

(٢) انظر في ذلك الماوردي مرجع سابق ص:٢٣، ص٢٤، والكتورة فتحية النبراوي، مرجع سابق. والدتور: محمد الصادق عفيفي، مرجع سابق ص ٣٢٣، ص٣٢٤.

اختصاصاته:

لا تتجاوز تنفيذ ما يكلفه به وعلى ذلك يجوز تعـدد وزراء التنفيـذ عـلى أن يختص كل منهم بعمل معين ووظيفة وزير التنفيذ أقرب ما تكون لوظيفة الـوزير في العصر الحالي[1].

خلاصة هذا الفرع:

إن النظام السياسي الإسلامي كان أشبه بنظام الرئاسة في العصر الحـديث، حيث كان الخليفة يختار وزراءه من أكثر النـاس قـوة وأمانـة، وكفايـة، ودرايـه، ونفاذ رأي، وذكاء وفطنه، وأكثرهم علمًا وعملا، يقول الرسـول صـلى الله عليـه وسلم: "ما من عبد يسترعيه الله رعية يوم يموت وهو غاش رعيتـه إلا حـرم الله عليه الجنة"[2].

كان هذا عرضاً تحليلياً لبيان كيفية وصول الأشخاص إلى منصب الحكومة وإدارة البلاد في النظام السياسي الغـربي والإسـلامي ولنأخـذ منـه إطـاراً علميـاً لتصور كلي للحكومة المعاصرة في المبحث الثاني.



(١) انظر الدكتور محمد ضياء الدين الريس: "النظريات السياسية"، مرجع سابق ص ٢٧٥.
(٢) صحيح مسلم: المجلد الثاني، ص٩.

المبحث الثاني

الإطار النظري للحكومة المعاصرة

تقديم وتقسيم:

عرضنا في المبحث السابق الطريقة الديمقراطية التي يتوصل بها المرشح إلى منصب الحكومة في النظام السياسي الغربي والإسلامي.

هذا...

وليس المنصب وحده هو الذي يمنح القوة السياسية(١) ويحتكرها، فهناك شرائح أخرى أقوياء في المجتمع من غير أصحاب المناصب يمارسون أنواعاً أخرى من القوة السياسية، قد تفوق القوة السياسية الرسمية داخل المجتمع رغم أنهم لا يحتلون مناصب رسمية فيه، وهذا النوع من القوة السياسية هو ما يسمى بالنفوذ.

والحكومة لكي تواجه التحديات التي يمر بها النظام العالمي تكون قراراتها ذات فاعلية وتسيطر على زمام الأمور وتحافظ على سيادة الوطن، ينبغي أن تحتكر القوة السياسية حدها بشقيها السلطة والنفوذ ومن ثم في تقديري المتواضع أن تشكل الحكومة المعاصرة من الصفوة السياسية في المجتمع في حدود نسبة لا تزيد عن ٢٥ ٪، وفي إطار مطلبين سنحاول قدر جهدنا المتواضع بحث هذا الموضوع وذلك على النحوّ التالي:

المطلب الأول: صفوة القوة السياسية.

المطلب الثاني: الاقتراح التصوري للحكومة المعاصرة.

---

(١) ألقوة السياسية عرفها كلاً من Carl Beck ، James Maloy" بأنها التحكم أو السيطرة المباشرة أو غير المباشرة لشخص معين أو جماعة معينة على أوجه أو بعض أوجه إثارة القضايا السياسية أو في عملية توزيع القيم، مما يترتب عليه من مقدرة في تقرير أو التأثير في الموقف في الاتجاه الذي يفضله صاحب القوة"، أنظر في ذلك:

Carl Beck and James Maloy . political Elites : A mode of Analysis , Pittsburgh : Archive of Political Elites in Eastern Europe , P 3 .

المطلب الأول
صفوة القوة السياسية

تقسيم:

نحن نتناول بالبحث والتحليل مفهوم صفوة القوة السياسية في المجتمع والتي تشارك الحكومة في القوة السياسية عن طريق نفوذها في المجتمع.

وفي إطار فرعين نتناول بحث هذا المطلب:

الفرع الأول: ما هية صفوة القوة السياسية.

الفرع الثاني: شرائح صفوة القوة السياسية في المجتمع.

الفرع الأول
ماهية صفوة القوة السياسية

بعيداً عن المعترك الجدلي حول مفهوم صفوة القوة السياسية في المجتمع في الفقه السياسي[1]، **يقصد بصفوة القوة:** "أن كل الناس تحكم بواسطة صفوة سياسية، وهذه الصفوة يتراوح بناء القوة فيها بين وجود صفوة واحدة وتعدد الصفوات ومما يدعم هذا التعريف ما ذكره Maclver حيث ميز بين ثلاث أنواع من أهرامات القوة وهي:

١- **الهرم الطبقي المغلق:** وفيه لا يسمح بأي حراك سياسي للقوة.

٢- **الهرم الأوليجاركي:** وفيه يسمح ببعض التحديد الصارم لخطوط القوة.

٣- **الهرم الديمقراطي:** حيث خطوط القوة غير جامدة والحراك السياسي غير المقيد مع انتشار القوة في المجتمع[2].

---

(١) نظريتان الصفو: أولها: الصفوة التقليدية وأنصارها باربتو وموسكا وروبرت وثانيها تعدد نظرية تعدد الصفوات ولكل منها حجة آراء

(2) M Maclver, the web of Government, New York the free Press 1965, pp.100, 104.

هذا...

وقد أطلق لفظ طبقة اجتماعية على الفئة الحاكمة عند كارل ماركس، أما عند التقليديين فقد أطلق على الفئة الحاكمة مصطلح الصفوة السياسية.

ومما هو جدير بالذكر: أنه قد أدخلت تعديلات وتطورات على فكرة الصفوة بصفة عامة، كما أنه أصبح من الصعب القول بوجود نظرية واحدة للصفوة وإنما أصبح هناك عدد من نظريات الصفوة طبقاً للبعد الذي يستخدم في عملية التصنيف، ولكل نظرية تعريفها الخاص بالصفوة.

وعلى أية حال فإن التعريف الذي ذكرناه هو ما نميل إليه لأنه يتفق مع الواقع العملي فهناك فعلاً صفوة سياسية واحدة وهي الطبقة الرسمية التي تمتلك القوة وتستمدها من القانون، وهناك الصفوة التي تمتلك القوة من خلال المجتمع وتستمدها من نفوذها.

الفرع الثاني

شرائح صفوة القوة السياسية في المجتمع

أصبح من البداهة القول بأن القوة السياسية في الدولة ليست حكراً على الحكام الذين يمارسون الحكم بناء على المناصب السياسية الرسمية فهناك شرائح في الدولة لا يستهان بها تمتلك من القوة وليست لها أي مناصب حكومية، وهذا النوع من القوة هو ما يسمى بالنفوذ.

والسؤال الذي سنجيب عليه هنا ما هي هذه الشرائح؟ وما ركائزها التي تمنحها هذه القوة؟

هناك أكثر من شريحة في الحياة المعاصرة لعل أهمها الجانب الاقتصادي والجانب التنظيمي، التقدم العلمي التكنولوجي الحديث.

وهذا...

من خلال ثلاثة محاور نعرض لتلك الجوانب الثلاثة بكلمة موجزة للكشف عنها وهي:

(أ) أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة.

(ب) التنظيمات السياسية وجماعات الضغط.

(ج) التقدم العلمي التكنولوجي المعاصر.

(أ) أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة:

مما لا شك فيه أن المال[1]، هو ركيزة أساسية وهامة للقوة السياسية فعن طريق المال يمكن توجيه الرأي العام والتأثير في رجال السياسة والإدارة والتأثير في القوانين وفي اللوائح القائمة والوصول للحكم، وأنه في معظم الدول الرأسمالية المتقدمة وكذلك النامية هناك صفوة صغيرة العدد تحصل على نسبة ملحوظة من الدخل القومي وتتمتع بالامتيازات المختلفة التي تتيحها لها الملكية الخاصة وأن أصحاب القوة الاقتصادية يميلون إلى تدعيم سيطرتها بالحصول على القوة السياسية.

ومما يدعم هذا عمليا:

إن الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال تشكل رجال الأعمال بنسبة عالية من القيادات السياسية للبلاد ففي الفترة من سنة ١٨٨٩ حتى سنة ١٩٤٩ شكل رجال الأعمال حوالي ٦٠٪ من الوزراء.

وقد زادت هذه النسبة بدرجة كبيرة خلال فترة حكم الرئيس "إيذنهاور" في الخمسينات[1]، كما قد أشار "كارل كاوتسي" إلى أن الطبقة الرأسمالية تسيطر على المجتمع الغربي لكنها لا تحكمه[2].

(ب) التنظيمات السياسية وجماعات الضغط:

تعتبر القوة السياسية من أهم خصائص التنظيمات السياسية ومن التنظيمات الشائعة في مجال الصراع السياسي، الأحزاب السياسية

---

(١) أنظر: Robert Bierstedt , Analysis of Social Power , A.S.R 15 ,1950 P,7.

(٢) أنظر: Wirght Mills , the power Elite , NEW YORK : oxford university press 1956 .

(٣) أنظر: Kautsky : K , the socirl Revolution , London 1947 P B.

وجماعات الضغط ومثل هذه التنظيمات مسخرة للصراع من أجل القوة السياسية معبرة بذلك عن مصالح وأهداف القوى الاجتماعية المختلفة وبخصوص الأحزاب السياسية فلها هدف مباشر وهو الاستحواذ على السلطة السياسية أو على الأقل المشاركة فيها عن طريق الانتخابات العامة ، وبالنسبة لجماعات الضغط فهي لا تهدف إلى الوصول بنفسها للسلطة السياسية أو المشاركة فيها بل أنها تهدف أساساً إلى التأثير على من هم في السلطة وتوجيههم في الاتجاه الذي يتمشى مع مصالح أو أهداف ومبادئ أعضائها.

إن أهم وسائل التنظيم السياسي العمل على احتواء أعداد ضخمة من الكتل البشرية والعمل على تدريبهم سياسياً واحتكار طاقاتهم وتوجيه نشاطهم فالكم العددي وان كان يعتبر سلاحاً سياسياً ومصدر للقوة السياسية إلا أنه وحدة لا يكون فعالاً ولا كافياً كسلاح سياسي حقيقي إلا إذا حدث نوع من التنظيم للكتل البشرية وتم مدها بالموارد اللازمة، فالتنظيم نسق للقوة يؤثر فيه كل فرد على تصرف الآخرين.

(جـ) التقدم العلمي التكنولوجي الحديث:

إن العصر الحديث أفرز لنا ظواهر عالمية جديدة من أهمها الثورة التكنولوجية الهائلة في العلوم وبسبب تعقدها واحتكارها من جانب الدول المتقدمة والاحتفاظ بأسرارها ، فقد نتج عن ذلك ندرة في ذوي الخبرة لحل تلك المشاكل واتخاذ القرارات بخصوصها.

الأمر الذي ترتب عليه تعزيز سلطة ونفوذ أصحاب القوة في مجال الالكترونات والاتصال ذوي الخبرة المتخصصة فالتخصص في العصر الحديث أصبح بعداً أساسياً من أبعاد القوة داخل التنظيمات، فالفنيون والخبراء والمستشارين أصبحوا يمارسون على قدر كبير من التأثير في عملية تشكيل القرارات السياسية حتى ولو لم يكن لهم منصباً رسمياً يخول لهم سلطة تجييز لهم

إصدار القرارات أو الاشتراك الرسمي وبتزايد أهميته مع ازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي[1].

ومن أهم وسائل التقدم التكنولوجي الإعلام والاتصال الجماهيري فعن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية وخصوصاً التليفزيون والفضائيات فأصبح في الإمكان التأثير في الرأي العام[2] إما ضد الحكام والقادة من جانب أعداء الدولة وإما لصالح الحكام من جانب قادة الدولة.

المطلب الثاني
الاقتراح التصوري للحكومة المعاصرة[3]

تمهيد وتقسيم:

تعرفنا فيما سبق عن طريقة الوصول إلى عضوية الحكومة في الأنظمة السياسية الغربية والإسلامية، كما بينا أن القوة السياسية التي تستند اليها الحكومة في تفعيل قراراتها ليست حكراً على الحكومة وحدها بل يشاركها فيها قوة أخرى في المجتمع هي صفوة القوة التي تمتلك سلطة النفوذ، فعرضنا لها في إيجاز حتى يكون تصورنا للحكومة المعاصرة أقرب إلى الواقع العملي.

---

(١) أنظر:
Malvin E.olsen , Elitis Theory as a response to mark London Mac Milan, 1968, the intruction, P.X P 112, 113

(٢) أنظر: د . عبد الباسط عبد المعطي "الإعلام وتزيف الوعي" القاهرة: دار الثقافة الجديدة، بدون تاريخ ، ص١٦ ، ص١٩

(٣) الاقتراح التصوري للحكومة المعاصرة ، ليس ضرباً من الخيال بل تصور مبنى على أسس علمية مقتبسة من النظام الغربي والإسلامي المعاصر للغربي والتقليدي للإسلامي، والذي يعمل به حالياً في جميع الدول الغربية الديمقراطية مع الاختلاف في النظام البرلماني أو الرئاسي ، وإنما الذي ذكرناه هنا هو إضافات محمودة وقانونية نرى من خلال تقديرنا المتواضع أن تأخذ بعين الاعتبار في المرحلة الحالية والمستقبلية حتى تتفاعل الحكومات مع المتغيرات العالمية الجديدة وتواجه التحديات والمخاطر التي تهدد الدولة المنفردة في عالمنا المعاصر.

هذا...

وتقصد بالحكومة المعاصرة: هي حكومة منبثقة من حزب سياسي قانوني له أيديولوجية تواكب المتغيرات العالمية الجديدة، يتوصل بها إلى سدة الحكم عن طريق انتخابات حرة نزيهة(1) بين حزبين سياسين متنافسين" .

تقسيم:

وفي إطار فروع ثلاثة سنتناول بيان الاقتراح التصوري للحكومة المعاصرة:

الفرع الأول: هيئة الناخبين.

الفرع الثاني: شروط المرشح.

الفرع الثالث: إيديولوجية الحزب السياسي.

الفرع الأول
هيئة الناخبين

يطلق مصطلح هيئة الناخبين على مجموع الأشخاص الذين لهم حق الانتخاب في الدولة، والجديد في الحكومة المعاصرة:

أن الحكومة المعاصرة تنبثق من الحزب السياسي الذي يفوز بأغلبية مقاعد البرلمان المنصوص عليها في دستور الدولة، حيث يتنافس على الوصول إلى الحكم حزبين فقط لكل منهما أيديولوجية معاصرة هي (برنامجه السياسي) الملتزم به أمام ناخبيه يتم تنفيذه خلال المدة المحددة دستورياً لنهاية مدة عمل المجلس، تشكل

---

(1) يقصد بمصطلح "انتخابات حرة نزيهة" أنه يجب أن تسود النية الحسنة في ترتيب الأمور لانتخابات حرة نزيهة يشارك فيها كل من له حق الانتخابات بحرية دون تدخل من جانب السلطات يشوه هذه الحرية في الاختيار، ولكي يتحقق ذلك ينبغي على حكومات دول العالم أن تلتزم بمعايير الأمم المتحدة الصادرة عن مركز حقوق الإنسان عام ١٩٩٤م للانتخابات الحرة النزيهة لتحقيق الديمقراطية، انظر في تفصيل ذلك : د / الشافعي محمد بشير " قانون حقوق الإنسان " طبعة ١٩٩٨ الناشر : مكتبة الجلاء المنصورة - ص٢٠٥ ، هذا هو مقصدنا من هذه العبارة الواردة في سياق تعريفنا .

الحكومة من الحزب الفائز برئاسة رئيس الوزراء والذي يكون له سلطات فعلية في إدارة الدولة على غرار النظام السياسي في انجلترا[١].

شروط الناخب:

بالإضافة إلى الشروط السابق ذكرها في النظام السياسي الغربي ينبغي على حكومات الدول تفعيل الشروط التالية:

سادسا: التصويت واجب وطني على من له حق الانتخاب، تفرض غرامة مالية للمتخلفين عن الاقتراع ومن ثم يكون الانتخاب إجباري مما يدعم هذا الشرط[٢].

سابعا: نقترح أن تدرس نظرية الأحزاب السياسية في المرحلة الثانوية حتى يكون الناخب على وعي بما هو قادم عليه، ويختار بموضوعية ولا يحجم عن التصويت في الانتخابات، ويكون اختياره صحيح ولا ينخدع بالشعارات الجوفاء المفرغة من مضمونها فالأحزاب السياسية لا تستطيع وحدها بث هذا الوعي السياسي لدى الجماهير من الناخبين[٣].

ثامنا: إن بصمة الإبهام للناخب على صوته التزام قانوني لا يعتمد بالصوت الذي لم يبصم أمامه من جانب صاحبه، وتفرض غرامة مالية لكل من يقلد بصمة ناخب بالإضافة إلى الدعوة الجنائية التي ترفع ضده.

---

(١) لمزيد من التفصيل حول النظام البرلماني في انجلترا، انظر: د/ محمد أنس قاسم جعفر "الوسيط في القانون العام" الجزء الأول طبعة ١٩٩٥ – الناشر: دار النهضة العربية ص١٥٤ وما بعدها، انظر: د/ السيد صبري "حكومة الوزارة" بحث تحليلي لنشأة وتطور النظام البرلماني في انجلترا ١٩٥٣ ص١٩ – ص٢٠.

(٢) انظر: د/ محمد أنس قاسم جعفر – مرجع سابق – ص١٨٣، أنظر: د. وايت ابراهيم، د. وحيد رأفت، مرجع سابق، ص٩٤.

(٣) انظر: المشروع الوطني المقترح للنهوض بالدولة المعاصرة كحلول مقترحة لمواجهة التغيرات العالمية وعلى سبيل التحقق ص١١٦ تدعيم مؤسسات المجتمع المدني المذكورة في رسالتنا العلمية.

الفرع الثاني

شروط المرشح في الحكومة المعاصرة

ذكرنا سابقاً أن الحكومة المعاصرة ستنبثق من الحزب السياسي الذي يفوز بأغلبية مقاعد البرلمان ، حيث لا يكون في الدولة سوى حزبين سياسيين متنافسين لكل منها إيديولوجية التي يتقدم بها إلى الناخب والناخب حر في اختياره لمرشحة الذي ينتمي إلى حزب سياسي منافس.

وعليه فالمرشح الذي يتقدم إلى الناخب هو يمثل حزبه الذي ينتمي إليه، هذا ولما كان دور المرشح خطير وكبير إذ تتعلق مهمته باتخاذ قرارات مصرية بالنسبة للمجتمع كرسم السياسات العامة والتشريع فهو قد يكون وزيراً أو رئيس وزراء.

لذا اشترطت جميع دساتير العالم في المرشح شروطا أقسى من شروط الناخب:

شروط المرشح في الحكومة المعاصرة:

بالإضافة إلى الشروط السابقة المنصوص عليها في الأنظمة السياسية الغربية نضيف الشروط التالية:

الأول: انتماء المرشح لحزب سياسي منافس شرعي له أيديولوجية معاصرة تواكب التغيرات العالمية الجديدة مما يتقدم من خلاله لهيئة الناخبين.

الثاني: نظراً للتقدم العلمي الرهيب في الحياة المعاصرة وخاصة العلم التكنولوجي وتعقد الحياة نقترح أن تكون الحد الأدنى للمرشح حصوله على مؤهل علمي عالي جامعي بدلاً من شرط الإلمام بالقراءة والكتابة، كما نقترح عند اختيار أعضاء الحكومة من الحزب الفائز بأغلبية المقاعد في البرلمان أن يكون الحد الأدنى للوزير حصوله على درجة الدكتوراه في العمل الذي سيكلف به في وزارته بالإضافة إلى إجادة التعامل مع التكنولوجيا المعاصرة ومعرفة لغة أجنبية أخرى غير لغته الأصلية.

الثالث: أن تكون هناك نسبة مئوية في الوزارة من صفوة القوة السياسية في المجتمع الذين لهم سلطة النفوذ ممن ينتمون إلى الحزب الفائز في حدود الربع ويعفون من درجة الدكتوراه ويكتفي منهم بشرط المؤهل الجامعي ويستعاض عن ذلك بمستشارين متخصصين حاصلين على درجة الدكتوراه في التخصص المناط إلى الوزير.

الفرع الثالث
إيديولوجية الحزب السياسي

الإيديولوجية هي مجموعة المبادئ والأفكار التي يؤمن بها الحزب والتي تكون الجسد العقائدي له أو بناء عليه يضع الحزب برنامجه الذي يترجم تلك المبادئ إلى سياسات تحقق المصلحة العامة من وجهة نظر الحزب[1].

إن أهم ما نعرض له من مبادئ تمثل إيديولوجية معاصرة للحزب:

أولا: عدم اتخاذ أي دين سماوي كشعار لبرنامج الحزب السياسي، فالدين أعلى منزلة من أن يتخذ كشعار للبرنامج الحزبي، فلا يجوز فصل الدين عن السياسة فهو الذي يمد السياسة بالقيم الروحية لتحقيق العدالة والمساواة لصالح شعوب العالم.

ثانيا: أن تكون مبادئه مواكبة لظروف العصر ومتغيراته مدركة لحقائق الأوضاع التي يمر بها النظام العالمي، هذا وقد أفرز العصر ظواهر عالمية جديدة كالعولمة واتفاقية التجارة العالمية والتكتلات الاقتصادية وأحادية القطبية والتقدم التكنولوجي المعاصر وكلها ظواهر أثرت وبعمق على الدول الحديثة لذا يجب أن تتفاعل هذه المبادئ التي يتمسك بها الحزب مع تلك الظواهر.

ثالثا: المصداقية والشفافية مع جمهور الناخبين وعدم تضليل الشعب بالوعود غير الصادقة والمبالغة في البرنامج السياسي.

---

(١) أنظر: د. ابراهيم درويش، مرجع سابق، ص١٨٩ .

رابعا: أن يكون البرنامج الحزبي في إمكانية الحكومة تنفيذه وفي حدود إمكانياتها الاقتصادية، لذا ينبغي أن يكون مدروس من خبراء متخصصون.

النقاط الرئيسية في الاقتراح التصوري:

ويمكن أن نجمل أهم النقاط الرئيسية في الاقتراح التصوري للحكومة المعاصرة فيما يلي :

• **أولا**: هي حكومة ديمقراطية منبثقة من حزب سياسي حظى على أغلبية ثلثي مقاعد المجلس التشريعي ، في ظل منافسة شرعية بين حزبين سياسيين لكل منهما أيديولوجية تواكب المتغيرات العالمية .

• **ثانيا**: تشكل الحكومة من أفضل الكوادر السياسية في الحزب الفائز، وفق معايير يضعها الحزب للمناصب العليا في لائحته الداخلية أهمها المؤهل العلمي الأعلى والمهارة السياسية كما أن للصفوة السياسية في الحزب (صفوة القوة) نسبة مئوية لا تزيد عن ٢٥٪ في تشكيل عضوية الحكومة، وقد سبق وأن عرضنا لمفهوم الصفوة، ويرأس هذه الحكومة رئيس وزراء منتخب من الكوادر الحزبية ، يكون له سلطات فعلية في إدارة البلاد، وتعين وعزل أعضاء الحكومة وهو من ذات الحزب الفائز.

• **ثالثا**: يقوم نظام الحزبين على أساس أنه في الدول الديمقراطية لابد من وجود رقابة قوية على الهيئة الحاكمة في طريق معارضة قوية ومنظمة تمثل البديل للجماعة الحاكمة تقوم بمراقبة أعمال الحزب الحاكم وكشف أخطائه.

هذا وقد اشترط البعض لقيام نظام الحزبين ثلاث شروط رئيسية:

١- ألا يكون هناك أكثر من حزبين في وقت واحد لهما فرصة الوصول إلى السلطة.

٢- أن يكون أحد الحزبين قادراً على الحصول على الأغلبية المطلقة المطلوبة والبقاء في السلطة دون مساعدة من حزب ثالث.

٣- أن يتعاقب الحزبان على السلطة خلال السنوات المختلفة أي لا يحتكر أي منها السلطة لفترة طويلة من الزمن(١).

• **رابعا**: حكومة معاصرة برنامجها السياسي أكثر واقعية للتطبيق بمعنى أن تكون قادرة على انجاز ما التزمت به أمام ناخبيها ، وهذا يطلب أمرين :

١- أن يضع البرنامج خبراء متخصصون في كل مجالات الحياة التي تمس مصالح الشعب والعلاقات الخارجية.

٢- أن تكون ايرادات الدولة قادرة على تنفيذ البرنامج الحكومي الذي عرضه الحزب الفائز لأفراد الشعب.



---

(١) أنظر: د . أحمد عباس عبد البديع "أصول علم السياسة" القاهرة ، مكتبة عين شمس ١٩٨٥، الطبعة الثانية، ص١٧٥ .

الباب الثالث

المتغيرات العالمية الجديدة ذات الطبيعة الخاصة وتداعياتها على الدولة المعاصرة

الباب الثالث

المتغيرات العالمية الجديدة ذات الطبيعة الخاصة وتداعياتها على الدولة المعاصرة

مقدمة عامة:

إن المتغيرات العالمية الجديدة، باتت حقيقة من الحقائق التي تعبر عن نفسها في ميدان السياسة العالمية وقد أثرت وبلا شك في مجرى التاريخ السياسي والفكري العالمي وعلى الدولة القومية بعمق ويقصد بالمتغيرات العالمية الجديدة : هي مجموعة من الظواهر العالمية التي عملت على إلغاء ما قبلها من ثوابت ومسلمات وعلاقات دولية كانت قائمة منذ تأسيس الأمم المتحدة وأخذت تؤسس لقواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى دولية جديدة.

وهذه الظواهر العالمية الجديدة نقسمها إلى ثلاثة:

١- ظواهر عالمية ذات صبغة أمنية متشبعة بروح القوة العسكرية (ظاهرة التدخل الأجنبي لأغراض إنسانية معاصرة دون غطاء شرعي من الأمم المتحدة) هذا ما سوف نعرضه في الفصل الأول.

٢- ظواهر عالمية ذات صبغة اقتصادية (إعادة تشكيل العلاقات الاقتصادية الدولية وإدارة الاقتصاد الدولي) وهذا ما سوف نعرضه بالدراسة والتحليل في الفصل الثاني.

٣- ظواهر عالمية ذات صبغة علمية (هيكلة النظام العالمي على أساس تكنولوجي) وهذا ما سوف نعرضه بالدراسة والتحليل في الفصل الثالث.

في تقديري:

إن هذه الظواهر تخدم في المقام الأول مصالح الدول الكبرى وفي مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية التي تمتلك كما ذكرنا سابقاً معايير الزعامة الدولية في حياتنا المعاصرة الأمر الذي يترتب عليه تداعيات خطيرة على الدول القومية.

وفي ضوء ما سبق نقسم الدراسة في هذا الباب إلى فصول ثلاثة:

الفصل الأول: الظواهر العالمية ذات الصبغة الأمنية المتشبعة بروح القوة العسكرية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.

الفصل الثاني: الظواهر العالمية ذات الصبغة الاقتصادية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.

الفصل الثالث: الظواهر العالمية ذات الصبغة العلمية وتداعياتها على الدولة المعاصرة.



الفصل الأول

الظواهر العالمية الجديدة ذات الصبغة الأمنية المتشبعة بروح القوة العسكرية*

(الدولة في ظلها)

تمهيد وتقسيم:

إن التصور الشامل لمفهوم الأمن المعاصر في ظل ثورة المعلومات والمواصلات جعل من قاعدة التأثير المتبادل محوراً أساسياً في هذا التصور وتؤكد هذه القاعدة أن الأخطار التي تخيم على منطقة من المناطق في العالم أيّا كان مصدرها أو حجم خطورتها لن يكون تأثيرها قاصراً على هذه المنطقة وحدها ولكن سوف ينتقل هذا التأثير تلقائياً إلى المناطق المجاورة بنفس الدرجة ونفس الحدة.

ومثل هذه التحديات تتطلب بالضرورة عملاً مشتركاً ومنظماً من قبل المجتمع الدولي لمواجهة تلك التحديات التي تهدد استقرار الأمن والسلم العالمي.

وفي المبحث الأول سنتناول بالدراسة والتحليل الإطار النظري للظاهرة الجديدة التي يواجه بها تلك الأخطار العالمية.

هذا ولما كانت هذه الظاهرة العالمية الجديدة، قد أرست مفاهيم وعلاقات دولية جديدة حيث عملت على إلغاء ما قبلها من ثوابت ومسلمات دولية الأمر

---

* ظاهرة التدخل الأجنبي لأغراض إنسانية معاصرة بدون تفويض من مجلس الأمن والأغراض الإنسانية المعاصرة تتمثل في الآتي:

١- الإرهاب الدولي.
٢- أسلحة الدمار الشامل.
٣- تغير الأنظمة الديكتاتورية التي تعادي الديمقراطية.

الذي بلا شك أثر بعمق على الدولة المعاصرة وهذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل في المبحث الثاني.

وفي ضوء ما سبق سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الإطار النظري لظاهرة التدخل الدولي بدون تفويض من مجلس الأمن.

المبحث الثاني: الدولة في ظل هذه الظاهرة.



المبحث الأول
الإطار النظري لظاهرة التدخل الدولي

تقسيم:

إن الظاهرة التي نحن بصدد دراستها، ظاهرة التدخل الدولي الأجنبي لأغراض إنسانية معاصرة، بدون تفويض من مجلس الأمن الدولي والأغراض الإنسانية المعاصرة تتمثل في الإرهاب الدولي، ومكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل، والقضاء على الأنظمة الديكتاتورية التي تعادي الحرية وتنتهك حقوق الإنسان.

وهذه الأغراض الإنسانية الثلاثة هي التي رصدتها الإدارة الأمريكية على أولويات إستراتيجيتها الأمنية ودعت الولايات المتحدة الأمريكية حلفائها لمواجهة تلك التهديدات التي تزعزع الأمن والسلم الدوليان ، والأمن القومي الأمريكي.

وفي إطار مطلبين سنتناول بالبحث والتحليل الإطار النظري للظاهرة:

المطلب الأول: الظاهرة من الناحية القانونية.

المطلب الثاني: الحرب الاستباقية.

المطلب الأول
الظاهرة من الناحية القانونية

تقسيم:

إن دراستنا للظاهرة من الناحية القانونية، تتطلب منا البحث عنها بين نصوص القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة ١٩٤٥م وبيان الجدل الفقهي الذي أثير بين أوساط الفقه القانوني والسياسي بشأن هذه الظاهرة.

وفي إطار فرعين سنتناول بالبحث والتحليل القانوني للظاهرة:

الفرع الأول: المرجعية القانونية للظاهرة .

الفرع الثاني: الجدل الفقهي الذي أثير حول الظاهرة.

الفرع الأول

المرجعية القانونية للظاهرة

من خلال محورين ندرس المرجعية القانونية للظاهرة :

(أ) المرجعية القانونية للظاهرة.

(ب) التحليل القانوني للظاهرة.

(أ) المرجعية القانونية للظاهرة:

إن المرجعية القانونية الدولية : التي تحكم وتنظم العلاقات بين أشخاص المجتمع الدولي ومما يتعلق بها من مستجدات عصرية على الصعيد الدولي تتمثل في قواعد القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة فهما الشرعية العامة لكل ما يستجد في النظام السياسي العالمي بين الدول بعضها البعض وهذا واضح فيما جاء في ميثاق الأمم المتحدة " فالميثاق بوصفه اتفاقاً جماعياً يعد تنظيماً دستورياً للجماعة الدولية بما له من قوة تفوق ما للاتفاقات الأخرى من قوة إلزامية[1] .

كما أن لميثاق الأمم المتحدة قوة إلزامية تسري نصوصه على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وغير الأعضاء بما يقضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليان ، فقد نص الميثاق في المادة الثانية فقرة (٦) "تعمل الهيئة على أن تسير الدول الأعضاء فيها على هذه المبادئ بقدر ما تقضيه ضرورة حفظ السلم والأمن الدوليان.

وتقوم الأمم المتحدة منذ نشأتها عام ١٩٤٥ بدور نشط وفعال على القيام باحترام ما تتضمنه قواعد القانون الدولي والميثاق الدولي، ممثلة بهيئاتها المختلفة.

---

(١) أنظر: د . حامد سلطان " القانون الدولي العام في وقت السلم " فقرة ١٠٥٧ .

ونستخلص من هذه المرجعية التي تعد آلية التحكيم القانوني في مجال العلاقات الدولية وما تتعرض لها من انتهاكات عدة نقاط هامة تخدم نطاق بحثنا أهمها:

١- إن المرجعية القانونية الدولية لحل المنازعات بين الدول أو أشخاص المجتمع الدولي تتمثل في قواعد القانون الدولي، وميثاق الأمم المتحدة.

٢- إن هذه المرجعية القانونية لها قوة إلزامية يجب احترامها وعدم الخروج على محتواها.

٣- إن هذه المرجعية تسري على كافة أشخاص القانون الدولي، سواء كانوا أعضاء في الأمم المتحدة أو غير أعضاء.

٤- أن الجهة الوحيدة المخول إليها مراقبة واحترام وتفعيل مما جاء في هذه المرجعية ويرجع عليها في حالة انتهاكات الشرعية الدولية هي الأمم المتحدة.

٥- إن هذه المرجعية تعد الشريعة العامة لكل المعاهدات والاتفاقيات التي تبرمها الدول فيما بينها، وأي معاهدة أو اتفاقية تأتي مخالفة لما جاء في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة لا يعتد بها (م ١٠٣) من الميثاق.

(ب) **التحليل القانوني للظاهرة:**

بعد أن تبين لنا أن المرجعية القانونية التي يرجع إليها في حل أي إشكالية في المجال الدولي يتمثل في قواعد القانون الدولي العام وميثاق الأمم المتحدة، أصبح لزاماً علينا أن نبحث بين نصوصها لنبين الطبيعة القانونية لهذه الظاهرة العالمية الجديدة (ظاهرة التدخل الدولي لأغراض إنسانية معاصرة بدون تفويض من مجلس الأمن) التحليل القانوني للظاهرة يثير بعض المسائل القانونية في الفقه الدولي:

أولها: التهديد باستخدام القوة في الحياة الدولية.

ثانيها: التدخل المشروع.

أولاً: التهديد باستخدام القوة في الحياة الدولية :

من أهم المبادئ التي جاء بها ميثاق الأمم المتحدة ، مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في الحياة الدولية:

(أ) ومما يؤكد ذلك أن أول عبارة كتبت في ميثاق الأمم المتحدة هي : "نحن شعوب الأمم المتحدة وقد إلينا على أنفسنا أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب التي حدثت في خلال جيل واحد جلبت على الإنسانية مرتين أحزاناً يعجز عنها الوصف".

(ب) أيضاً ما أرسته اللجنة التي عهد إليها من الجمعية العامة بصياغة مبادئ القانون الدولي المتعلقة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول ، وقد أقرت اللجنة النص التالي[1]:

"ليس لأي دولة أو مجموعة من الدول ، الحق في التدخل مباشرة أو عن طريق غير مباشر لأي سبب كان في الشئون الداخلية أو الخارجية لأي دولة أخرى ولذا فإن التدخل المسلح وكافة أشكال التدخل أو المحاولات التي تهدد شخصية الدولة أو عناصرها السياسية والاقتصادية أو الثقافية تعتبر خرقاً للقانون الدولي العام".

بيد أن هذا النص قد أثار مسألة أخرى وهي: "حق الدفاع الشرعي" وهو إذا حدث خرق لهذا الالتزام من طرف آخر دولي هنا لا يعقل أن يقف المعتدى عليه مكتوف الأيدي.

هذا...

وقد راعى ميثاق الأمم المتحدة هذا الحق في نص المادة ٥١ منه[2] أن يخول

(١) أنظر : Oppenhiem , International law , Vol . 1, 1958, p 305

(٢) أنظر نص المادة ٥١ من ميثاق الامم المتحدة " ليس فس هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول فرادي أو جماعات في الدفاع عن أنفسهم اذا اعتدت قوة مسلمة على أحد أعضاء الأمم المتحدة .... "

حق الدفاع الشرعي الذي تكفله الشرائع الداخلية لأي فرد يقع عليه اعتداء للدول كذلك إذا ما وقع اعتداء عليها.

ثانياً: التدخل المشروع:

مبدأ عدم التدخل يعتبر صدى لمبدأ المساواة فما دامت الدول متساوية فيما بينها فإنه يتعين الاحترام المتبادل لسلطة كل منها، ولكن مبدأ عدم التدخل هو في جوهره مبدأ سياسي ولذلك فإنه كثيراً ما ينتهك على المستوى السياسي الدولي ويشير تاريخ العلاقات الدولية إلى أن فروض التدخل كانت أكثر من فروض عدم التدخل[1] بيد أنه هناك بعض الحالات يكون التدخل فيها مشروعاً:

الأمثلة على ذلك:

(١) حالة إساءة معاملة معاملة دولة معينة لدى دولة أخرى.

(٢) خرق الدولة للأحكام المسلم بها في القانون الدولي، كما لو عمدت دولة محايدة إلى انتهاك حقوق دول محايدة أخرى خلال نزاع ما.

(٣) قد يحدث التدخل فيها بناء على دعوة صريحة من الحكومة الشرعية في إقليم من الأقاليم مثال ذلك فقد تدخلت الولايات المتحدة في لبنان عام ١٩٥٨ بأن أنزلت قواه مشاة بحرية أمريكية فيها بناء على دعوة من حكومتها بعد أن اتهمت الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شئونها.

(٤) التدخل لاعتبارات إنسانية: كما إذا ما عاملت دولة شعبها بطريقة تنكر عليه حقوقه الإنسانية وتهز ضمير البشرية، فقال: إن الاعتبارات الإنسانية تسمو على مبدأ التدخل بشرط ثبوت إجماع على ما يحدث في الدولة إنما يثير ضمير البشرية[1]، ونحن نميل إلى هذا الرأي بشرط ثبوت وجود إجماع على أن ما يحدث في الدولة إنما يثير ضمير البشرية أو يهدد أمنها والسلم والأمن الدوليين.

---

(١) أنظر: د. الشافعي محمد بشير " القانون الدولي العام " مكتبة الجلاء الجديدة، ص٢٢٧.

(٢) أنظر: د. جعفر عبد السلام " المنظمات الدولية الكتاب الأول " دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر ١٩٨٢، ص٢٧٩.

الفرع الثاني

الجدل الفقهي الذي أثير حول الظاهرة

أفرزت لنا الحياة المعاصرة عن ظواهر عالمية جديدة تهدد الإنسانية وتهز الضمير الإنساني (الإرهاب الدولي- حيازة أسلحة الدمار الشامل) فهاتين الظاهرتين باتت تهدد البشرية جميعاً وتعمل على زعزعة الأمن الدولي وعدم استقراره وهما ظاهرتان ذات طابع دولي وتعد من التحديات التي تواجه المجتمع الدولي في وقتنا الحاضر.

هذا وقد أثارت هاتان الظاهرتان ردود أفعال متباينة بين أوساط الفقه القانوني والساسة عندما تهاجم دولة أو بعض الدول دولة ترى الدولة المهاجمة أنها تؤدي الإرهاب وتدعمه وتحوز أسلحة دمار شامل وتهدد أمنها القومي والأمن الدولي دون تفويض من مجلس الأمن إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول:

يذهب إلى مشروعية هذا التدخل بدون تفويض من مجلس الأمن في مثل هذه الحالات (الإرهاب الدولي- حيازة أسلحة الدمار الشامل) استناداً إلى مفهوم الحرب الاستباقية المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي المعاصر[1].

الاتجاه الثاني:

ويذهب إلى عدم مشروعية هذا التدخل وذلك لأن حالة الدفاع الشرعي غير متحققة في الحرب الاستباقية التي استندت إليها الدول المحاربة لدول العراق لانعدام شروط الحرب الاستباقية في حيازة الأسلحة النووية، وذلك لأن الإقرار بمجرد امتلاكها لا يعد سبباً للاعتداء به فهناك دول كثيرة تحوز مثل هذه الأسلحة على سبيل المثال الهند وباكستان ومن ثم يحق لكل منها حق الدفاع الشرعي ضد بعضها والتهديد الذي يمثله الإرهاب مشابه لتلك التهديدات هذا

---

(١) ويتزعم هذا الاتجاه جميع الدول التي أيدت الحرب على العراق لمشاركة بقوتها العسكرية ونعني بذلك حكومات تلك الدول.

ولم تتوافر في هاتين الظاهرتين معياري الخطر الحال أو الوشيك التي تبرر حق الدفاع الشرعي[1].

المطلب الثاني
الحرب الاستباقية والظاهرة

تقسيم:

أثارت ظاهرة التدخل الدولي الأجنبي المعاصر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية لمحاربة الإرهاب الدولي ونزع أسلحة الدمار الشامل ونشر الديمقراطية والقضاء على النظام الديكتاتوري لدولة العراق بدون تفويض من مجلس الأمن، "مبدأ الحرب الاستباقية" المنصوص عليها في قواعد القانون الدولي.

وفي إطار فرعين سنتناول بالدراسة والتحليل مفهوم الحرب الاستباقية:

الفرع الأول: الإطار النظري للحرب الاستباقية.

الفرع الثاني: مدى شرعية هذه الحرب الاستباقية.

الفرع الأول
الإطار النظري للحرب الاستباقية

في إطار ثلاثة محاور ندرس الإطار النظري للحرب الاستباقية:

(أ) يقوم مضمون مبدأ العمل الوقائي على أن تبادر الولايات المتحدة باتخاذ خطوات مبكرة ومفاجئة ضد دول أو جماعات معادية لمنع وقوع أعمال مدمرة من جانبها ضد أهداف أمريكية في الحالة الماثلة أمامنا لدراستها انطلاقاً من أن العمل الوقائي يكون في بعض الحالات أفضل بكثير من

---

(١) ويتزعم هذا الاتجاه كل الدول التي أيدت معارضتها للحرب على العراق بدون تفويض من مجلس الأمن وعلى رأسها فرنسا وروسيا وألمانيا.

انتظار حدوث الهجوم المعادي ثم الرد عليه بعد ذلك ، ويحدد الأمريكيون بعض الحالات التي قد تستدعي القيام بإجراءات وقائية وأبرزها اقتراب دولة محددة من الحصول على أسلحة للدمار الشامل أو تصديرها أو اقتراب متشددين أصوليين من الاستيلاء على السلاح النووي واقتراب دول أو جماعات إرهابية من تنفيذ هجمات ضد أهداف أمريكية[1] .

(ب) الأساس القانوني للحرب الاستباقية هو نص المادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة التي خولت حق الدفاع الشرعي الذي تكفله الشرائع الداخلية لأي فرد وهذا النص له إطار قانوني يعمل في ظله ولا يجوز تعديه هو نص المادة ٣٩ من الفصل السابع من الميثاق الذي ينص على أن مجلس الأمن له سلطة تحديد مدى توافر ليس فقط حالات خرق السلم أو أعمال العدوان التي وقعت بالفعل بل أيضاً في تحديد التهديدات لحالة السلم، ونص المادة ٤٢ أن مجلس الأمن له الحق في اتخاذ أي تدابير بية أو بحرية أو جوية كما تراه لضرورة– استعادة السلم والأمن الدوليين . هذا هو الإطار القانوني العام الذي يضبط تفعيل استخدام الحرب الاستباقية، وفي ضوء ذلك نخلص إلى نتيجة هامة هي: " لا يحق لأي دولة أن تستخدم هذا الحرب ضد أي دولة أخرى بمفردها إلا بتفويض مسبق من مجلس الأمن صاحب الاختصاص الأصيل في تقدير حالة الضرورة، أما القول بأن الإرهاب الدولي وحيازة أسلحة الدمار الشامل تمثل خطراً وشيكاً على الأمن والسلم الدوليين ومن ثم يحق لأي دولة أن تهاجمها بحجة أنها تشكل خطراً وشيكاً ومن ثم تبرر موقفها لأنها استخدمت حقها في الدفاع الشرعي .

---

(١) أنظر : د . أحمد ابراهيم محمود " حرب العراق وتحولات الفكر الاستراتيجي الامريكي " جوهر التطور في الفكر الاستراتيجي الامريكي ، ص١١٢ ، مجلة السياسة الدولية العدد١٥٣ يوليو ٢٠٠٣م .

(جـ) شروط الحرب الاستباقية :إن الحرب الاستباقية يمكن السماح بها في إطار الدفاع الشرعي الوقائي بشروط:

(١) وجود خطر حال.

(٢) وجود خطر وشيك.

وقد ذهب البعض أن الدفاع الشرعي لا يقوم إلا كرد فعل لعدوان مسلح وقع فعلاً وذلك واضح من صريح النص الذي يقول "إذا اعتدت قوة مسلحة وبالتالي فإن ما سمي بالحرب الوقائية التي تدعي بعض الدول أنها تمارسها لتمنع احتمالات وقوع عدوان عليها، لا تدخل في نطاق الدفاع الرعي، وتعد من قبيل العدوان.

الفرع الثاني
مدى شرعية الحرب الاستباقية

انقسم الفقه القانوني المعاصر حول مشروعية الحرب الاستباقية إلى فريقين أحدهما ينادي بمشروعية الحرب الاستباقية، والثاني يؤكد على عدم مشروعية هذه الحرب، وقد انقسم الفقه حول استناد الإدارة الأمريكية في حربها ضد الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل على هذا الحرب وبالأخص التدخل العسكري ضد دولة العراق وفي هذا السياق سوف نعرض لكلا الفريقين وحجج كل فريق.

الفريق الأول: يرى مشروعية الحرب الاستباقية ما هي إلا حالة من الدفاع الشرعي عن النفس[1].

حجج الفريق الأول:

١ - إن الأضرار المأساوية المترتبة على ظاهرتي الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل والتي تقع على البشرية كافية إلى الدفاع عن النفس قبل وقوعها ،

(١) أنصار الحرب على العراق مؤيدو التدخل العسكري الأنجلو أمريكي.

كما ان هذه الحرب ردع للدول التي تحاول امتلاك أسلحة الدمار الشامل وتدعم الإرهاب.

٢ - إن ميثاق الأمم المتحدة لم يعد ذو كفاءة وفاعلية على تفعيل نصوصه لضبط سلوك الدول ، فعلى سبيل المثال ينص الميثاق إلى منع استخدام القوة أو التهديد بها بشكل يهدد الاستقلال السياسي للدول غير أن هذه الضوابط والقيود لا يبدو تحقيقها في الواقع العملي، فلقد قامت بعض الدول باستخدام قوة في مواضع مختلفة خارج هذا الإطار، وقد استند هذا الفريق إلى التدخل الروسي في تشيكوسلوفاكيا عام ١٩٤٨ والتدخل الأمريكي في جمهورية الدومنيك عام ١٩٦٥م، وانطلاقاً من تلك الانتهاكات والسوابق التاريخية يصل أصحاب هذا الرأي إلى القول بأن الميثاق لم يعد قادراً بعد على ضبط سلوك الدول بشكل فعال الأمر الذي يجعله عاجزاً في أن يعكس الوضع القائم وقواعده القانونية الدولية الحالية[١][٢].

ومن ثم يعد مفهوم الحرب الاستباقية في محله في هذه الآونة ولا يمثل خرقاً لقواعد القانون الدولي لعجز الميثاق على ضبط ممارسات الدول.

الفريق الثاني: إن الحرب الاستباقية تعتبر عمل غير مشروع[٣]

حجج الفريق الثاني:

١ - إن حالة الدفاع الشرعي المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة غير متحققة من مفهوم الحرب الاستباقية، فإن ذلك يتنافى مع نصوص الميثاق المادة (٥١) والمادة (٣٩) والمادة (٤٢) وخاصة الحقيقة القائلة: "بأن الحق فردي أو جماعي في الدفاع الشرعي يمكن تبريره أو الاستناد إليه فقط "،

---

(1) (2) Arand. Anthony clarck, International law and rogue states: the failure of the charler framework New England law review. vol 36: 4 PP735, 153 Michael J Glenon, why the Security Council failed. foreign, Affairs, May / June 2003

(٣) يؤيد أصحاب هذا الاتجاه كل الحكومات التي اعترضت على الغزو الأنجلو أمريكي لدولة العراق

إذا وقع هجوم مسلح ضد دولة عضو في الأمم المتحدة وذلك حتى يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لاحتواء الأزمة واستعادة السلم والأمن الدوليين.

٢- إنه من الناحية القانونية توجد صعوبة بالغة في إضفاء مرونة على مقومات تحقق بشرط الضرورة ويتساءل هؤلاء عن مدى إمكانية وضع قيود لاستخدام الحرب الاستباقية في حالة غياب شرط "الخطر الوشيك" فالنسبة إلى أسلحة الدمار الشامل فهم يرون أن الإقرار بمجرد امتلاكها- إذا اعتبر سبباً فإن ذلك قد يثير مشاكل كثيرة خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الوضع الحالي في النظام الدولي، أي أنه على سبيل المثال يمكن للهند أن تستخدم القوة ضد باكستان استناداً إلى هذا الشرط والعكس صحيح وانطلاقاً مما تقدم يعتقد هذا الفريق أن التهديد الذي يمثله الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل مشابهة لتلك التهديدات الخاصة باستخدام القوة التي عرفها النظام الدولي أثناء التطور التاريخي للقانون ومبادئه الخاصة فيما يتعلق بالدفاع الشرعي الوقائي.

٣- يؤكد الفريق على أن الحرب الاستباقية واستخدام القوة يجب أن يتم تحت مظلة الأمم المتحدة وبتفويض من مجلس الأمن ومن ثم أي عمل فردي أو جماعي يعتبر غير مشروع ويعد انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة إذا لم يقره مجلس الأمن.

المبحث الثاني
الدولة المعاصرة في ظل هذه الظاهرة الجديدة

تقسيم:

إن التداعيات التي تتعرض لها الدولة المعاصرة في ظل هذه الظاهرة خطيرة جداً انتهاك سيادة الدولة وتمزيق الوحدة الوطنية وذلك بسبب عدم إضفاء الشرعية الدولية على التدخل الدولي الأجنبي فينطبع لدى المواطن أن ما تتعرض له دولته هو احتلال لاستغلال ثرواته.

وفي ضوء ذلك نقسم الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الأول: انتهاك سيادة الدولة.

المطلب الثاني: تمزيق الهوية الوطنية.

المطلب الأول
انتهاك سيادة الدولة

مبدأ سيادة الدولة من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي المعاصر بل من المبادئ الرئيسية التي يقوم عليها النظام الدولي الراهن وهو الأمر الذي حدا بواضعي ميثاق الأمم المتحدة إلى النص على مبدأ السيادة في صدر المادة الثانية من الميثاق التي حددت المبادئ التي تلتزم بها الهيئة والدول الأعضاء فيها في سعيهم من أجل تحقيق مقاصد الأمم المتحدة جاء بالفقرة الأولى من هذه المادة " تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها"

ولمفهوم السيادة في الفقه القانوني تعريفان أحدهما داخلي والآخر دولي:

المفهوم الداخلي للسيادة: تعنى أن كل دولة تمارس سلطانها الكامل وحقوقها العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية داخل إقليمها هذا الإقليم وعلى

ما يوجد عليه من أشخاص أو منظمات أو أشياء مما سيبعد أي تدخل لدولة أخرى في هذا النطاق[1].

المفهوم الدولي للسيادة: تعني أنه لا يوجد أي سلطة فوق الدولة في النطاق الدولي فالدولة مستقلة عن الدول الأخرى وهي بذلك تمارس وظائفها الداخلية والخارجية وتحدد اختصاصها وترسم سياستها الخارجية.

التطبيق العملي للظاهرة الجديدة: إذا ما اقتربنا من الواقع العملي المعاصر لنكشف النقاب عن هذا المبدأ في ظل هذه الظاهرة نلاحظ أن هذا المبدأ كاد يتراجع حتى كاد يتلاشى تماماً وأصبح لزاماً على الدول أن تعيد النظر في تشريعاتها الوطنية للتعامل مع هذه المتغيرات العالمية الجديدة فلقد كانت العراق بمثابة ساحة رئيسية للتغير في القواعد الدولية المسلم بها والميثاق الدولي للأمم المتحدة فلقد ضربت الولايات المتحدة الأمريكية ومعها حلفاؤها عرض الحائط بكل ما هو مسلم به دولياً وخرجت على الشرعية الدولية، وأعلنت أنها تدخلت للأوضاع الإنسانية وللحفاظ على السلم والأمن الدوليين متكزة على حقها في الدفاع الشرعي وكثر الحديث عن حقوق الإنسان وعن الدول التي لا تلتزم بتطبيق أحكام ومعايير حقوق الإنسان ووجوب إنزال العقاب بها وتغير النظم الحاكمة فيها، وترى الإدارة الأمريكية وكثير من رجال الفقه القانوني الأمريكي أن ميثاق الأمم المتحدة لم يعد يتماشى مع متغيرات العصر ومواجهة التحديات المعاصرة كالإرهاب وحيازة أسلحة نووية والأنظمة الديكتاتورية وكلها تحيات تزعزع الأمن ومن ثم نحن في حاجة إلى التغير في نصوص كثيرة من قواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة حتى يواكب تغيرات هذه الألفية الثالثة[2].

---

(١) أنظر: د. جعفر عبد السلام " المنظمات الدولية الكتاب الأول " مرجع سبق الاشارة اليه ص٢٥٩

(2) Arend , Anthony clark : International law and rogue states : the failure of the charter framework , new England law review, vol : 36 :4 PP235, 753.

وإذا ما اقتربنا أكثر إلى ما حدث في العراق نلاحظ أنه كان هناك انهيار كامل لمؤسسات الدولة فقد أصدر المدير الإداري لسلطة التحالف بالعراق في يوم ٢٣ مايو ٢٠٠٣م بحل وتفكيك الجيش العراقي معلناً انتهاء مسيرة عسكرية عتيدة للمؤسسة العسكرية العراقية التي تأسست عام ١٩٢١م كما تضمن الحل وزارة الدفاع العراقية وكلية الهندسة العسكرية التابعة لها ووزارة الإعلام وجميع الأجهزة الأمنية والاستخبارات العراقية والحزب الحاكم وألغي نظام التجنيد المتبع في العراق وهكذا انتهكت سيادة الوطن انتهاكاً كاملاً.

لترسي هذه الظاهرة سابقة سياسية في مجال العلاقات الدولية معلنة انتهاك مبدأ السيادة الذي يقضي بعدم تدخل أي دولة في شئون دولة أخرى وعدم التدخل العسكري تجاه أي دولة تهدد الأمن والسلم الدوليين إلا بتفويض من مجلس الأمن.

المطلب الثاني
تمزيق الهوية الوطنية

يقصد بالهوية الوطنية[١]:

هي "وحدة من العناصر المادية والنفسية المتكاملة التى تجعل الشخص يتمايز مما سواه ويشعر بوحدته الذاتية"[٢].

إذاً الهوية الوطنية هي كيان يجمع بين انتماءات متكاملة وهوية المجتمع تمنح أفراده مشاعر الأمن والاستقرار وفي الوقت الذي يكون فيه المجتمع متعدداً بانتماءات وفئات وجماعات عرقية أو دينية أو سياسية أو

(١) تعددت التعريفات حول معنى الهوية وقال البعض بأنها مفهوم لا يقبل التعريف لأن كل تعريف هو هوية بحد ذاته وقال البعض ان كلمة هوية نفسها مصطلح فلسفي يدل على ما به يكون الشئ نفسه.

(٢) المفكر الفرنسي " أليكس ميكشبلي " الهوية " ترجمة " على وطنة " دمشق دار الوسيم للخدمات الطباعية ١٩٩٣ ، ص١٥ ، ص١٢٩.

اجتماعية توجب على السياسيين العمل على دمج هذه الانتماءات للوصول إلى هوية مشتركة.

ولنا أن نقول أن الهوية الوطنية هي عبارة عن الرباط الذي يمسك الوحدة الوطنية كالعقد المرتبط بعضه ببعض أو يشد بعضه بعض حتى يظهر بصورة واحدة فإذا ما تفكك منه عقد انفرط العقد كله حتى يذوب وينتهي.

فالاحتلال الأجنبي فإن أكثر ما يشغله هو العمل بكافة السبل على تمزيق الهوية الوطنية حتى تنهار التوازنات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية العميقة التي يستند إليها المجتمع ومن ثم يصبح عرضة لأنواع شتى من التأثير الخارجي بما في ذلك المساس بالوحدة الوطنية السياسية والاقتصادية الضابطة للتوازنات التي يستند إليها المجتمع.

وعن التداعيات الخطيرة المترتبة على تمزيق الوحدة الوطنية:

١- انبعاث المذاهب الفكرية.

٢- انبعاث المكبوت الديني والعرقي والطائفية.

٣- ظهور النزاعات اللاأخلاقية والاحتماء بالأساطير والموروثات العرقية التي تساعد على تعطيل دور العقل النقدي كضرورة للتأمل والتقدم.

ويترتب على كل ما تقدم من تداعيات أمراً خطيراً في المجال السياسي وهو غياب الدولة الحديثة وينفرط عقد الدولة وتضيع الهوية الوطنية وتظهر الطائفية(١)، والقبلية(٢)، ويكون الولاء لكل منها وليس للدولة وتلك هي الحالة التي يجمع المفكرون على أنها حالة مدمرة للمجتمع ووحدته ومن ثم يستطيع

---

(١) الطائفية: تعنى تعصبية تجعل الفرد يقدم ولائه الكلى أو الجزئي للقيم والتصورات الطائفية.

(٢) القبلية: هي نزعة تعصبية تتمثل في منظومة من القيم والمعايير التى تعبر عن ولاء الفرد لقبيلته في عصر الدولة الحديثة. أنظر: أحمد شكري الصياعي "مستقبل المجتمع المدني في الوطن لعربي" مرجع سبق الاشارة اليه ، ص٣٧ ، أنظر : رابطة الاجتماعية - الكويت : المجتمع المدني - مجموعة محاضرات الموسم الثقافي ٢- ١٦ مارس ١٩٩٧م ، ص٢٦ ، ص٢٩ ، ص١١٠ ، ص١٢٤ .

الاحتلال أن يسد هذا الفراغ عن طريق فرض ثقافته لدى الشرائح الكبيرة في المجتمع ويعاد صياغة عقول أبناء الوطن وفق الأيديولوجية التي يرغب فيها المحتل وهي بلا شك ثقافة تخدم مصالحه قبل مصالح أبناء الوطن المحتل.

خلاصة ما تقدم:

إن التداعيات التي ترتبت على هذه الظاهرة "التدخل الدولي الأجنبي بدون تفويض من مجلس الأمن" على الدولة المعاصرة هو تفتيت الأنظمة السياسية إلى انتماءات قبلية وطائفية وتمزيق وحدتها الوطنية ومن ثم تضعف سلطة الدولة وتزداد ضعفاً ومن ثم تتسرب سيادتها إلى كيانات هي أكبر منها كالقوى الكبرى في المجتمع الدولي والمؤسسات فوق القومية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة الدولية والشركات المتعددة الجنسية.

وفي تقديري:

إنه لكي تبدد هذه الانتماءات القبلية والطائفية مهما تعرضت الوحدة الوطنية من مخاطر، أن تعمل الحكومات على نشر قيم الديمقراطية الحقيقية فالديمقراطية الحقيقية تشكل ملمح الوحدة الوطنية ومنطلق العيش الحضاري المتكامل بين مختلف الكيانات الاجتماعية.



الفصل الثاني

المتغيرات العالمية الجديدة ذات الصبغة الاقتصادية والدولة المعاصرة في ظلها

تقديم وتقسيم:

شهدت البيئة الاقتصادية العالمية، عقب سقوط التجربة الاشتراكية مع تفكك الاتحاد السوفيتي السابق وانتصار الرأسمالية التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية وتتبعها دول غرب أوروبا تغيرات اقتصادية عالمية جديدة أهمها تصاعد نفوذ الأيديولوجية الليبرالية الاقتصادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا ومحاولة توجيه العالم نحو تبنى الأيديولوجية الاقتصادية الأمريكية بكافة السبل والوسائل القانونية وغير القانونية، هذا هو موضوع المبحث الأول.

ونظراً لأن الأوضاع الاقتصادية تختلف من دولة إلى أخرى فإن هذه الأيديولوجية بوسائلها القانونية كان لها أثار إيجابية وسلبية على الدول النامية، هذا هو موضوع المبحث الثاني.

تقسيم:

وفي إطار مبحثين سنتناول بالدراسة والتحليل المتغير والثابت في النظام الاقتصادي العالمي وتداعياته الإيجابية والسلبية على الدول النامية المعاصرة:

المبحث الأول: الرأسمالية المعاصرة.

المبحث الثاني: الدولة المعاصرة في ظل الرأسمالية الجديدة.

المبحث الأول
الرأسمالية المعاصرة

تقسيم:

يقصد بالرأسمالية المعاصرة : تلك المجموعة من النظريات الاقتصادية التى ترى أن اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي خير السبل لتحقيق المجتمع الحر وزيادة رفاهية، شعوب العالم المنفتحة اقتصادياتها على السوق العالمية هذا يعد من أهم المتغيرات، العالمية الجديدة في مجال البيئة الاقتصادية.

وفي إطار مطلبين سنتناول بالدراسة والتحليل الإطار النظري للرأسمالية المعاصرة:

المطلب الأول: الإطار النظري للرأسمالية المعاصرة.

المطلب الثاني: آليات تنفيذ الرأسمالية المعاصرة.

المطلب الأول
الإطار النظري للرأسمالية المعاصرة

ترتكز الرأسمالية المعاصرة على أهمية الانفتاح الاقتصادي وتحرير أسواق المال والسلع من القيود والتوجيه الحكومي، وترى إن التجارة الحرة هي خير سبيل ووسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي.

وفي إطار فرعين سنتناول بالدراسة والتحليل الإطار النظري للرأسمالية المعاصرة:

الفرع الأول: أهم ملامح الرأسمالية المعاصرة.

الفرع الثاني : التجارة الحرة وسيلة النمو الاقتصادي.

الفرع الأول

ملامح الرأسمالية المعاصرة[1]

سوف نعرض لأهم ملامح الرأسمالية المعاصرة اجمالا:

تظهر الرأسمالية المعاصرة جلية من خلال الملامح التالية:

١- الانفتاح الاقتصادي وتحرير أسواق المال والسلع من القيود والتوجيه الحكومي .

٢- تقليص دور الدولة وتخليها عن توجيه الاقتصاد الوطني وعلى خصخصة مشاريع القطاع العام.

٣- سحب البساط من تحت أقدام النقابات العمالية وعلى الحد من حق العمال بالاضطراب عن العمل.

٤- التزام الحكومات بتقديم كل ما هو مطلوب لكي يحقق رأس المال أعلى ربح ممكن .

٥- التزام دول العالم بتطبيق برنامج واحد يتفق مع أيديولوجية الفكر الرأسمالي المعاصر.

٦- لزاماً على الدولة أن تراعي متطلبات جذب الاستثمار الأجنبي وذلك من خلال تقديم الهياكل التحتية المغرية وتقديم تنازلات وإعفاءات ضريبية متزايدة ومنح المساعدات المالية لأصحاب الثروة على أمل إغرائهم بالاستثمار في اقتصاد الدولة المعنية[2] .

---

(١) الرأسمالية المعاصرة : هي تطور من الرأسمالية التى تأسست على النظرية الكينزية وهي الآن تسند على النظرية النقودية كبديل عن النموذج الكينزي . هذا وقد تكفل صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ومنظمة التجارة العالمي بالدعوة الى مبادئ الرأسمالية المعاصرة . (الليبرالية الجديدة).

(٢) أنظر في ذلك : " هورست أفهيلد " ترجمة : د . عدنان عباس على " اقتصاد يغدق فقرا " العدد ٣٣٥ يناير ٢٠٠٧م ، عالم المعرفة سلسلة كتب ثقافية شهرية يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب – الكويت ، ص٧ ، ص٨ .

الفرع الثاني

التجارة الحرة وسيلة النمو الاقتصادي(١)

تقسيم:

إن النظرية الليبرالية المحدثة: تؤكد مبدأ حرية التجارة الخارجية وترى أن هدفها يكمن في تحقيق الرفاهية للجميع لكل دول العالم متقدم ونامي.

هذا وفي الألفية الثالثة: تسعى الإدارة الأمريكية وأتباعها من الدول الأوروبية إلى إلزام الدول بمبادئ الليبرالية المحدثة عن طريق التجارة الحرة- فعن خطاب الرئيس الأمريكي "بوش" في التاسع من مايو ٢٠٠٣م أمام جامعة كارولينا الجنوبية في كولومبيا "أن الأسواق التنافسية والتجارة الحرة قد ساعدت في معظم أنحاء العالم على مكافحة آفة الفقر ومنحت الشعوب فرصة لتذوق طعم الحرية".

وفي إطار محورين سنتناول بالبحث والتحليل الإطار النظري للتجارة الحرة:

(أ) تطور التجارة الحرة.

(ب) التجارة الحرة من المنظور الأمريكي المعاصر.

(أ) مراحل تطور التجارة الحرة:

مرت التجارة الحرة بمرحلتين: مرحلة تقليدية ومرحلة معاصرة.

---

(١) تعنى التجارة الحرة: هي في الواقع اتفاقيات أو معاهدات تأسيسه تلزم كل دولة بمجموعة من قواعد العمل في مجال التجارة الدولية والاستثمار والملكية الفكرية وتمتد هذه القواعد لتشمل السياسات الداخلية المؤثرة في التجارة العالمية مثل إجراءات دعم السلع والخدمات التى تدخل في مجال التجارة أو القيود والرقابة على الجودة التي قد تفرض على هذه السلع (اتفاقيات الجات).

أولاً: المرحلة التقليدية:

تبدأ المرحلة التقليدية من بداية القرن السادس عشر إلى القرن الثامن عشر ويطلق على هذه الفترة عصر الرأسمالية التجارية كما يطلق مصطلح المركنتاليون Mercantilism على جميع الكتاب الذين ساهموا في وضع السياسة الاقتصادية التي سادت عصر الرأسمالية التجارية الغربية في أوروبا الغربية[1] ويجب أن نظن أن جميع الاقتصاديين الذين عاشوا في عصر الرأسمالية التجارية كانوا من المركنتالين، لأن هناك عدد من الاقتصاديين المشهورين الذين عاشوا في هذا العصر ولكنهم لم ينتموا فكرياً إلى هذه المجموعة مثل آدم سميث.

وقد وضع المركنتاليون مجموعة من المبادئ الاقتصادية من أهم مبادئهم التي تخدم بحثنا هذا "ضرورة الاهتمام بالتجارة الخارجية لأن الفائض الذي يتكون منها يزيد من ثراء الدولة ويعوضها عن افتقارها إلى مناجم المعادن النفيسة".

هذا ويعد من أبرز المركنتاليين في هذه الحقبة مسلدين Misselden منّ Mun فقد وضع عدة كتب أهمها كتابه عن التجارة الحرة (١٦٢٠)[2]، وفي تطور لاحق وضع ديفيد ريكاردو (١٧٧٢ - ١٨٢٣) نظريته عن التجارة الخارجية ووضع مجموعة من المبادئ الاقتصادية منها[3]:

١ - أن العمل هو أساس القيمة الوحيد، وأن وحدات العمل متساوية في نوعيتها وإنتاجيتها في بلد أو آخر.

٢ - أن وحدات العمل قابلة للانتقال في الدولة الواحدة من مكان إلى أخر بدون عوائق أو إتلاف، وأنه لا يمكن انتقالها بين الدول.

---

(١) أنظر: د. عبد الرحمن يسري "تطور الفكر الاقتصادي" الطبعة الرابعة ١٩٩٦ الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع- اسكندرية، ص١٤٥

(٢) أنظر: د. عبد الرحمن يسري، المرجع سبق الإشارة إليه ، ص١٤٨

(٣) أنظر: د. حيدر غيبة "ماذا بعد اخفاق الرأسمالية والشيوعية" نحو أيديولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي إسلامية عالمية مرجع سبق الإشارة إليه ، ص٧٣ .

٣- إن المنتجات متجانسة الوحدات، وبالتالي يمكن استبدالها ومقارنتها ببعضها دوماً.

٤- إن الدول على درجة واحدة من الموارد الطبيعية ومرحلة النمو الاقتصادي.

ثانياً: المرحلة المعاصرة للتجارة الحرة:

وتبدأ هذه المرحلة بفاعلية منذ عام ١٩٤٧م بمؤسسة "الجات" وقد نشأت هذه المؤسسة كثمرة المفاوضات بين ٢٣ دولة معظمها صناعية خلال عام ١٩٤٧ استجابة لحث الولايات المتحدة الأمريكية وكان هدفها الأساسي رفع الحواجز الجمركية التي تحول دون انسياب التجارة الدولية.

هذا وقد عقدت عدة اتفاقيات في الفترة من ١٩٤٧ وحتى ١٩٩٤ ومولد منظمة التجارة الدولية في هذه المرحلة تتمثل في الآتي:

١- رفع الحواجز الجمركية التي تحول دون انسياب التجارة الدولية.

٢- تحويل القيود الكمية التي تراكمت منذ فترة طويلة إلى رسوم جمركية وعلى هذه الدول إن تضع حداً أعلى للرسوم الجمركية المفروضة على جميع السلع.

٣- وقد تضمنت اتفاقية كينيدي ٦٤-١٩٦٧ وجولة طوكيو من ٧٣-١٩٧٩ تضمنت كنيدي أحكاماً ضد الإغراق وطوكيو قواعد للحد من التلاعب في المعايير الفنية ورخص الاستيراد وما شابه ذلك من الإجراءات(١).

٤- لم يحظ موضوع تحرير التجارة الدولية بحماسة الدول الصناعية الأخرى إلا عندما استعادت قدرتها الصناعية في نهاية عقد الخمسينات(٢).

---

(1) The Economist, December 4 the 1993, P.2.

(2) Jock A. Finlayson and Mark W. zacher, the GTT the Regulation of trade Barriers Regime Dynamics and Functions, in the Politics of International Organizations, Patterrs and Insight, Paul F. Dieht, P.266

٥- لم يكن نظام الجات حينها نشأ معنياً بمصالح البلدان النامية، إلا منذ عام ١٩٦٥ بموافقة الولايات المتحدة الأمريكية لتسد الباب على الدول الأوروبية فقد أبدت موافقتها على مجموعة من الإصلاحات تضمنت التزام الدول أعضاء الجات بعدم وضع عراقيل في وجه الصادرات البلدان النامية وتقديم الأفضليات لها بالسماح بإقامة ترتيبات سلعية[١].

(ب) التجارة الحرة من المنظور الأمريكي[٢]:

تنظر الإدارة الأمريكية إلى التجارة الحرة على أنها هي التي ستحقق الرفاهية لشعوب العالم وتقضى على آفة الفقر التي تعاني منها الدول النامية كما أنها ستحقق الأمن والسلام في المناطق المضطربة في العالم وهذا واضح تماماً من المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع الشرق الأوسط بين الاقتصاد والسياسة.

وسوف نتناول أهم ملامح المبادرة الأمريكية لتحرير التجارة مع منطقة الشرق الأوسط كتطبيق عملي على الرأسمالية المعاصرة وتتجسد ملامح التجارة الحرة من المنظور الأمريكي فيما يلي:

أولاً: من الناحية الاقتصادية:

١- تهدف المبادرة إلى إقامة منطقة للتجارة الحرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط خلال فترة عشر سنوات وأن ذلك يتم من خلال قيام الولايات المتحدة بإبرام اتفاقيات ثنائية لتحرير التجارة مع دول المنطقة دولة تلو الأخرى[٣] حتى يتم في النهاية وضع هذه الاتفاقيات

---

(1)Tom Keating, Canda and world Order, M & S. 1993, PP, 121, 122 .
الوضع الحركي والوظائف في المنظمات الدولية السياسية، باتريس وانسيت بول دار ص٢٦٦.

(٢) السمة المميزة للتجارة الحرة ، والتي تقودها الولايات المتحدة الامريكية أنها ربطت الاقتصاد بالسياسة فكلا الفرعين بخدمة بعضه البعض .

(٣) مما هو جدير بالاشارة اليه : أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها اتفاق تجارة حرة مع كل من الأردن واسرائيل وهناك مفاوضات أوشكت على الانتهاء للتوقيع على اتفاق مماثل مع المملكة المغربية .

المنفردة في صورة أتفاق إقليمي شامل لتحرير التجارة بين الولايات المتحدة من جهة وبين دول الشرق الأوسط من جهة أخرى.

٢- كما أن هذه المبادرة تسعى إلى العمل مع حكومات وشعوب بلدان الشرق الأوسط لزيادة الفرص الاقتصادية والسياسية والتعليمية للجميع وتسعى إلى خلق مشاريع لزيادة تمكين النساء وزيادة دورهن في الحياة الاقتصادية والسياسية وزيادة الفرص المتاحة أمام الشباب للتعلم والعمل والتدريب[١].

ثانياً : من الناحية السياسية:

إن دخول الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط في اتفاقيات للتجارة الحرة لم يأتي من فراغ وإنما كان بشروط نعدها شروط سياسية تتمثل فيما يلي:

١- القيام بإدخال بعض الإصلاحات الاقتصادية الجوهرية في بلدان الشرق الأوسط[٢] حيث يرى العديد من الجهات الأمريكية أن المشاكل التي تعاني منها دول المنطقة تتمثل في ضعف كفاءة الاستثمار وانخفاض إنتاجية العمل وانعدام الكفاءة في سوق العمل وتفاقم البطالة ومن أهم هذه الإصلاحات تحسين مناخ الاستثمار وحماية حقوق الملكية الفكرية وتشجيع نمو المشاريع الخاصة وتطوير النظام القضائي.

٢- القيام ببعض الإصلاحات السياسية وخاصة ما يتعلق بزيادة مساحة الديمقراطية وحرية التعبير عن الرأي وتوسيع دور المجتمع المدني ومحاربة الفساد والإرهاب وحماية حقوق الإنسان.

---

(١) أنظر :

U.S Department of state , The U.S middle East Partnership initiative : Promoting Economic Growth , Fact sheet , Bureau of near easten affairs , June , 18 . 2003

(٢) راجع نص خطاب مساعد وزير الخارجية الأمريكي للشئون الاقتصادية والتجارية أمام القمة المصرفية العربية الدولية في مونتريال بكندا، مكتب برامج الإعلام الخارجي ٢٥ يونيو ٢٠٠٣، ص٢.

٣- تطوير التعليم في البلدان العربية وزيادة فرص البنات في التعليم واستخدام الأدوات والوسائل الحديثة مثل الانترنت وتعلم اللغة الانجليزية وتدريب المعلمين.

٤- إن تقوم الدول العربية بإنهاء المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل كما تعتبر المقاطعة مخالفة لقواعد منظمة التجارة العالمية.

هذا هو مجمل التجارة الحرة من المنظور الأمريكي التي ترغب تطبيقه عاى دول العالم وبالأخص الدول النامية فهي أهداف اقتصادية سياسية تصب في النهاية في المقام الأول لصالح القوى الكبرى المهيمنة عالمياً على النظام العالمي وتحسين بسيط في الأوضاع الاقتصادية للدول الأخرى[1] فهناك كتب ومقالات كثيرة كتبت في ذلك الاتفاقية وتداعياتها.

المطلب الثاني
آليات تنفيذ الرأسمالية المعاصرة

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية من كافة وسائل القوة التي تمكنها من تنفيذ ما تريد تحقيقه أو عدم تحقيقه لكنها في هذا المجال تستخدم القوة السياسية الناعمة وذلك من خلال محورين الأول : الإغراءات المادية والثاني: ضغوط القوة العسكرية.

وفي إطار فرعين سنتحدث عن آليات تنفيذ الرأسمالية المعاصرة:

الفرع الأول: المساعدات المالية والرأسمالية المعاصرة.

الفرع الثاني: أساليب الضغط القسري.

(١) ولمزيد من الإيضاح وحول اتفاقية التجارة الحرة راجع على سبيل الخصوص مغاوري شلبي على "التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر من سبتمبر" تقرير أمني في العالم الجزء الثاني- مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد الخامس القاهرة ٢٠٠٣، ص١١١١ ، ص١١١٥.

الفرع الأول
المساعدات المالية والرأسمالية المعاصرة

يعتبر الاقتصاد الأمريكي قوة عالمية فهو أعلى اقتصاد في العالم ، ومن خلاله تقدم المساعدات المالية للدول التي تدخل معها في شراكة أو التي تتبع سياستها.

هذا...

ولما كانت الولايات المتحدة الأمريكية، ترغب في فرض الرأسمالية الحديثة على كافة دول العالم ولذلك نجدها تقدم مساعدات مالية تصل إلى المليار دولار سنوياً وهذا ما فعلته الولايات المتحدة بالفعل في بتخصيص ٢٩ مليون دولار في عام ٢٠٠٣ لفرض الالتزام بأيديولوجيتها الاقتصادية المعاصرة(١).

ومما هو جدير بالإشارة إليه أن هذه المساعدات سيتم تخصيصها لتحقيق أهداف تخدم الرأسمالية المعاصرة، على سبيل المثال:

١ - إقامة برامج جديدة في المجال محل الاهتمام بالمبادرة على ان تركز هذه المشاريع بشكل محدد على تمكين النساء وتحسين حياة البنات والنساء وبرامج التدريب للمعلمين ...الخ.

٢ - كما تقدم مساعدات فنية ومالية لمساعدة الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها تجاه المنظمة وتقديم المساعدات الفنية بشأن معايير منظمة التجارة الدولية للبلدان النامية التي تطمح في الانضمام إلى عضويتها.

٣ - مساعدة الحكومات على إصلاح القطاع المالي ولزيادة الشفافية ومحاربة الفساد وذلك من خلال الشراكة المالية للمناطق الراغبة في الانضمام وعلى

---

(١) جاء ذلك في خطاب الممثل التجاري الأمريكي " روبرت ذويلك " أمام اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن أنظر في ذلك : "واشنطن ستخصص مليار دولار سنوياً للمنطقة التجارة الحرة في الشرق الأوسط" موقع عرب أون لاين Http: / WWW. Alarabonline. Org.

سبيل المثال "الشراكة المالية للشرق الأوسط"[1]، ويوجد وسائل أخرى ركزنا على أهمها.

الفرع الثاني
أساليب الضغط القسري

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية من وسائل الضغط المتعددة ما تستطيع أن تجبر دول العالم على الالتزام بسياستها الاقتصادية والسياسية المعاصرة.

ونذكر هنا أهمها في المجال الاقتصادي، تتمثل في صندوق النقد الدولي، البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

قامت الولايات المتحدة وحلفاؤها من الدول الصناعية المتقدمة منذ انتهاء الحرب الباردة بجهود حثيثة على تهميش دور المؤسسات الاقتصادية التقليدية التابعة للأمم المتحدة وبعدها عن الاهتمام بالقضايا الاقتصادية الدولية الهامة مبررة ذلك بعدم أهليها للنظر في مثل هذه الأمور نظراً لطابعها السياسي ويقتصر دورها على تشجيع التعاون من خلال وكالاتها المتخصصة في حدود الوظائف التنموية بدون (تَسْيِيسَها)[2].

هذا وأصبغت على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وظيفة القيام في إعادة تشكيل اقتصاديات بلدان العالم وبالأخص العالم الثالث وفق فلسفتها الاقتصادية القائمة على اقتصاد السوق، مستغلة في ذلك أزمة المديونية التي تعاني منها هذه البلدان والتي وصلت إلى ١٤٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٠م[3].

---

(١) وزارة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق الإشارة إليه، ص٦ .

(٢) أنظر : د . مصطفى حسين " منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة "احتمالات التغير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي ، د . حسن نافعة (المحرر) "الأمم المتحدة والتطورات الراهنة في النظام الدولي" مركز البحوث والدراسات السياسية كلية الاقتصاد، جامعة الاهرة ١٩٩٤ ، ص٢٢٤ ، ص٢٢٨.

(٣) أنظر: د . رمزي ذكي " فكر الأزمة " مكتبة مدبولي ، القاهرة ١٩٨٧ ، ص١٥٤ ، ص١٥٥.

كما جاء إنشاء منظمة التجارة العالمية في عـام ١٩٩٥ ليـشير بوضـوح الى تقسيم ثلاثي جديد للسلطة يستند إلى التعاون الوثيق فـيما بـين الأركـان الثلاثـة للنظام الاقتصادي الدولي المعاصر في الإشراف على السياسات الاقتصادية.

للبلدان النامية[١]، وقد قام الصندوق في إطار هـذه الـسياسات بمـساعدة البلدان النامية على إعادة جدولة ديونها وتقديم قروض لها مـع إلزامهـا في نفـس الوقت بعدد من السياسات الاقتصادية فيما عرف بالمشروطية، وقد استغلت هذه السياسات الاقتصادية في بعض الأحيان مـن قبـل الولايـات المتحـدة للإطاحـة ببعض الأنظمة السياسية.

ومما هو جدير بالإشارة إليه:

أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية المتقدمة هي التي تـسيطر على المؤسسات الثلاث كلاً حسب قدراته الاقتصادية...الخ[٢].

ختاما لما تقدم:

كان هذا باختصار أحد عناصر التحول في النظام الاقتـصادي أمـا الثابـت فهو طبعة الرأسمالية الهادفة إلى التوسـع مـن أجـل المزيـد مـن الـربح والـتراكم الرأسمالي.



(١) ميشيل تشوسودوفيسكي "عولمة الفقر" ترجمة "محمد مستجير مصطفى" كتـاب سـطور العاشر، القاهرة ١٩٩٨، ص٢٨، ص٢٩

(2) Review of the month, Globalization – to what end? , part 1 , monthly Review , Febrwary 1992 , P 5 .

المبحث الثاني
الدولة المعاصرة في ظل الرأسمالية المعاصرة

إن الدولة المعاصرة في ظل الرأسمالية الجديدة معرضة لخطرين كلاهما مرّ:

أولهما: إمّا أن تقبل بما توصي به المؤسسات المالية الدولية من وصفات طبية للإصلاح الاقتصادي، وإلا وجدت نفسها معرضة لإعلان إفلاسها في المجتمع الدولي.

ثانيهما: أو الاستسلام لهذه الضغوط وقبول تعليمات الإصلاح الاقتصادي التي تنصح به المؤسسات فوق القومية، مما يؤدي إلى مواجهة توترات اجتماعية وسياسية حادة لا قبل للدولة بتكاليفها الاجتماعية.

وللإنصاف ليست كل الرأسمالية المعاصرة نتائجها سلبية بل بها من الايجابيات بما يعود بالنفع على الدولة القومية.

وفي إطار مطلبين سنتناول بالبحث والتحليل المنافع والمخاوف على الدولة المعاصرة في ظل الرأسمالية المعاصرة:

المطلب الأول: إيجابيات الرأسمالية والدولة المعاصرة.

المطلب الثاني: سلبيات الرأسمالية الجديدة والدولة المعاصرة.

المطلب الأول
ايجابيات الرأسمالية الجديدة والدولة القومية المعاصرة

النظام التجاري العالمي الجديد هو اتفاقيات وقرارات صادرة عن المؤتمرات الوزارية لمنظمة التجارة العالمية، ويرتكز هذا النظام على تحرير التجارة العالمية من القيود الكمية والرسوم الجمركية، وذلك وفق مبدأين أساسيين: **المبدأ الأول**: الدول الأولى بالرعاية ويعنى أن الامتيازات الممنوحة من قبل دولة لبلد ما يجب أن تمنح أيضاً للبلدان الأخرى ويهدف هذا المبدأ إلى تحقيق المساواة بين جميع الدول، **والمبدأ الثاني**: المعاملة الوطنية ويقضي بأن السلع المستوردة

يجب أن تعامل معاملة السلع المنتجة محلياً وتكمن أهمية هذا المبدأ في المساواة بين السلع بغض النظر عن الدولة المنتجة، بيد أن النظام التجاري الجديد وضع عدة استثناءات على هذين المبدأين هي تعد إيجابيات الرأسمالية الجديدة للدولة القومية في ظلها.

وفي إطار فرعين سنتناول الايجابيات الرأسمالية الجديدة والدولة القومية المعاصرة في ظلها:

الفرع الأول: امتيازات خاصة للدول النامية.

الفرع الثاني: زيادة النفاذ إلى الأسواق.

الفرع الأول
الامتيازات الخاصة للدول النامية(١)

أعطت الاتفاقيات التي تنظم التجارة العالمية الجديدة امتيازات خاصة للدول الأقل نمواً والتي يقل فيها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عن ألف دولار سنوياً فهذه الدول تكاد تكون مستثناه تقريباً من الكثير من متطلبات الجات.

حيث تسمح لها إجراءات الجات بحماية الصناعة الوليدة واستخدام القيود الكمية وغير الكمية لتعرضها لأزمات أو اختلالات هيكلية كبيرة وكذلك نسمح لها الاتفاقيات بدعم الصناعة المحلية . ولعل المبدأ الأساسي الذي تلتزم به هذه الدول هو إتباع مبدأ عدم التميز بين واردات الدول المختلفة.

إن الدول النامية ملتزمة ضمن إطار الأوروجواي بتخفيض التعريفة على وارداتها الصناعية إلا إن هذا التخفيض بدءاً من المستويات العالمية لربط التعريفة

---

(١) أنظر: ما تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية للدول العربية من مساعدات مالية لكل من خطاب الممثل التجاري الأمريكي (روبرت ذويلك) أمام مجتمع المنتدى الاقتصادي ، مرجع سبق الإشارة إليه، وزارة الخارجية الأمريكية "خلق اقتصاديات حرة وحيوية في العالم العربي" ص٦.

التي التزمت بها هذه التخفيضات عبر مدة أطول من تلك المسموح للدول المتقدمة.

الفرع الثاني

زيادة النفاذ إلى الأسواق

لعل أهم النتائج المترتبة على جولة أوروجواي – هي زيادة نفاذ الدول النامية الى أسواق الدول الصناعية وبالذات في منتجاتها الرئيسية الزراعية والصناعية وبالذات من المنسوجات والملابس الجاهزة وغيرها من الصادرات كثيفة الستخدام للعمل.

والمقصود بزيادة النفاذ إلى الأسواق هو زيادة القدرة على التصدير الذي يتحقق بتخفيض التعريفة الجمركية وكذلك بإلغاء الحصص والقيود الكيفية والإدارية (أو ما اصطلح على تسميته بالقيود الرمادية التي لا تمنع ولا تسمح صراحة)

وما هو جدير بالإشارة إليه:

فإن تأثير الاتفاقية يختلف حسب نوع السلعة ونوع الدولة المصدرة أو المستوردة كما ان منظمة التجارة العالمية تستفاد منها الدول جميعاً وباختصار فإن منظمة التجارة العالمية في رأي مؤيديها تعد تطوراً تاريخياً في مجال التجارة الدولية حيث تخلق نظام للتجارة والاستثمار وتستطيع الدول النامية الاستفادة منه.

المطلب الثاني

سلبيات الرأسمالية المعاصرة على الدول القومية

تتضح ملامح سلبيات الرأسمالية المعاصرة على الدولة القومية في النقاط التالية:

أولاً: التأثير سلباً على سيادة الدول النامية:

حيث تلعب منظمة التجارة العالمية دور الوكيل للعولمة الثقافية التي ترسي إلى نشر ثقافة رأسمالية في مجتمعات دول العالم الثالث من خلال المنتج الثقافي

المقروء أو المرئي أو المسموع وهو ما يجعل العولمة الثقافية أحادية الجانب "أمركة" هذه المجتمعات(١).

ثانياً: تقوم منظمة التجارة العالمية بنفس الدور الذي يقوم به صندوق النقد والبنك الدوليين في مجال تبني سياسات تقوم على الإصلاح المالي ،وبقاء لسوق البلدان النامية مفتوحة لدخول السلع والخدمات من البلدان الصناعية ،ولفتح المجال للشركات المتعددة الجنسية لتنشئ حلقة من حلقات إنتاجها فيها وغير ذلك من التدخلات في شئون الدول(٢).

ثالثاً: تعاني الكثير من الدول النامية من ثلاثة مشاكل تزيد من حدتها اتفاقية التجارة الحرة ، مهما كانت هناك من قوانين صارمة وتتمثل في الآتي:

١- الصعوبات التي تواجه الصادرات بسبب سياسات مكافحة الإغراق.

٢- الضغوط التي تمارسها الدول الصناعية على البلدان النامية بهدف زيادة أجور العمال وتحريم تشغيل الأطفال.

٣- إهمال التنظيم التجاري العالمي للضرائب على الاستهلاك التي تؤثر تأثيراً بالغاً في الصادرات النفطية.

رابعاً: الرأسمالية المعاصرة ، خلقت في العديد من الدول مخاطر اقتصادية جمة تضر بالمجتمع لعل أهمها ، بطالة جماهيرية وتفاوت في توزيع الخيرات

---

(١) انظر :
DUNKLEY.GRAHAM ,FREE TRADE adventure The Uruguay round and Globalism Acritque carlton south ,MelbourneUniversity bress 1997:129 .

(٢) انظر: رمزى ذكى " انماط الانتاج والتوزيع والا ستهلاك السائده فى الوطن العربى وانعكاساتها على اوضاع التنميه البشريه ورقه مقدمه الى ندوه التنميه البشريه القاهره ٦-٩ كانون الاول ١٩٩٢م ، ص٨ ، ص١٤ .

ووهـن في الأداء الحكـومي وتراجـع في معـدلات النمـو الاقتـصادي ، وتفكك في البنية الاجتماعية[1].

خامساً: تمكين رأس المال الدولي من السيطرة على الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلدان النامية ويأخذ ذلك صوراً مختلفة فإحدى صـورها أن البلـدان التي تعطي امتيازات لرأس المال الأجنبي تلقى حظاً أوفـر مـن قـروض البنك الدولي ومن صورها أيضاً تغليف نواياه حين تقديم قروضه بشرط تشجيع القطاع الخاص إذ أوكل البنك للمؤسسة المالية الدولية التابعة له تقديم القروض لمشروعات القطاع الخاص المحـلي منـه والأجنبـي ومـع إعطاء أفضلية للمشروعات المشتركة[2].

خلاصة ما تقدم:

وباختصار أن أبرز معالم الاقتصاد العـالمي الجديـد هـو ظهـور الكيانـات الكبرى مثل أوروبا الموحدة (الاتحاد الأوروبي) من جهـة ومـن منطقـة التجـارة الحرة في أمريكا الشمالية (النافتا) من جهة أخرى زيادة على اتفاقية بلدان جنـوب شرق أسيا كـذلك ويحكـم المعطيـات الاقتـصادية العالميـة تقلـص دور الدولـة وأصبح مسار التكتلات الإقليمية سلوكاً سياسياً واقتصادياً وثقافياً تسلكه جميع الدول للحفاظ على بقائها ضمن الخارطة الدولية.

والدول النامية لا يمكنها البقاء بمعزل عن هـذه التطـورات بـل وجـدت نفسها مجبرة على الدخول في فضاءات اقتصادية جديـدة أملتهـا عولمـة الاقتـصاد وشموليته ، لذلك فهي مطالبة بالتعديل الفعـلي لهياكلهـا الاقتـصادية وتكييفهـا لمواجهة التحولات الجارية على منظومة الاقتصاد العالمي وقد فشلت إلى حد كبير في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق

---

(١) أنظر: هورست أفهيلد، ترجمة: د . عدنان عباس علي، " إقتصاد يغدق فقراً " مرجـع سـبق الإشارة إليه، ص٢٧٩.

(٢) شيربل بيبار، " البنك الدولي – دراسة نقدية " سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٤ ، ص١٤٧ .

مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض وجودها في المجتمع الدولي ولذلك أصبحت هذه الدول تبحث منفردة على ترتيبات حمائية لاقتصادياتها عن طريق الدخول إلى منظمات عالمية مثل المنظمة العالمية للتجارة أو الدخول إلى تكتلات اقتصادية وسياسية كبرى.



الفصل الثالث
الظواهر العالمية الجديدة ذات الصبغة العلمية والدولة المعاصرة في ظلها[1]

تقسيم:

إن عالمنا المعاصر تشكله بلا شك قوى ودول ستلعب دور المركز ، الذي تنطلق منه موجات التغير التي ستصب بدول المحيط ، وهي تلك الدول الكبرى المتقدمة التي تحتكر الثورة التكنولوجية المعاصرة وهذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل في المبحث الأول.

إن التقدم التكنولوجي المعاصر وتوابعه في الإنتاج والاتصال فقد زود الأفراد داخلياً بمزيد من القوة في مواجهة الدولة كما ساعدت الدول الغنية التي تحتكر الثورة التكنولوجية على التحكم في الدول الفقيرة وهذا ما سوف نتناوله بالبحث والتحليل في المبحث الثاني.

وفي ضوء ما تقدم سنقسم الدراسة في هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: هيكلة النظام العالمي على أساس تكنولوجي.

المبحث الثاني: الدولة المعاصرة في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة.



---

(١) ما تجدر الإشارة إليه نحن نعالج أثر التكنولوجيا من الناحية السياسية.

المبحث الأول
هيكلة النظام العالمي على أساس تكنولوجي

يشهد عالمنا المعاصر ثورة تكنولوجية هائلة تحتكرها مجموعة من الدول الرأسمالية المتقدمة وتحتفظ بأسرارها دون غيرها، وتحقق من ورائها مكاسب كبيرة تخدم مصالحها القومية والاقتصادية والسياسية والثقافية.

وفي إطار مطلبين سنتناول هيكلة النظام العالمي من المنظور التكنولوجي:

المطلب الأول: أبرز تكنولوجيات القمة واحتكارها عالمياً.

المطلب الثاني: المكاسب المتحققة من الاحتكار.

المطلب الأول
أبرز تكنولوجيا القمة واحتكارها عالمياً

خلال الثمانينات وأوائل التسعينات من القرن المنصرم، انفردت الدول الرأسمالية المتقدمة[1] بالقمة على مرتفع التكنولوجيا العالمية، ومازال تطورها جاري.

ويتمثل جوهرها في صنع آلات ذكية تحاكي الذكاء البشري بل وتفوقه في وظائف جزئية معينة مع إعادة صياغة المعرفة البشرية ككل إنتاجا وتوزيعاً وتوصيلاً واستهلاكاً.

هذا ...

وتتجسد أبرز تكنولوجيا القمة:

أ – تكنولوجيا المعلومات ومعها تكنولوجيا الاتصالات من بعد ونتاج تزاوجهما صناعة المعلومات .

---

(١) على سبيل الحصر : الولايات المتحدة الامريكية ، اليابان ، أوروبا الغربية .

ب – التكنولوجيا الحيوية وخاصة الهندسة الوراثية .

ج – تكنولوجيا الطاقة الجديدة والمتجددة .

د – تكنولوجيا المواد الجديدة، وخاصة المواد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة.

هـ تكنولوجيا الطاقة النووية.

وتميل القوى الاقتصادية المسيطرة تكنولوجياً على تأكيد سيطرتها عبر الزمن بوسائل مستحدثة ويحقق الانفراد بالسيطرة التكنولوجية والاستئثار والاستبعاد النسبي هدف تعظيم العوائد بوسائل عديدة من بينها إعادة توطين الأنشطة الصناعية والتكنولوجية أي إعادة توزيع مواقعها الجغرافية على أساس من إعادة التخصيص وبمعنى آخر يجري على قدم وساق نقل تكنولوجيا بعينها إلى مناطق جغرافية بعينها خارج المركز المثلث (الولايات المتحدة، اليابان، أوروبا الغربية) بهدف تعظيم العوائد على المستوى العام للنشاط الاقتصادي للدول والمنشآت المسيطرة على التكنولوجيا الرفيعة وفق صبغة (احتكار القلة)[1].

المطلب الثاني

المكاسب المتحققة من احتكار التكنولوجيا عالمياً

لا شك أن الثورة التكنولوجية المعاصرة تعد أحد التحولات الكونية الضخمة التي نتج عنها نتائج مؤثرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً على المستوى العالمي والمحلي.

وفي هذا المطلب تظهر أهم ملامح مكاسب الثورة التكنولوجية التي تعود على القلة المحتكرة بل وعلى العالم أجمع.

---

(١) أنظر : د . محمد عبد الشفيع عيسى " النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية " دراسة في الاقتصاد السياسي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٥٤) أبريل ١٩٩٦ ، ص٢١١.

أهم ملامح مكاسب التكنولوجيا العالمية:

أولاً: الترابط الإنساني بين شعوب العالم:

بفضل ثورة التكنولوجيا المعاصرة ، أصبح هناك ترابط إنساني بين كافة الشعوب في العالم فهناك تبادل بين المعلومات والأفكار وبين بني البشر ، ووسائل الاتصال الحديثة التي تسيطر على كافة ميادين المعرفة مما يعطي لها دوراً متزايد الشأن والخطر في تكوين الفكر العالمي والثقافات العالمية .

ثانياً: المعرفة التكنولوجية قوة نفوذ عالمية(١) .

أصبحت المعرفة بكل أبعادها التقنية والعلمية والثقافية عاملاً مهيمناً وقائداً للقطاعات الاقتصادية والثقافية والسنياسية، ولذا نجد بشكل واقعي الولايات المتحدة الأمريكية تواصل استغلالها لتفوقها التقني والعسكري الذي لا يواجه تحدياً في الثورة التكنولوجية العالمية ومن هنا صح القول بأن المعرفة قوة عالمية في المجال السياسي والثقافي والاقتصادي، وأدخلت حديثاً في معايير الزعامة الدولية بجانب القوة العسكرية والقتالية والقوة الاقتصادية.

ثالثاً: الثروة التكنولوجية تخلق بما يسمى: "الغزو الثقافي":

إن الثورة المعرفية تشكل دوراً خطيراً في مجال السياسة للدول المحتكرة لها ذلك إن هذه الثورة التكنولوجية تخلق ما يسمى "الغزو الثقافي الوافد" أو بتعبير آخر تسود ثقافة واحدة في العالم وهي بلا شك ثقافة القوة المهيمنة عالمياً ومن ثم تكون هناك تبعية ثقافية من الدول الفقيرة(٢) .

---

(١) أنظر في ذلك : Alvin Toffler , Future shock 8th ed (new York) Bantam Books 1970 .

وأنظر أيضاً :

Alvin Toffler , The Third wave (New York) Pan Books 1980 PP . 47 , 180 .

(٢) أنظر في ذلك: رضا هلال "الخيار التكنولوجي ومأزق التبعية "حالة مصر" الوحدة، السنة ٥، العدد ٥٥ ، أبريل ١٩٨٩، ص١٤٨ .

رابعاً: إن الثورة المعرفية الجديدة تؤدي إلى تعميق المركزة والتهميش[1]

وتقصد بذلك تعميق مركزة النظام الرأسمالي (المركزي) أي تأكيد تفوقه المطلق والنسبي في التكنولوجيا– المدنية والعسكرية وما يترتب على ذلك مقابل تهميش المواقع المهمشة فعلاً وتتم هذه العملية عبر عدة **خطوط أساسية للحركة من جانب (الثالوث)**[2]، **بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية**:

١- الرأسمالية وتعني فرضِ علاقات الإنتاج والملكية الرأسمالية في البلدان (غير الرأسمالية) – وهذا يتم مع دول أوروبا الشرقية وروسيا (أوراسيا) وكذلك صوب الصين والهند وبعض الدول الحديثة التصنيع وأدقها في معراج الصناعة والتكنولوجيا (كوريا الجنوبية والمكسيك).

٢- تهميش العالم الفقير، أي تعميق وضعيته الطرفية من حول النظام الرأسمالي الدولي بلواحقه المختلفة.

٣- **الاستعمار والاستخراب**: ويعني **الاستعمار**: "أي امتداد التكنولوجيا إلى المناطق غير المسكونة" وهي منطقتان: الفضاء الخارجي والمناطق القطب شمالية وجنوباً وأعالي البحار، أما **الاستدمار**: "فإنه موجه إلى بقية العالم وخاصة هوامش الهامش وبصفة خاصة مناطق الفقر وعدم الاستقرار السياسي المتأصل، وللوطن العربي من هذه المناطق نصيب كبير"[3].



---

(١) للدول الرأسمالية المتقدمة التي تحتكر التكنولوجيا المعاصرة (أمريكا – اليابان – أوروبا الغربية.

(٢) أنظر: د. محمد عبد الشفيع عيسى، مرجع سابق الاشارة اليه، ص٢١٨.

(٣) أنظر في ذلك " إخفاق عمليات نقل التكنولوجيا في الوطن العربي " قضايا إستراتيجية، العدد ٣، سبتمبر ٢٠٠٠، ص١١٦.

المبحث الثاني

الدولة في ظل الثورة التكنولوجية المعاصرة

مما لا شك فيه أن ظهور مجتمع المعلومات أو مجتمع ما بعد الصناعي أحد التحولات الكونية الضخمة التي نتج عنها نتائج مؤثرة اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً[(1)] إذ أن التطبيقات التكنولوجية في عصر ثورة المعلومات والاتصالات تعنى إمكانية زيادة الإنتاج وتحسين مستوى الحياة وتعزيز فرص التجارة الدولية وتذليل عقبات صنع القرار واتخاذه .

ومن ناحية أخرى لم تكن التكنولوجيا كلها ايجابية على الدولة المعاصرة بل كان لها سلبيات أثرت على الدولة القومية.

تقسيم:

وفي إطار مطلبين سنتناول أثر الثورة التكنولوجية على الدول المعاصرة:

المطلب الأول: إيجابيات التكنولوجيا المعاصرة للدولة.

المطلب الثاني: سلبيات التكنولوجيا المعاصرة.

المطلب الأول

إيجابيات الثورة التكنولوجية على الدولة

تظهر إيجابيات الثورة التكنولوجية من الناحية السياسية فيما يلي:

- **أولاً:** أمد التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري القادة السياسيين وبعض وسائل الاستهواء والإغراء والضغط النفسي الذي

---

(١) هذا .... وقد نبه " بريجينسكي " مستشار الامن القومي الامريكي السابق الى دور العلم والتكنولوجيا في تقدم الأمم حينها كتب عام ١٩٧٠ " يمكن تعريف المجتمع التكنيترنك ، بأنه ذلك المجتمع الذي تشكل ثقافياص ونفسياً واجتماعياً واقتصادياً من قبل التكنولوجيا والالكترونيات و بخاصة في مجال الحاسبات والاتصالات .

من الصعب مقاومتها[1] فعن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية الحديثة وخصوصاً التليفزيون أصبح في الإمكان التأثير في الرأي العام لصالح الحكام بتضخيم انجازاتهم وتبرير أخطائهم ويرسم صورة مثالية لهم كأبطال لا يخطئون وقادرون على تحقيق المعجزات.

- **ثانياً**: وسع التقدم التكنولوجي وخصوصاً في مجال الالكترونيات والاتصال من نطاق التمكن للرؤساء والقادة مما جعلهم أكثر كفاءة وقدرة في التعامل مع مشكلات أكثر وأكبر تعقيداً وبالتالي عزز من قوتهم سواء من حيث النطاق أو المدى فعن طريق التقدم في مجال العقول الالكترونية وفي وسائل الاتصال أصبح ميسراً للحكام والقادة الحصول على البيانات المطلوبة بسرعة فائقة من جميع الإدارات ومن كل أنحاء البلاد وبالتالي اتخاذ القرارات السريعة والصحيحة في الوقت المناسب بعد المفاضلة بين البدائل المتاحة باستخدام العقول الالكترونية الحديثة كما مكنتهم وسائل الاتصال الحديثة من توصيل قراراتهم وأوامرهم أو نداءاتهم إلى جميع أفراد المجتمع أو المنظمة أينما وجدوا وفي أقل وقت ممكن.
- **ثالثاً**: سيتحقق الازدهار في كافة ميادين الحياة في كل دول العالم بخطى أوسع وأسرع إذا ما استوعبت الدولة أحدث الانجازات في مجالات العلوم والتكنولوجيا وإذا ما قدمت هذه المعلومات بطريقة مرضية لمن يتولون القيادة في الحكومة والمجالات العلمية والاقتصادية[2]، ولا يتحقق ذلك إلا عن طريق التخطيط الوطني الواضح للمعلومات وزيادة الإنفاق على البحث العلمي.

---

(١) أنظر: د. عبد الباسط عبد المعطي، الاعلام وتزييف الوعي، القاهرة دار الثقافة الجديدة، بدون تاريخ، ص١٦، ص١٩

(٢) أنظر: د. أحمد بدر " التنظيم الوطني للمعلومات " الناشر: دار المريخ للنشر، ص١٠١

المطلب الثاني
سلبيات الثورة التكنولوجية على الدولة المعاصرة

تظهر ملامح سلبيات الثورة التكنولوجية على الدولة المعاصرة في النقاط التالية:

أولاً: أثرت على سيادة الدول:

إن التقدم التكنولوجي المعاصر جعل من المستحيل على الدول أن تتحكم بصفة مطلقة على إقليمها فالأقمار الصناعية والمركبات الفضائية تدور حول الأرض وتنتهك مجالات السيادة للدول ومع ذلك لا تستطيع الدول أن تفعل شيئاً اتجاهها كذلك تدخل الموجات الهوائية حدود أي دولة من الدول دون استئذان ودون أن تتمكن أي قوة في الدولة من منعها وفي بعض الأحيان تحمل هجوماً صارخاً على نظام الحكم أو السلطة فيها ولا تقدر السلطة على أن تفعل شيئاً تجاهها[١].

وبذا أصبحت التكنولوجيا المعاصرة أداة ضغط على الحكومات من قبل أعداء الوطن لتأليب الشعوب على حكوماتهم.

ثانياً: ساعدت الدول الغنية على التحكم في الدول الفقيرة:

هذه الثورة التكنولوجية المعاصرة، ساعدت الدول الغنية على التحكم في الدول الفقيرة وذلك من خلال وسائل الإعلام والانترنت فهناك شركات تحتكر صناعة المعلومات وذلك مثل (تايم– وارنر– والت ديزني – Sony – Seagram – news carp Viacom– CBS – GC)[2] وتثبت الإحصاءات في هذا المجال أن الولايات المتحدة واليابان أنهما من أكثر مستخدمي الانترنت على جميع دول العالم

---

(١) أنظر : د . جعفر عبد السلام " سيادة الدولة على الأثير "مجلة مصر المعاصرة، عددة أكتوبر ١٩٧١ أنظر : جريدة الاتحاد الإماراتية في : ٩/ ١٢/ ١٩٩٩

(2) Thomas L. Freidman, the Lexus and the olive tree (New York) Farrar. Straus, GIROUX – 1999, P. 8.

ولا شك أن امتلاك الدول الكبرى لوسائل الإعلام والمعلومات تقود الرأي العام وتوجه نحو ثقافة الاستهلاك والتبعية الثقافية.

ثالثاً: أدت إلى ما يطلق عليه مصطلح التننميط الثقافي:

أدت الثورة التكنولوجية المعاصرة في بعض الدول المتقدمة إلى ضعف الثقافة الوطنية لدى الدول الفقيرة وذلك عن طريق "عولمة ثقافة" أو ما يطلق عليه مصطلح "التنميط الثقافي" سيادة ثقافة واحدة.

هذا وكان من أثر هذا التنميط الثقافي الذي وصل غبر الفضائيات وغيرها من وسائل الاتصال ما يلي:

١- التبعية الثقافية.

٢- التجزئة الثقافية، التي هي انعكاس للتجزئة السياسية.

٣- غياب التفكير العلمي والمنهجية المنطقية.

٤- انحسار الإبداع والاجتهاد.

٥- ضعف الوعي بأهمية العلوم والثقافة في الإعداد للمستقبل.

٦- غياب روح المشاركة والعمل الجماعي والحوار القومي الديمقراطي.



الخاتمة

تحتوى هذه الخاتمة على محورين:

- **أولهما: النتائج التي توصلت إليها.**
- **ثانيها: توصيات نضعها تحت قيادات الحكومات والمفكرين.**

الخاتمة

في ختام هذا البحث العلمي المتواضع والذي تناولناه في أبواب ثلاثة: الباب الأول هو الحكومة العالمية والباب الثاني هو حكومة الدولة المعاصرة والباب الثالث هو بعض الظواهر العالمية الجديدة ذات الطبعة الخاصة وأثرها على كيان الدولة المعاصرة وذلك في إطار منهج تاريخي مقارن- تحليلي في وحدة مترابطة في نسيج واحد تجمعه علاقة الاقتضاء بمعنى أن كل موضوع وكل مرحلة تفضي إلى التي بعدها حتى نصل إلى الغاية أو الهدف من البحث.

هي الإجابة على التساؤلات التالية:

أ- هل يمكن إقامة إمبراطورية عالمية أو اتحاد فدرالي عالمي في عالمنا المعاصر وهل الأوضاع العالمية مهيأة لمثل هذا؟

ب- هل نحن في حاجة إلى تحديث الحكومات الوطنية؟

ج- هل أثرت الظواهر العالمية الجديدة على الكيان للدولة المعاصرة؟

هذا...

وقد توصلنا إلى النتائج والتوصيات التالية:

أولاً:

في إطار بحثنا عن جمع المادة العلمية للحكومة العالمية للإجابة على التساؤل المطروح في مستهل الباب الأول الخاص به وهو هل يمكن إقامة إمبراطورية عالمية أو اتحاد فدرالي عالمي في عالمنا المعاصر وهل الأوضاع العالمية مهيئة لمثل هذا؟ فقد تبين لنا أن النزعة اللامحلية التي يشاهدها عالمنا اليوم والتي ستضفى الطابع العالمي على كل ما هو محلي (العولمة بكل اتجاهاتها) والتي يبشر الغربيون اليوم هي مرحلة من مراحل تطور العالمية التقليدية (فكرة الإنسانية الشاملة) التي نادى بها المفكرون السياسيون الرواقيون إبّان إقامة الإمبراطورية الرومانية والتي أسهمت في تهيئة عقول الناس إلى تقبل أن يعيشوا معاً في مجتمع

عالمي واحد حيث أقنعوا الناس بفكرة العقل الكوني ، كما ساهمت في صياغة وتوجيه القانون الروماني العالمي الذي طبق على أرجاء الإمبراطورية الرومانية وفعلاً قامت الإمبراطورية الرومانية وظلت بضعة قرون تحكم العالم على أثر هذا الفكر الرواقي.

وفي تقديري:

أن ما يشهده عالمنا المعاصر اليوم من ظاهرة العولمة سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو ثقافية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ما هو إلا تحضير لإقامة إمبراطورية أمريكية غربية تسود العالم في الألفية الثالثة على غرار الفكر الرواقي الذي نادى به المفكرون السياسيون الرومانيون قبل قيام الإمبراطورية الرومانية مع الفارق في الأسلوب والمكان والزمان .

وبالنسبة للإجابة على: الشق الثاني من السؤال: هل العالم مهيأ لمثل هذه الحكومة؟

فقد تبين لنا أن العالم مهيأ لذلك فيوجد على الصعيد الدولي آليات التحكم في النظام العالمي المعاصرة وجسدناها في أربع آليات فاعلة وقادرة على تحقيق ذلك وتمثل أحادية القطبية تمتلك كل عناصر القوة (الولايات المتحدة الأمريكية)

والثاني: ثورة الاتصالات الكونية الحديثة والتى جعلت العالم كله قرية صغيرة **والثالث**: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، **والرابع**: منظمة التجارة العالمية.

ولا يفوتنا ونحن نتحدث عن العالمية من المنظور الغربي أن نتحدث عن العالمية من المنظور الإسلامي السياسي كدراسة مقارنة فقد تبين لنا ونحن نتناول هذه الجزئية من الرسالة العلمية في عبارة مختصرة أن "آليات تنفيذ العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية في النظام السياسي الإسلامي قائمة على مبدأ عدم

الإكراه في شريعتنا الغراء، ذلك المبدأ الذي أقرته النصوص القرآنية والأحاديث النبوية والفقه الإسلامي الذي يهدر كل عمل أو قول واقع تحت الإكراه، ويقضي هذا المبدأ "بالحريات الأساسية للأفراد في حدود النظام العام والآداب على ألا يضر ذلك بالآخرين او بالمصلحة العامة للمجتمع" ومن الأصول المؤكدة في الإسلام أن "لهم ما لنا وعليهم ما علينا" ولم يثبت عن المسلمين أنهم استعملوا أي آلية من آليات الضغط أو الإكراه عن طريق استعمال القوة المسلحة إلا إذا اعتدى عليهم، قال الله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾[1].

بعكس العولمة لدى الغرب فهي قائمة على فرض الهيمنة على النظام العالمي، وأن الحضارة الأمريكية هي النموذج الأمثل الذي يجب أن تحتذي به في كافة دول العالم، وتطبيق مبدأ الخيار صفر في العلاقات الدولية" حيث لا شيء قابل للمساومة.

هذا...

وقد انتهينا من هذه الدراسة في هذا الباب بثلاثة توصيات نأمل أن تهيء لها حكومات الدول المعاصرة الوسائل حتى تتمكن الدول الضعيفة من أن تلحق بركب التقدم الحضاري.

الأولى: تتعلق بظاهرة العولمة:

وهذه التوصية تتجسد في " التفاعل الواعي مع العولمة " بمعنى أنه لا يجب التأييد المطلق ولا الرفض المطلق بل يجب التفاعل الواعي مع العولمة في إتجاه تعظيم المنافع التى تبشر بها وأن نأخذ من العولمة ثمراتها وأن نتجنب أشواكها وعلينا أن نجهد أنفسنا وعقولنا بحثاً عن حلول ومقترحات صادقة لتحديات الغد تحت ظلال ظاهرة العولمة.

---

(١) سورة البقرة، الآية: ١٩٠.

الثانية: تتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية التي تتحكم في النظام العالمي والتي تعتبر قوى عظمى في العالم:

ضروري على دول العالم وخاصة النامية أن تدرك حقيقة الأوضاع السياسية والاقتصادية في العالم سواء كانت هذه الحقيقة تروق لها أو كانت لا تعجبه والتعامل مع المتغيرات والحقائق بالحكمة والتروي والحنكة السياسية المرتكزة على الخبرة والأصول العلمية حتى لا تصدم مع الواقع فتسحق والحقيقة التي لا شك فيها تتمثل الآن ولفترة قادمة في وجود قوة واحدة رئيسية مهيمنة على مقدرات السياسة الدولية وإنها صاحبة الكلمة المسموعة في الحركة السياسية والاقتصادية والعسكرية في المعترك الدولي.

الثالثة: تتعلق بالمؤسسات فوق القومية:

ويقصد بها البنك الدولي، صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة الدولية . أن تتبنى الدولة مشروع اقتصادي طموح تسأل عنه الحكومة وتصدق فيه مع مواطني الدولة حتى لا تقع الدولة فريسة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومن ثم تقبل بتوصياته التي ربما تضر بمصالح الدولة، وتعود بالنفع على مصالح القوى المهيمنة على البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

ثانياً:

وفي إطار بحثنا عن المادة العلمية لحكومة الدولة المعاصرة للإجابة على السؤال الذي طرح في الباب الثاني هل نحن في حاجة إلى تحديث الحكومات الوطنية؟

فقد تبين لنا أن الدولة بمفهومها التقليدي والذي ظل سائداً على مر التاريخ السياسي خلال القرنين التاسع عشر والعشرين والذي كان يرتكز على قاعدة السيادة الوطنية مهددة بخطرين **أولهما**: خطر انتزاع السيادة ونقلها إلى كيانات دولية أكبر منها والخطر **الثاني**: تمزيق الوحدة الوطنية ويرجع السبب في ذلك إلى التغيرات العالمية الجديدة التي يشاهدها عالمنا خلال الألفية الثالثة والتي تتمثل في انفجار الثورة التكنولوجية العالمية وأحادية القطبية العالمية وتصاعد

نفوذ ظاهرة العولمة وتزايد قوة ونفوذ الشركات العملاقة المتعدية الجنسية والمؤسسات فوق القومية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية.

هذا...

وقد انتهينا من هذه الدراسة في هذا الباب إلى **توصيتين** نأمل أن تعمل الحكومات بها حتى تحافظ على كيان الدولة:

الأولى:

إعادة النظر في كل مؤسسات الدولة بقدر مقبول من الفهم للأساليب والقدرات العصرية القائمة على العلم والتكنولوجيا كما ينبغي تطوير المهارات البشرية وتنمية كوادر وقدرات تستطيع التعامل مع مخرجات هذه الثورة والتكيف مع نتائجها ومن المؤسسات الهامة التي ينبغي تحديثها واختيار أعضائها بدقة وموضوعية حتى تستطيع التعامل مع معطيات التغيرات العالمية لتحافظ على أمن البلد "الحكومة" فإن في يدها صناعة القرار السياسي الذي يتعلق بمصالح الوطن.

الثانية:

إن تتبنى الدولة مشروع وطني يحظى بقبول سياسي عام وفي نفس الوقت مشروع اقتصادي تتبناه الدولة وتكون مسئولة عنه، هذا وقد تحدثنا عن هذين المشروعين بالتفصيل في الرسالة العلمية.

ثالثاً:

وفي إطار بحثنا عن المادة العلمية للظواهر العالمية الجديدة ذات الطبيعة الخاصة وأثرها على كيان الدولة المعاصرة:

فقد تبين لنا أن هذه الظواهر العالمية التي تعرضنا لها بالبحث والتحليل تخدم في المقام الأول مجموعة من الدول الكبرى وعلى مقدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية وتحاول في الوقت الراهن الولايات المتحدة الأمريكية أن تفرض

أيديولوجيتها على جميع دول العالم وتطويع القانون الدولي لصالحها وتهميش كل المؤسسات التي نشأت عقب الحرب العالمية الثانية باستثناء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وتعمل على إعادة هيكلة النظام الدولي من جديد وفق تصورتها المستقبلية وذلك من خلال طرف واحد.

هذا...

وقد انتهينا من دراستنا لهذه الظواهر بالتوصية التالية:

أنه بات واضحاً مما لا يدع مجالاً للشك أنه لا مجال في عالم اليوم والغد للدولة المنفردة على الصعيد الدولي لذا نوصي بأن على الدولة المنفردة أن تنضم إلى كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق الاندماج والتكتل وخلق مناطق نفوذ من أجل المنافسة وفرض وجودها في المجتمع الدولي وحماية نظمها السياسي والاقتصادية والثقافية من الهيمنة العالمية للدول المتقدمة، حتى لا تقع فريسة للأطماع الخارجية فتنهك سيادتها وتتمزق هويتها.

وفي النهاية: فإننا لا نجد في ختام هذا البحث العلمي المتواضع شيئاً نقوله أفضل من هذه العبارة التي نفضلها دائماً والتي ذكرها العماد الأصفهاني بقوله: "لا يكتب إنسان كتاباً في يومه إلا وقال في غده، لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد هذا لكان يستحسن ولو ترك هذا لكان أفضل وهذا من أعظم العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر".

(ونسأل الله تعالى التوفيق)

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية.

ثانيًا: الدوريات.

ثالثًا: الوثائق الدولية.

رابعًا: الأجنبية.

قائمة المرجع

أولاً: المراجع العربية:

١ - إبراهيم درويش: النظام السياسي، دار النهضة العربية الطبعة الثانية ١٩٦٩م الجزء الأول.

٢- إبراهيم أبو الفار: علم الاجتماع السياسي، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر ١٩٧٩.م

٣- ابن القيم: الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٢هـ.

٤- ابن خلدون: المقدمة، القاهرة، المطبعة الأزهرية، الفصل الخامس والعشرين.

٥- أبو الأعلى المودودي: الحكومة الإسلامية القاهرة، المختار الإسلامي، للطباعة والنشر والتوزيع تعريف، أحمد إدريس، المطبعة الثانية ١٩٨٠م.

٦- ابن حزم: الفصل في الملل و الأهواء و النحل، الجزء الرابع.

٧- ابن تيمية: الحسبة في الإسلام.

٨- أبو جعفر محمد بن جرير: تاريخ الأمم و الملوك "تاريخ الطبري" أحداث عام الرمادة في السنة الثامنة عشر بعد الهجرة، المجلد الثاني، طبعة دار الكتب العلمية، بيروت.

٩- أحمد عباس عبد البديع: أصول علم السياسة، القاهرة، مكتبة عين شمس ١٩٨٥، الطبعة الثانية.

١٠- أحمد محمود صبحي: فلسفة التاريخ، مؤسسة الثقافة الجامعية، إسكندرية، الجزء الأول، نهج التاريخ.

١١- أحمد بدر: التنظيم الوطني للمعلومات، الناشر دار المريخ للنشر.

١٢- أحمد شاكر الصبيحي: مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي سلسلة أطروحات الدكتوراه ٣٧، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠م.

١٣- أحمد مجاهد مصباح: الخلفاء الراشدون، دولة الإسلام الأولى، القاهرة، دار الطباعة المحمدية ١٩٧١م.

١٤- الخضري: تاريخ التشريع " كتاب الأموال لابن عبد القاسم بن سلام.

١٥- السيد صبري: القانون الدستوري، القاهرة، مكتبة عبد الله وهبه ١٩٤٩م.

١٦- د/ السيد عليوة: حكومة الغد، القاهرة ١٩٩٩، مركز القرار للاستشارات

١٧- الشافعي محمد بشير : "قانون حقوق الانسان" طبعة ١٩٩٨م الناشر : مكتبة الجلاء الجديدة ـ المنصورة

١٨- ــــــــــــ: القانون الدولي العام ". مكتبة الجلاء الجديدة.

١٩- الطاهر لبيب: ثقافة بالا مثقفين من الملحمي إلي التراتيجيدي، المستقبل العربي- مركز الدراسات- الوحدة العربية- عدد ٢٨٢.

٢٠- الإمام الغزالي: كتابه "المستصفي" المجلد الأول.

٢١- الراملي (توفى ١٠٠٤هـ): "شرح المناهج للإمام النووي".

٢٢- أليكمس ميكشيلي: "الهوية" ترجمة علي وطفة، دمشق، دار الوسيم للخدمات الطباعة ١٩٩٣م.

٢٣- أنطوني كينج: "الثقافة والعولمة والنظام العالمي"، ترجمة: هالة فؤاد، محمد يحي، مكتبة الأسرة، طبعة ٢٠٠٥م.

٢٤- بول بايروك: "مأزق العالم الثالث"، بيروت- دار الحقيقة، طبعة ١٩٧٣م.

٢٥- بطرس بطرس غالي، محمود خيري عيسى: "المدخل في علم السياسة" القاهرة، مطابع الأهرام التجارية ١٩٦٧م، وأيضًا مكتبة الأنجلو المصرية الطابعة الخامسة ١٩٦٧م.

٢٦- توماس سي باتروسون: "الحضارة الغربية" الفكرة والتاريخ، ترجمة شوقي جلال، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ٢٠٠١م. عنوان الكتاب:inventing western.

٢٧- توفيق عبد الغنى الرصاص: "أسس العلوم السياسية في ضوء الشريعة الإسلامية" القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٨م.

٢٨- ثروت بدوي" النظم السياسية" الطبعة، ١٩٧٠م.

٢٩- جورج قرم: "أحوال النفط والديون والغزو الثاني للدول الفقيرة، نظام النهب العالمي" ترجمة، غازي أبو عقل.

٣٠- جعفر عبد السلام: "المنظمات الدولية"، طبعة ١٩٨٢م، دار الكتاب الجامعي للطبع والنشر.

٣١- حازم عبد المعتال الصعيدي: "الإسلام والخلافة" القاهرة، مكتبة الآداب ١٩٨٤م.

٣٢- حامد سلطان: "القانون الدولي العام في وقت السلم"

٣٣- حامد محمود إسماعيل: "أصول الفقه الإسلامي"، القواعد الأصولية والاجتهادية عند الأصوليين. الجزء الثالث الطبعة الأولى ١٩٨٩م.

٣٤- حسين فوزي النجار: "الإسلام والسياسة"، القاهرة، دار الشعب، ١٩٧٧م.

٣٥- حسين الجبلي: "مركز الأمم المتحدة بالنسبة للدول غير الأعضاء"، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد ٢٢، عام ١٩٦٦م.

٣٦- حسين صبحي عبد اللطيف: "الدولة الإسلامية" سلطتها التشريعية.

٣٧- حيدر غيبة: "ماذا بعد إخفاق الرأس مالية والشيوعية نحو أيد يولوجية جديدة للتوازن الاقتصادي والاجتماعي إسلامية عالمية.

٣٨- خالد محمد خالد: من هنا نبدأ.

٣٩- رمزي زكي: "الليبرالية المستبدة" سينا للنشر، القاهرة ١٩٩٣م.

٤٠- ــــــــــــــ: أنماط الإنتاج والتوزيع والاستهلاك السائد في الوطن العربي، وانعكاساتها على أوضاع التنمية البشرية القاهرة ٩٠٦، كانون الأول ١٩٩٢م.
٤١- ــــــــــــــ: فكر الأزمة، مكتبة مدبولى، القاهرة، ١٩٨٧م.
٤٢- ــــــــــــــ: البحوث في ديون مصر الخارجية، الناشر مكتبة أغسطس ١٩٨٥م.
٤٣- رضا هلال: الدين والسياسة في أمريكا- علمانية أم متدينة، الإمبراطورية الأمريكية، الجزء الأول، القاهرة، مكتبة الشروق، الطبعة الأولى ٢٠٠١م.
٤٤- ــــــــــــــ: حالة مصر للوحدة، السنة الخامسة العدد ٥٥ أبريل ١٩٨٩م.
٤٥- زكي العابدي: "التاريخ السري للبنك الدولي" سينا للنشر، ١٩٩٢م.
٤٦- سليمان الطماوي: "نظم الحكم والإدارة في الإسلام"، القاهرة، دار الفكر العربي.
٤٧- سعاد الشرقاوي: "النظم السياسة في العالم المعاصر"، طبعة ١٩٧٦م.
٤٨- سيد قطب: "العدالة الاجتماعية في الإسلام" القاهرة ، دار الشروق ١٩٧٩م.
٤٩- شيريل بيبار: "البنك الدولى دراسة نقدية" دار سينا للنشر ، القاهرة ١٩٩٤م.
٥٠- صلاح الدين فوزي: "قانون المناقصات والمزايدات ١٩٩٨ م ، طبعة ٢٠٠٠ م ، دار النهضة العربية القاهرة.
٥١- ــــــــــــــ: "المنهجية في إعداد الرسائل والأبحاث القانونية" طبعة ١٩٩١ م، دار النهضة العربية القاهرة .
٥٢- صوفي حسن أبو طالب: "تطبيق الشريعة الإسلامية في البلاد العربية" طبعة ١٩٩٥م.

٥٣- ـــــــــــــــــ: "اشتراكيتنا الديمقراطية" القاهرة ، طبعة ١٩٧١م.
٥٤- طعيمة الجرف: "النظريات والنظم السياسية ومبادئ القانون الدستوري" القاهرة ، مكتبة القاهرة الحديثة .
٥٥- عبد الحكيم حسن العيلي: "الحريات العامة في الفكر والنظام السياسي في الإسلام"، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٨٣م.
٥٦- عبد الحميد متولي: "الإسلام ومبادئ نظم الحكم"، الإسكندرية- دار المعارف، ١٩٨١م.
٥٧- عبد الحميد متولي: "المفصل في القانون الدستوري" طبعة ١٩٥٧م.
٥٨- عبد المنعم المنشاط: "التعليم والتنمية والسياسة، مستقبل التربية العربية، القاهرة، العدد (٢) طبعة ١٩٩٥م.
٥٩- عبد الهادي الجوهري: "دراسات في علم الاجتماع السياسي"، القاهرة، مكتبة النهضة الشروق، ١٩٨٥م.
٦٠- عبد الباسط عبد المعطي: "الإعلام وتزيف الوعي"، القاهرة، الثقافة الجديدة، بدون تاريخ.
٦١- عبد الكريم أحمد: "مبادئ التنظيم السياسي"، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصري، ١٩٧٥م.
٦٢- عبد الرحمن يسري: "تطور الفكر الاقتصادي" الطبعة الرابعة، ١٩٦٦م دار الجامعية للطباعة والنشر، والتوزيع الإسكندرية.
٦٣- عبد الحليم الجندي: "توحيد الأمة العربية" القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٢م.
٦٤- عبد الرحمن عزام: "الرسالة الخالدة"، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية.
٦٥- الشيخ عبد الوهاب خلاف: "السياسة الشرعية"، القاهرة، دار الأنصار، ١٩٧٧م.

٦٦- الشيخ عبد الله المشد: "الرق في نظر الإسلام"، القاهرة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ١٩٦٢م.
٦٧- عبد الخالق عبد الله: "العالم المعاصر والصراعات الدولية، عالم المعرفة الكويت، ١٩٨٩م.
٦٨- عزت عبد الموجود: "أمريكا عام ٢٠٠٠م استراتيجية للتنمية، ترجمة ودراسة- مركز البحوث التربوية- الدوحة.
٦٩- عفاف أحمد عويس: """ثقافة الطفل بين الواقع والطموحات"، القاهرة، الطبعة الثانية ١٩٩٢م.
٧٠- عثمان خليل: "المبادئ الدستورية العامة" طبعة ١٩٤٣م.
٧١- على عبد المعطي محمد: "السياسة أصولها وتطورها في الفكر العربي"، طبعة ١٩٨٣م- دار الفكر المعرفة الجامعية الإسكندرية.
٧٢- علي بن محمد حبيب: "الأحكام السلطانية"، القاهرة، دار الفكر، للطباعة والنشر، ١٩٨٣م.
٧٣- الشيخ على عبد الرازق: "الإسلام وأصول الحكم".
٧٤- عياض بن عاشور: "الضمير والتشريع"، العقلية المدنية والحقوق الحديثة" تونس- د.ن، طبعة ١٩٨٧م.
٧٥- فتحية النبراوي: "تاريخ النظم والحضارة الإسلامية"، القاهرة، دار النهضة العربية،
٧٦- فتحية النبراوى:"تطور الفكر السياسي فى الإسلام" القاهرة،دار المعارف ١٩٨٢م.
٧٧- نصر مهنا:"تطور الفكر السياسي في الإسلام" القاهرة،دار المعارف ١٩٩٣م.
٧٨- فرنيس فوكاياما:"نهاية التاريخ والإنسان الأخير" ترجمة:حسين الشيخ،الناشر،بيروت ـ دار العلوم العربية١٩٩٣م.

٧٩- فؤاد العطار: "النظم السياسية" القانون والدستور، القاهرة - دار النهضة العربية بدون تاريخ.
٨٠- محمد انس قاسم جعفر: "الوسيط في القانون العام" الجزء الأول طبعة ١٩٩٥، دار النهضة العربية للنشر
٨١- ــــــــــ: "مبادئ نظم الحكم في الإسلام" دراسة مقارنة طبعة ٢٠٠١، الناشر دار النهضة العربية.
٨٢- ــــــــــ: "الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام والفكر والتشريع المعاصر" الناشر دار النهضة العربية.
٨٣- ــــــــــ: "السلطات الثلاثة في النظام السياسي الإسلامي"
٨٤- محمد عابدين الجابري: "قضايا في الفكر المعاصر" العولمة: صراع الحضارات. بيروت. مركز الدراسات. الوحدة العربية ١٩٩٧م.
٨٥- محمد عبد الحليم العربي: "نظام الحكم في الإسلام" بيروت - دار الفكر العربي ١٩٦٨م.
٨٦- محمد عمارة: "الدولة الإسلامية بين العلمانية والسلطة الدينية" القاهرة، دارالشروق ١٩٨١م.
٨٧- محمد عبد الله العربي: "نظام الحكم في الإسلام" بيروت، دار الفكر العربي، طبعة ١٩٨١م.
٨٨- محمد ضياء الدين الريس: "النظريات السياسية الإسلامية الظاهرة"، القاهرة، مكتبة دار التراث، ١٩٨٩م.
٨٩- محمد كامل ليلة: "النظم السياسية الإسلامية"، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٦٧م.
٩٠- محمد الصادق عفيفي: "المجتمع الإسلامي وأصول الحكم"، القاهرة، دار الاعتصام، ١٩٨٠م.
٩١- الإمام محمد عبده: "نهج البلاغة"، مجموعة مختارة، الشريف الرضي من كلام سيدنا أمير المؤمنين "علي بن أبي طالب"، دار إحياء التراث-

بيروت- لبنان، المنشورات، المكتبة الإسلامية العبارة المقتطفة من الجزء الثالث.

٩٢- محمود حلمي: "نظام الحكم الإسلامي"، القاهرة، بدون ناشر، ١٩٨١م.

٩٣- محمود عاطف البنا: "النظم السياسية، القاهرة، دار الفكر العربي، طبعة ١٩٨٤م-١٩٨٥م.

٩٤- ماهر عبد الهادي: "السلطة السياسية في نظرية الدولة" طبعة ١٩٨٠م.

٩٥- مغاوري شلبي على: "التداعيات الاقتصادية وعولمة ما بعد الحادي عشر"،٢٠٠١م، الجزء الثاني- مركز الحضارة للدراسات السياسية، العدد الخامس- القاهرة- ٢٠٠٣م.

٩٦- محسن خليل: "النظم السياسية الدستورية اللبنانية" ١٩٧٩م.

٩٧- مصطفى حسين: "منظمة الأمم المتحدة بعد الحرب الباردة"، احتمالات التغيير في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، دكتور حسن نافع محرر، الأمم المتحدة و التطورات الراهنة في النظام الدولي- مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ١٩٩٤م.

٩٨- ماجد فخري: "تكور عكرة المستقبل في العصور القديمة والحديثة، الفكر العربي العدد ١٠ مارس أبريل ١٩٧٩م.

٩٩- نصر محمد عارف: "الحضارة- الثقافة- المدنية" دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم، سلسلة المفاهيم و المصطلحات، القاهرة، المعهد العالي للفكر الإسلامي١٩٩٤م.

١٠٠- ناصيف نصار: "نحو مجتمع جديد"، مقدمات أساسية في نقد المجتمع الطائفي، بيروت، دار النهار، ١٩٧٠م.

١٠١- نبيلة عبد الحليم كامل: "الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، القاهرة، دار الفكر العربي، بدون تاريخ.

١٠٢- ناهد صالح: المنهج في البحوث المستقبلية، عالم الفكر، الكويت، مجلد ١٤ عدد ٤ يناير، مارس ١٩٨٤م.

١٠٣- هورست أفهيلد: "اقتصاد يغدق فقرًا" ترجمة، د. عدنان عباس، عالم المعرفة، العدد (٣٣٥) يناير ٢٠٠٧م، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت.

١٠٤- وهيب إبراهيم سمعان: "الثقافة والتربية في العصور القديمة"، دراسة تاريخية مقارنة، القاهرة، دار المعارف، ١٩٦١م.

١٠٥- وايت إبراهيم، د. وحيد رأفت: "القانون الدستوري، القاهرة، المطبعة العصرية ١٩٣٧م.

١٠٦- وين إي باكير، رونالدأنجلي هارت: "تحدى العصرية للقيم التقليدية"، ترجمة د. عدنان جرجس. مجلة الثقافة العالمية، العدد (١١٠) يناير ٢٠٠٢م.

ثانيًا: الدوريات:

١٠٧- السفير: أحمد حجاج: "العولمة والوحدة الأفريقية"، السياسة الدولية، العدد (١٥٤) أكتوبر ٢٠٠٠م.

١٠٨- أحمد إبراهيم محمود: " العراق الجديد في الإستراتيجية الأمريكية للشرق الأوسط، السياسة الدولية، العدد (١٥٣) يوليو٢٠٠٣م.

١٠٩- جميس روزناو "ديناميكية العولمة نحو صياغة عملية قراءات إستراتيجية، القاهرة- مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ١٩٩٦م.

١١٠- حسن نافعة: "وجهة نظر في تطور الرؤية الأمريكية تجاه العالم العربي"، السياسة الدولية ١٥٣، يوليو ٢٠٠٣م.

١١١- سلمان رشيد: "نقل التكنولوجيا خرافة الماضي ولأزمة الحاضر، شئون عربية، العدد ٨٤، ديسمبر ١٩٩٥م.

١١٢- سلامة أحمد سلامة: "تعديل مناهج التعليم، بيدنا أم بيد عمرو؟ وجهات نظر، العدد (٥٣) يونية ٢٠٠٣م.
١١٣- صلاح الدين عامر: "القانون الدولي في عالم مضطرب"، السياسة الدولية العدد (١٥٣) يوليو ٢٠٠٣م.
١١٤- صلاح نعوش: "الوطن العربي ومنظمة التجارة الدولية"، المستقبل العربي، العدد ٢٨٢ أغسطس ٢٠٠٢م، مركز الدراسات الوحدة العربية.
١١٥- عبد التواب شرف الدين: "التعليم في عصر المعلومات" مجلة اللجنة القطرية للتربية والثقافة والعلوم العدد ١٠٥.
١١٦- عماد جاد: "حلف الأطلنطي، وحرب البلقان" البحث في مفهوم استراتيجي جديد، السياسة الدولية العدد ١٣٧، يوليو ١٩٩٩م.
١١٧- كرستين عبد الله اسكندر: قمة مجموعة الثماني الصناعية الكبرى وما أسند إليها، السياسة الدولية، العدد ١٥٣ يوليو ٢٠٠٣م.
١١٨- لواء.د/ محمود خلف: أجهزة المخابرات الأمريكية والهياكل التنظيمية، السياسة الدولية، العدد (١٠٤) إبريل ١٩٩١م.
١١٩- محمود زايد: "علم المستقبل في وقتنا الحاضر"، الفكر العربي، بيروت، العدد (١٠) مارس، إبريل ١٩٧٩م.
١٢٠- محمد السيد السعيد: "المأزق الاستراتيجي"، الأهرام العربي ٢٢من ديسمبر ٢٠٠٢م.
١٢١- محمد عبد الشفيع عيسى: "النظام الاقتصادي العالمي في مرحلة انتقالية السياسة الدولية، العدد (١٢٤) إبريل ١٩٩٦.
١٢٢- سمير مرقص: الإمبراطورية الأمريكية ثلاثية الثروة والدين، والقوة موقع إسلام أون لاين، شئون سياسية.
١٢٣- روبرت زوليك: "المثل التجاري أما اجتماع المنتدى الاقتصادي العالمي في الأردن- موقع عرب أون لاين.

١٢٤- قضايا إستراتيجية—الغدد الثالث سبتمبر ٢٠٠م "إخفاق عمليات نقل التكنولوجيا.

١٢٥- الرابطة الاجتماعية: الكويت الكويت، المجتمع المدني، مجموعة محاضرات الموسم الثقافي، الكويت مارس ١٩٩٧، (الكويت الرابطة).

١٢٦- نص لخطاب مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشئون الاقتصادية والتجارية أما القمة العربية الدولية في موتنريال بكندا ببرامج الإعلام الخارجي ٢٥ يونيه ٢٠٠٣م.

ثالثا: الوثائق الدولية:

١٢٧- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المعتمد بقرار الجمعية العامة ٢١٧ ألف (د٣٠) المؤرخ في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٨م.

١٢٨- العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، العهد الدولي بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ ألف (د-٢١) المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٦، تاريخ بدء النقاد ٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٦ طبقًا للمادة ٢٧.

١٢٩- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية لعام ١٩٦٦م، المعتمد بقرار الجمعية العامة ٢٢٠٠ (ألف) تاريخ بدء النفاذ ٢٣ يزار/ مارس ١٩٧٦ طبقًا للمادة ٤٩.

رابعًا: الأجنبية:

Ouverages generaux:

130- abott: roman political institution (boston:1901).

131- abott: society and politics in ancient rome (new york:1901).

132- adullhay: y. zalloum, the globalization gospel (new york rex publishing house 1998).

133- Alvin Toffle : future shock & thes.

134- Alvin Toffler: the third wove (new york, pan books, 1981).

135- Andrew .T.: shpiro, we are number one, vintoge (new york, 1991).

136- arend Anthony: international low, the failure of the chart (frame And rogue states work new England law review, vol 63 : 4)

137- bade onimodc: byand the politics of adjustment (London earths afuture for. africe publications ltd 1992).

138- barker: e: principles of social and political theory .

139- buning: history of political theories book .

140- carl beck and: political : elites : a mode of analysis, pitts James maio burgh archive of political elites. In eastern Europe.

141-charles Krauthammer : the unipolar moment for eing affairs 1991.

142- C. Wright mills: the power elite, new york press, 1965.

143- dant:demonarchia, transiatedbyF.Cchurch London 1878.

144- david masei: rebuilding Iraq : will the US effòrt successed Egresearcher on line WWW.CQPRESS.COM.

145- delile burnes: political ideals.

146- D.rodrick: the paradoxes of the successful state European economic review vol 4, 1997.

147- dunkkley. Graham: free trade, adventure the uruguar round and globalism.

148- ebensten: grate political thinkers coxford 1972.

149- G. almond s. werba: the civice culture, boston: little brownand company 1969.

150- gavrial salmon, commucation and education sage puplications, Beverly hills, London 1981.

151- Itss , the military balance 1993– 1994 london

152- jakson john, the world trade organization constitution and jurisprudence – London chatham house papers 1998

153- johnravenhill: Africa continning crisi: the elusiveness of development in ravenhiee (africon economic crisis new york).

154- josephs . nyejr , bound lead basic books new york 1990.

155- jstiglitz some lessons from the east asion miracle world bank research observol voll 11 no 2 1996 .

156- malvin e. olsen , mac Milan, 1968 the instruction .

157- michel j. glenon why the security council faild, foreign affairs 2003 .

158- oppenhiem, international law vol, 1958 .

159- peter . m .harris, founds of polition of political scince lon: hutchibson 1976.

160- review of the month clobolization to what end? part 1 monthly rewiew 1992.

161- richael dertouzos, : made in amrica amit camberidge press 1989.

162- Robert h. kackson and carl g. rosberg personal rule in black Africa.

163- Samuel huitngton: [forign ffatrs Samuel 1998 the clash of civilization

164- sirnivason .w.t.o and the devolping countries journal pment volume it number 1999.

165- the city of man adecleclaration on world democracy new york 1941.

166- the state and the crisis in Africa may 1990 foundation 1992.

167- the state in achanging world, washing ton.b.c 1997.

168- Thomas ;. Friend man , the lexus and the live, Giroux 1999.

169- tom keating , canda and world m&s 1993.

170- united nations centre on translation corporation and the transfer of new emerging.

171- u.s department of state, the u.s middle east partnership initiative promoting economic agrowth, fact sheet bureau of near easten affairs, gune 2003.

172- walden bellon and stepephon is rosen feld u. s. a 1992.

173- world bank, world development report 1997.

174- world pank world development. Report199.

فهـرس الموضوعات

الباب الثالث

تم بحمد الله

Inv: 1493
Date:9/12/2013

الحكومة العالمية
وحكومة الدولة المعاصرة
فى ظل المتغيرات العالمية الجديدة

دراسة مقارنة فى الأنظمة السياسية المعاصرة
تاريخية . تحليلية . مقارنة

دكتور
ياسر بسيونى محمد مصطفى

دار الفكر الجامعى

دار الفكر الجامعى



ISBN 978-977-379-094-3

